واقع ومستقبل السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس ومقدساتها في ضوء مشاريع التسوية

Reality and Future of Jordan's policy towards Jerusalem and Its Holly Sights in the light of the peace settlement projects

إعداد الطالب

محمود بدر الحديد

الرقم الجامعي : 401130031

إشراف

الدكتور محمد صالح بني عيسى

قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

حزيران 2015

التفويض

أنا محمود بدر منور الحديد أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الإسم : محمود بدر منور الحديد

التاريخ : ٢٢/٦/٢٠١٥م

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : "واقع ومستقبل السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس ومقدساتها في ضوء مشاريع التسوية" . وقد أجيزت بتاريخ: ٢٠١٥/٦/٢ .

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ الدكتور محمود علي	رئيساً وعضواً داخلياً	.....
الدكتور محمد بني عيسى	مشرفاً	.....
الدكتور خالد حامد شنيكات	عضواً خارجياً	.....

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، بما انعم وفضل علي لأنجز هذه الرسالة، واصلي واسلم على رسول الله، من اسري به ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، واتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى اعضاء هيئة التدريس في جامعة الشرق الأوسط ورئيس قسم العلوم السياسية على ما قدموه لي ولزملائي من علم ومعرفة.

كما اتوجه بشكري وتقديري إلى استاذي الكريم الدكتور محمد بني عيسى على ما قدمه لي من رعاية وتوجيه، في إشرافه على هذه الرسالة، ولم يبخل علي لا بوقته ولا بنصائحه.

كما اشكر الأساتذة اعضاء لجنة المناقشة على جهدهم وحرصهم.

الإهـــداء

إلى روح والدي المغفور له بإذن الله, داعيا الله له بالرحمة والغفران ...

والى والدتي بما فاضت عليَ من الدعاء والحنان, ادعو الله ان يحسن اليها كما احسنت وبذلت ...

إلى اخواني واخواتي على تشجيعهم ومحبتهم لي, داعيا الله لهم بالصحة والهناء ...

والى جنتي في الدنيا.. اسرتي, ام نشمي وابنتي شهد وابني نشمي لتشجيعهم لي واهتمامهم بي ...

واخص ابنتي شهد, لمساعدتها لي في الترجمة, بكل جهد و اخلاص ...

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهـــــداء	ه
فهرس المحتويات	و
ملخص باللغة العربية	ك
Abstract	ل

الفصـــــل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	2
المقدمـــــــــة	2
مشكلة الدراســــــــة وأسئلتها	4
فرضية الدراســــــــة	5

أهداف الدراســــــــة	5
أهميـــــة الدراســــــة	5
حـــــــدود الـــــدراسة	6
محـــــــددات الدراسة	6
مصطلحات الدراسة	6
الأطار النظري والدراسات السابقة	12
أولا: الاطـــــــــــار النظري	12
ثانيا : الدراسات السابقة	18
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	22
منهجية الدراسة	23

الفصل الثاني: أهمية مدينة القدس بالنسبة للعرب والمسلمين ومكانتها عندهم	**25**
المبحث الأول: نبذة عن تاريخ مدينة القدس	26
المطلب الأول: مدينة القدس منذ نشأتها وحتى تاريخ الفتح الإسلامي	27
المطلب الثاني: مدينة القدس في العهد الإسلامي	34

المطلب الثالث: مدينة القدس في العصر الحديث	41
المبحث الثاني: أهمية مدينة القدس عند العرب والمسلمين	45
المطلب الأول: أهمية مدينة القدس عند العرب	46
المطلب الثاني: أهمية مدينة القدس عند المسلمين	48
المبحث الثالث : الأطماع الإسرائيلية في مدينة القدس وإجراءات تهويدها	51
المطلب الأول: تاريخ سياسة تهويد مدينة القدس	53
المطلب الثاني: الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس	56

الفصل الثالث: منطلقات موقف الأردن من مدينة القدس وسياستها تجاهها	**62**
المبحث الأول: منطلقات المواقف الأردنية تجاه مدينة القدس	64
المطلب الاول: موقف الأردن السياسي المبدئي تجاه مدينة القدس	65
المطلب الثاني: موقف الأردن الديني تجاه مدينة القدس	67
المطلب الثالث: موقف الأردن القومي تجاه مدينة القدس	70
المبحث الثاني: السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس	76
المطلب الأول: السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس قبل عام 1967	77

المطلب الثاني: السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس بعد عام 1967 حتى قرار فك الإرتباط	81
المطلب الثالث: السياسة الاردنية تجاه مدينة القدس بعد قرار فك الإرتبـــاط عـــام 1988 إلى عام 2015	85

الفصل الرابع: مستقبل الدور الأردني في مدينة القدس	**90**
المبحث الأول: الدور الأردني في مدينة القدس في ضوء اتفاقية وادي عربة للسلام	92
المطلب الأول: مدينة القدس في اتفاقيات السلام مع إسرائيل	93
المطلب الثاني: مدينة القدس وفق اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994	96
المطلب الثالث: واقع الدور الأردني في مدينة القدس	98
المبحث الثاني: الولاية الدينية الأردنية على المقدسات في مدينة القدس	102
المطلب الأول: الولاية الدينية الأردنية على مدينة القدس	103
المطلب الثاني: الأجهزة الأردنية المعنية بمدينة القدس	105
المطلب الثالث : مستقبل الدور الاردني في مدينة القدس	108

الفصل الخامس : الخاتمة والنتائج والتوصيات	**113**
الخاتمة	113
النتائج	116
التوصيات	119
المصادر والمراجع	121
الملحق	129

ملخص باللغة العربية

واقع ومستقبل السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس ومقدساتها في ضوء مشاريع التسوية

اعداد الباحـــــث : محمود بدر الحديد

اشراف الدكتور : محمد صالح بني عيسى

مدينة القدس, المدينة العربية الجذور, الاسلامية الوجه, والتي تمثل عنونا للقضية الفلسطينية, لا يعتقد الوصول الى حل نهائي, عادل ومستقر لها, دون الوصول الى حل يضمن الحقوق العربية والأسلامية فيها, وخصوصا ما تعلق بمقدساتها.

ارتبط الهاشميون بمدينة القدس, وكان إرتباطهم بها مبني على مواقف عديدة, فهناك الموقف الديني, والموقف السياسي المبدئي, والموقف القومي, فآلوا مقدساتها الرعاية اللائقة, وبذلوا من أجلها الكثير, ولا يزال الأردن يواصل خدمة المقدسات في مدينة القدس.

تكمن مشكلة الدراسة, في بيان تطورات السياسية الأردنية نحو مدينة القدس, منذ قرار الوحدة بين ألضفتين عام 1950م وحتى عام 2015م .

حيث تنطلق هذه الدراسة من فرضية, ان السياسة الأردنية, ترجع محافظتها على المقدسات في مدينة القدس, كجزء من ميراثها العربي الإسلامي, وأن هذه السياسة كانت في صالح المدينة ومقدساتها في وجه الإحتلال الإسرائيلي .

وفي سبيل التأكد من صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة, تم الإجابة على الأسئلة التي تم وضعها في إطارها العام, معتمدة على عدة مناهج دراسية علمية, كالمنهج التاريخي, والمنهج الوصفي التحليلي, والمنهج القانوني .

وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج, كان من أهمها : ان مواقف الأردن وسياسته, إمتازت بالمرونة عند تعامله مع تطورات القضية الفلسطينية فيما تعلق بمدينة القدس, حيث تطور الموقف الاردني من المطالبة بعودة المدينة الى سيادته, إثر إحتلالها من إسرائيل, الى المحافظة على الولاية والوصاية الهاشمية الاردنية على المقدسات فيها .

كما قدمت الدراسة عدد من التوصيات, كان من بينها : ضرورة ان تقدم الاطراف العربية والاسلامية, الدعم السياسي والاقتصادي للدور الاردني, في رعايتها للمقدسات في مدينة القدس, وفي دعم وتثبيت اهالي مدينة القدس العرب, في وجه الأطماع والتهديدات الإسرائيلية المتزايدة لتهويد المدينة, وطرد اهلها منها.

Abstract

The Future of Jordan's Policy Towards Jerusalem and its Holy Sites in the Light of the Settlement Propositions

Submitted by: Mahmoud Bader Al-Hadid

Supervisor: Dr.Mohammed Saleh Baniessa

The city of Jerusalem; of Arabic roots and Islamic cultural background, whose very name acts as a title to the seemingly unsolvable Palestinian crisis, an issue where no final, just or stable solution could exist without guaranteeing fundamental Arab Islamic rights, specifically rights which relate to Jerusalem's holy sites.

The Hashemites of Jordan formed a strong relationship with the city of Jerusalem. Said relationship was built according to a religious stance, a nationalist stance and an initial political stance. Accordingly, they insured its holy sites are put under their aegis and received appropriate upkeep. In adherence to this tradition Jordan continues to provide proper service to all the holy sites in the city of Jerusalem.

The problem of conducting such a study lies in explaining the evolution of Jordanian policy toward the city of Jerusalem from the 1950 decision to unite both banks to 2015 politics.

This study is launches itself from the theory that Jordan has adopted such a policy for it views Jerusalem’s many holy sites as an integral part of its Arabic Islamic heritage, and that this policy was of benefit of the city and its holy sites in the face of Israeli occupation.

In order to check the legitimacy of the aforementioned theory I have answered the questions placed in my overall study through various scholarly approaches relying mostly on a historical, analytical and juristic approach.

The study came to a plethora of conclusions the most important of which is that the Jordanian policy was sufficiently flexible when it dealt with the many changes that occurred in regards to the Israeli-Palestinian conflict and the city of Jerusalem. From the time it changed from demanding the return of Jerusalem’s sovereignty after Israeli occupation to the time it sought to keep Jerusalem’s holy sites under Jordanian custody and guardianship.

The study also offers a number of recommendations, such as beseeching all Arab and Muslim parties into offering support, be it political or economic, towards Jordan as it plays the role of guardian to Jerusalem’s holy sites as well as a supporter to the Arab people of Jerusalem in the face of tyranny and the ever looming threat of having their city’s heritage erased by Israel.

الفصـــــل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصـــــــل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمـــــــــة

حظيت مدينة القدس بأهمية خاصة تميّزها عن سائر مدن العالم، لمكانتها المقدسة في الديانات السماوية الثلاث، كذلك وبسبب موقعها الجغرافي الفريد الذي تتمتع به؛ فقد تنافست العديد من الحضارات البشرية، والقوى العالمية المتعاقبة عبر التاريخ، للسيطرة عليها وفرض سيادتها على هذه المدينة المقدسة حتى أنها، ولهذه الأسباب, دمرت عبر تاريخها خمس وعشرين مرة.

تعتبر مدينة القدس رمزا روحيا، وإمتدادا تاريخيا لشعوب الأمتين العربية والإسلامية، لمَا تحتله من مكانة فريدة في الإسلام، بأعتبارها قبلة المسلمين الأولى، وأحد المساجد الثلاث التي "تشدّ إليها الرحال"، ومعراج الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى السماء في معجزة الإسراء والمعراج، وقد بقيت المدينة المقدسة في ظل السيادة العربية والإسلامية, التي أستمرت زُهاء ثلاثة عشر قرنا, منذ الفتح الإسلامي لها على يد الخليفة عمر بن الخطاب سنة (636م،14هـ), إلى حين سقوط الخلافة الإسلامية, بعد إنهيار الدولة العثمانية، وقيام الإنتداب البريطاني بإلاستيلاء على فلسطين والأردن والعراق، وفقا لإتفاقية سايكس بيكو عام 1916.

نتيجة لموقع الأردن الجغرافي المتاخم لفلسطين، والوحدة التي تمت عام 1950م بين الأردن وبين ما تبقى من الأراضي الفلسطينية غير المحتلة, ومن ضمنها القسم الشرقي لمدينة القدس، إثر حرب 1948م, إضافة إلى العوامل المشتركة، الإجتماعية والثقافية وغيرها من العوامل, التي تجمع بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وكذلك لتأثر الاردن المباشر بمجريات الأحداث التي وقعت في فلسطين, عسكريا وإقتصاديا وديموغرافيا, وتأثيرها على أمنه وأستقراره, وما شكلته من تهديد لوجوده، كان إختيار الاردن التي فرضتها عليها واقع العلاقة الجيو- سياسية مع الضفة الغربية، إضافة للبعد الديني الذي تمثله المقدسات الإسلامية فيها، كان خيار الاردن هو عدم التخلي عن مسؤولياتها إتجاه مدينة القدس ومقدساتها.

أختلفت الآراء حول السياسة الأردنية تجاه الضفة الغربية ومدينة القدس، بين مؤيد لها ومدافع عن جدواها وأهميتها، وبين مشكك فيها وفي أهدافها، بل والإدعاء أنها احتلال حالت دون تمكين الفلسطينيين من إمكانية إقامة دولتهم وعاصمتها في مدينة القدس، علما أن الأردن أوضح موقفه تجاه مدينة القدس، مرات عديدة, حيث أعلنت القيادة الأردنية، أكثر من مرة، من أن وصايتها على المقدسات في مدينة القدس وديعة وأمانة في يدها، ستسلمها للفلسطينيين عند قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها في مدينة القدس.

رغم قرار فك الإرتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية عام 1988م، إلا أن الأردن أبقت على العلاقة التي تربطها بمدينة القدس، وقد تطورت هذه العلاقة بعد توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية (معاهدة وادي عربة) عام 1994م، بعد أن لاحظت القيادة الأردنية أن إتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل عام 1993م، قد تركت مسألة التفاوض حول مدينة القدس إلى المراحل النهائية من عملية السلام، الأمر الذي خشي الأردن ان ذلك سيؤدي إلى فراغ سيادي في مدينة القدس من أي سلطة عربية، خصوصا فيما يتعلق بالمقدسات فيها، مما سيمكّن سلطات الأحتلال الإسرائيلي, من الإنفراد بمدينة القدس, والإعتداء على المقدسات الإسلامية في المدينة, وتحقيق أطماعها الصهيونية فيها، خصوصا بعد قرارها جعل مدينة القدس عاصمة أبدية لكيانها منذ عام 1980م، وتمكينها بالتصرف بالمقدسات فيها، بما يوافق مخططاتها التلمودية، الأمر الذي دفع الأردن إلى المطالبة بتضمين معاهدة وادي عربة للسلام، نصا تحترم بموجبه إسرائيل, الدور الأردني في الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس، كما نص على انه وعند إنعقاد مفاوضات الوضع النهائي, ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن، وهو ما ورد في المادة التاسعة من إتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

للسياسة الأردنية تجاه مدينة القدس أهمية واضحة، بالجهود التي قامت بها تجاه المقدسات في مدينة القدس، سواء في الإجراءات السياسية والدبلوماسية التي قامت بهما للوقوف في وجه الإعتداءات المتكررة لسلطات الإحتلال وعصابات المتطرفين الصهيونية، أو في جهود الأعمار والرعاية لهذه المقدسات، وكذلك في نجاح الأردن في أن تصدر لجنة التراث في اليونسكو موافقتها على إدراج مدينة القدس على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر عام 1982م.

مشكلة الدراســــــــة وأسئلتها

إن الأردن بإعتباره دولة محدودة القوة والسلطة الدولية، حيث عانى منذ نشأته من عوامل جيو– سياسية عديدة، أهمها وقوعه بالقرب من فلسطين المحتلة, وما شكلته قضيتها الكبرى من ضغوط كبيرة وأثار عميقة على بنيته، سياسيا وديموغرافيا وإقتصاديا، كما يعاني من شح الموارد، وتحاصره العديد من قوى الضغط الإقليمية والدولية، وأزمات مختلفة, أثرت سلبا، وتسببت في تشكيل أعباء وضغوط على سياسته المرتبطة بمدينة القدس.

فمن جانب، يرى النظام الأردني في نفسه, أنه مسؤول عن حماية ورعاية المقدسات في مدينة القدس، بإعتبار أن الضفة الغربية كانت جزءا منه، منذ قرار الوحدة عام 1950م، كذلك وإنطلاقا من رسالة الإسلام والإرث النبوي للقيادة الأردنية الهاشمية، التي كان لها صلات وثيقة بمدينة القدس منذ عام 1924م، وكذلك سعيا لتحقيق رسالة الثورة العربية الكبرى، الداعية لإقامة الوحدة العربية في المشرق العربي، الأمر الذي دفع بالأردن إلى الإبقاء على سياسته المتصلة بمدينة القدس.

إلا أن هناك مواقف عربية, ترى في الدور الأردني غير ذلك، إما بسبب تصادم الرؤى السياسية حول كيفية معالجة القضية الفلسطينية، أو تشكيكا في نوايا الأردن, بأنه يسعى إلى التوسع على حساب الشعب والأرض الفلسطينية، الأمر الذي كان يدفع بإتجاه إزاحة الأردن عن القيام بدوره نحو مدينة القدس، كذلك فهناك بعض القوى الفلسطينية التي ترى, أن الأردن يتغول على حقوق الفلسطينيين في إدارة مصالح دولتهم المنتظرة، وإدارة مصالح مواطنيها, وعلى إستقلالية قرارهم، بإعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بعد قرار مؤتمر القمة العربي بالرباط عام 1974م بهذا الشأن، لذلك فهي تنظر إلى الأردن وكأنه الوصي المفروض عليها.

ومن جانب آخر فإن السياسة الأردنية, تصطدم دوما بسياسات الإحتلال الإسرائيلية, التي ما زالت تتجاهل، وتمارس جميع الوسائل، في سبيل عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن و هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بحل القضية الفلسطينية، وتسعى جاهدة لتهويد مدينة القدس، والسيطرة عليها بعد أن أعلنتها العاصمة الأبدية لها.

تكمن مشكلة الدراسة في بيان تطورات السياسة الأردنية في مدينة القدس, منذ قرار الوحدة عام 1950م وحتى الأن في عام 2015م، ومدى أهميتها لمدينة القدس، وبيان التحديات التي تواجهها، ومستقبل هذه السياسة في ضوء مشاريع التسوية المتعلقة بمدينة القدس.

حيث تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

أولاً : ما الأهمية القومية والدينية لمدينة القدس عند العرب والمسلمين ؟

ثانيا : ما المبادئ الحاكمة لسياسة الأردن في تمسكه بمدينة القدس والدفاع عنها ؟

ثالثا : ما التحديات التي تواجه السياسة الأردنية في مدينة القدس ؟

رابعا: ما مستقبل السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس في ضوء مشاريع التسوية المتعلقة بها ؟

فرضية الدراســــــــة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : أن السياسة الأردنية ترجع في حفاظها على مدينة القدس كجزء من ميراثه العربي والإسلامي, وأن هذه السياسة كانت في صالح المدينة ومقدساتها في وجه الإحتلال الإسرائيلي .

أهداف الدراســــــــة

تهدف الدراسة إلى بيان حقيقة السياسة الأردنية وسياستها تجاه مدينة القدس من خلال:

1. بيان أهمية مدينة القدس القومية والدينية بالنسبة للعرب والمسلمين.
2. التعرف على المبادئ الحاكمة لسياسة الأردن في تمسكه بمدينة القدس والدفاع عنها.
3. معرفة التحديات التي تواجه السياسة الأردنية في مدينة القدس وتحليلها .
4. استشراف السياسة الأردنية نحو مدينة القدس بضوء مشاريع التسوية المتعلقة بها .

أهميـــــة الدراســــــة

تبرز أهمية الدراسة, من خلال بيان ما يلي:

1. الأهمية الدينية والقومية لمدينة القدس للعرب والمسلمين.

2. بيان السياسة الأردنية, خلال مسيرة الأردن التاريخية في إدارة ملف مدينة القدس، بإعتبار حماية المقدسات فيها تقع على عاتقها ومسؤوليتها، خاصة بعد قرار الوحدة بين الضفتين عام 1950 والى عام 2015م.

3. تقييم المواقف والآراء السياسية التي أختلفت حول جدوى السياسة الأردنية في مدينة القدس وأهميتها في حماية ورعاية المقدسات فيها، خاصة بعد توقيع معاهدتي السلام الفلسطينية (إتفاقية أوسلو) عام 1993م والأردنية (إتفاقية وادي عربه) عام 1994م مع إسرائيل.

4. محاولة استشراف مستقبل السياسة الأردنية في مدينة القدس, في ضوء المستجدات على الساحة الفلسطينية والعربية، وفي ضوء مشاريع التسوية المقترحة للقضية الفلسطينية، وبما يتعلق تحديدا في مشاريع التسوية المقترحة لمستقبل القدس.

حـــــــدود الـــــدراسة

– حدود زمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة منذ قرار الوحدة بين الأردن والضفة الغربية سنة 1950م وإلى عام 2015م, , إلا انه ولدواعي التعرف على المقدمات التاريخية لعلاقة الهاشميين بالمقدسات في مدينة القدس, تمت العودة الى الفترة التي سبقته, منذ العام 1924م.
– حـــــــــــــدود مكانيـــــة: تقتصر الدراسة على السياسة الأردنية ضمن الحدود الجغرافية والسياسية المؤثرة في ملف القدس بأبعادها الإقليمية والدولية .

محـــــــددات الدراسة

تباين المواقف الإقليمية والدولية بين مؤيد ومعارض للسياسة الأردنية في مدينة القدس، والذي انعكس على تضارب وتعارض المواقف والآراء تجاه هذه السياسة نحو مدينة القدس, في الأدبيات والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

مصطلحات الدراسة

1. **مدينة القدس :** المدينة العربية الفلسطينية المقدسة للأديان السماوية الثلاث، الواقعة في قلب فلسطين, وقد كان ذلك السبب الرئيس للصراع عليها, اول من بناها, اليبوسيين العرب في القرن الثالث قبل الميلاد، ونتيجة للصراع العربي الإسرائيلي, تقسمت المدينة، وازدادت مساحتها (أو زُيّدت) بعد الأحتلال الإسرائيلي لها، وكان ذلك على مراحل عديدة، إثر حرب 1948، وسيطرة إسرائيل على شطرها

الغربي, ثم بعد احتلال شطرها الشرقي بعد حرب 1967, وفي ما يلي بيان لأقسام القدس الجغرافية، علما انه لا يوجد سوى القليل من الإجماع حول تمييز حدود المدينة، أو الشكل الجغرافي لها. وفي هذا السياق يشار إلى أربعة حدود ممكنة, هي :

1- حدود المدينة القديمة : وهي مدينة القدس التي تقع داخل السور، وتبلغ هذه المساحة كيلومترا مربعا واحدا، ويقع فيها العديد من الأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين واليهود.

2- حدود الإنتداب البريطاني : وهي حدود مدينة القدس بحسب ما كانت عليه زمن الإنتداب البريطاني على فلسطين ولغاية عام 1948، حيث قام الجيش إسرائيلي بإحتلال الجزء الغربي من مدينة القدس، وبالتالي جرى تقسيم مدينة القدس إلى قسمين، الجزء الغربي المحتل، والجزء الشرقي لمدينة القدس، الذي بقي خاضعا للسيادة العربية، لوجود قوات الجيش الأردني فيها, والذي استطاع منع الجيش الإسرائيلي من احتلاله، والجدير بالذكر أن القدس الغربية، التي تقع خارج أسوار المدينة القديمة، كانت تتكون من خمسة عشر حيا سكنيا،كان الفلسطينيون يملكون منها إثنا عشر حيا، بينما يعيش اليهود في ثلاثة أحياء فقط، ولكن القوات الإسرائيلية إحتلتها جميعا(الشوا، 1994 : 315).

3- حدود القدس الكبرى : أي حدود مدينة القدس في 28 حزيران 1967، وهي حدود المدينة بعد ان قامت القوات الإسرائيلية بإحتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس في حرب 5 حزيران 1967، حيث أعلنت إسرائيل في 28 حزيران 1967, عن ضم الجزء الشرقي إلى الجزء الغربي, وأعلنتها مدينة القدس الموحدة، وقامت بتوسيع حدودها لتشمل مناطق عربية جديدة لم تكن تابعة لمدينة لقدس سابقا، وأقامت في هذه الاراضي الجديدة, مستوطنات يهودية, وحولتها إلى ما أسمته مدينة القدس الكبرى, وأصبحت مساحة مدينة القدس 108 كم2، ثم قامت إسرائيل بتوسعة المدينة مرة أخرى عام 1990 باتجاه الغرب لتصبح مساحتها ألان 123 كم2, وللسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض, مع أقل عدد ممكن من السكان العرب, تم رسم حدود البلدية, لتضم أراضي 28 قرية ومدينة عربية وإخراج جميع التجمعات السكانية العربية منها, ولا يزال الموقف الدولي والعربي عموما، والموقف الأردني والفلسطيني خصوصا, غير معترف بهذه الحدود الجديدة (خليل التفكجى, الموقع ألالكتروني لجمعية الدولية للمترجمين و اللغويين العرب, www.wata.cc).

4- حدود مدينة القدس الدولية : وهي الحدود التي اقترحتها هيئة الأمم المتحدة عام 1947, ضمن خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين، الأولى عربية والثانية يهودية, مع بقاء مدينة القدس خاضعة لإشراف الأمم

المتحدة، وتقتضي هذه الحدود بتوسيع حدود مدينة القدس, لتضم مدينة بيت لحم وأماكن مسيحية مقدسة أخرى، مع اقامة توازن بين عدد السكان العرب واليهود فيها(الشوا، 1994 : 316).

ولغايات هذا البحث, فالمقصود بمدينة القدس هنا : مدينة القدس القديمة بما تضمه من أماكن مقدسة وأوقاف وآثار إسلامية و مسيحية، وتمتد الوصاية الأردنية عليها .

2. المقدسات في مدينة القدس :

تعني، المواقع الدينية ودور العبادة والأماكن التاريخية والأضرحة، والاسوار والمساطب و الزوايا والاوقاف, التي إرتبطت بنبي من أنبياء الله أو رسول من رسله، أو صحابتهم أو أشياعهم وأتباعهم، وأصبحت لها مكانة مقدسة لدى إتباع الديانات السماوية الثلاث وترتبط في عباداتهم أو حجهم و زياراتهم .

وبهذا الصدد فقد حظيت مدينة القدس بأهمية خاصة لدى شعوب الأرض قاطبة، ممن هم من اتباع الديانات السماوية الثلاث, فهي موطن النبي إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام، ومقر الأنبياء، ومهبط الوحي عليهم، وهي أولى القبلتين للمسلمين، إستقبلها المسلمون في صلاتهم, قبل تحويل القبلة إلى الكعبة المشرفة في مكة المكرمة, وثالث المساجد التي تشد إليها الرحال, المسجد الأقصى المبارك، خصّها الله بمعراج الرسول محمد عليه الصلاة والسلام, إلى السماء، فيها العديد من الأماكن المقدسة كالمسجد الأقصى, الذي يضم المسجد القبلي, ومسجد قبة الصخرة, والمصلى المرواني, وغيرها من الأمكن التي تقع في ساحة المسجد, والبالغة مساحته ما يزيد على 144 دنم, وكذلك الأضرحة والمقابر والمدارس والقبب والسبل والأبواب التاريخية والأوقاف. (العبادي، 2000 : 15) .

وأما بالنسبة للمسيحيين فهي مبعث النبي عيسى عليه السلام, لهم بها الكثير من الأماكن المقدسة, ككنيسة القيامة وطريق الآلام, وغيرها من الكنائس والكاتدرائيات والبطارك والطرق (نجم،1981: 72-84).

وأما بالنسبة لليهود، فهم يدَعون أنها كانت عاصمة ملكهم, أثناء قيام مملكة داوود سنة 1004ق.م, كما ويزعمون بأنها تضم معبد النبي سليمان عليه السلام (الهيكل المقدس), لهم في مدينة القدس أكثر من خمسة عشر كنيسا ومعبدا, ومن بين الأماكن المتصلة بالصراع بينهم وبين المسلمين, حائط البراق, الذي يدعون أنه حائط المبكى المقدس عندهم(سخنيني،2009: 20).

ولغايات البحث فالمقصود بالمقدسات هنا, المقدسات الإسلامية والمسيحية التي توجد ضمن حدود مدينة القدس القديمة, وتمتد الوصاية الأردنية الهاشمية عليها.

3 . مشاريع التسوية :

يعني مصطلح مشاريع التسوية : هي المقترحات التي تهدف إلى محاولة فض نزاع بين طرفين أو أكثر, حول قضية مثار خلاف بالطرق السليمة، وعادة ما تتم هذه التسوية بقبول أطراف النزاع لحل يقومون بالتوقيع عليه والإلتزام بتفيذه, بناء على إتفاقية محددة، إستنادا إلى مشروع يقدم حلا يتضمن التسوية السلمية بين اطراف النزاع، يقدم إما من أحد أطراف النزاع, أو من طرف آخر يسعى إلى حل هذه القضية .

ولغايات هذا البحث فإن المقصود بمشاريع التسوية: المشاريع التي تم تقديمها, خصوصا من المنظمات الدولية, كهيئة الأمم ألمتحدة, او مجلس الأمن، مثل قرار التقسيم 181 والقرار242 و338 وإما من قبل أطراف دولية اخرى, كالدول المعنية بحل النزاع العربي الإسرائيلي حول القضية الفلسطينية, للوصول إلى سلام دائم بين الأطراف.

وتاليا التعريف بهذه القرارات الثلاث, والتي أعتبرت اساس التسوية السلمية:

1 – قرار الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة رقم 181 والذي أُصدر بتاريخ 29/11/ 1947 ويتبنّى خطة تقسيم فلسطين, القاضية بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى ثلاث كيانات جديدة، كالتالي:

ا – دولة عربية: وتقع على الجليل الغربي، ومدينة عكا، والضفة الغربية، والساحل الجنوبي الممتد من شمال مدينة أسدود وجنوبا حتى رفح، مع جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر.

ب – دولة يهودية: على السهل الساحلي من حيفا وحتى جنوب تل أبيب، والجليل الشرقي بما في ذلك بحيرة طبريا وإصبع الجليل، والنقب بما في ذلك أم الرشراش أو ما يعرف بإيلات حاليا.

ج – مدينة القدس وبيت لحم والاراضي المجاورة، تحت وصاية دولية(موقع الجزيرة الأخباري2006/7/24).

ثانيا – قرار مجلس الأمن رقم 242, والذي صدر إثر حرب حزيران عام 1967م بين العرب وإسرائيل, وقد تضمن ما يلي :

أكد القرار على عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والحاجة إلى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة.

1 – يعلن القرار أن تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة, يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وهذا يقتضي تطبيق المبدأين التاليين:

ا– انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها (في النص الإنجليزي: من أراضٍ احتلتها) في النزاع الأخير.

ب– أن تنهي كل دولة حالة الحرب، وأن تحترم وتقر بالاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود أمنة ومعترف بها, متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها.

2 – ويؤكد المجلس الحاجة إلى :

ا– ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة.

ب– تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.

ج– ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح (موقع الجزيرة الإخباري 2004/10/3).

ثالثا – قرار مجلس الأمن رقم 338 : أصدر مجلس الأمن بتاريخ 22 /1973/10م قراره رقم 338 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار على جميع جبهات القتال في حرب أكتوبر عام 1973م وتنفيذ القرار 242 بجميع أجزائه وفيما يلي فقرات القرار :

1 – يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا, إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فورا، في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2 – يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 (1967م) بجميع أجزائه.

3 – يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط (موقع الجزيرة الإخباري2004/10/3).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الاطـــــــــــار النظري

استندت علاقة الاردن بقيادته الهاشمية بمدينة القدس الى مجموعة من المحددات والتي دفعت باتجاه قيام ارتباط وثيق بينهما.

وتشير الدراسة الى تلك المحددات بالتالي :

1- المحدد المبدئي

اتصفت سياسة الاردن وقيادته اتجاه القضية الفلسطينية عموما, ومن ضمنها ما يتعلق بمدينة القدس, بمبادئ, قامت الاردن بتأكيدها والتعبير عنها مرات عديدة, وأهم هذه المبادئ ما يلي:

أ- أن القضية الفلسطينية, بالنسبة الى الاردن, هي القضية المركزية الأولى باعتبارها جوهر الصراع العربي الاسرائيلي , وهي بالنسبة الى الأردن قضية وطنية وقومية ودينية في نفس الوقت (التل، 1986: 152).

ب- إن قضية مدينة القدس، هي أحد أهم أسس القضية الفلسطينية، والموقف المبدئي، من أجل الوصول الى حل دائم وعادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي، يكون بانسحاب اسرائيل من كامل الاراضي العربية المحتلة وعلى رأسها مدينة القدس المحتلة, وذلك بالعودة الى خط الرابع من حزيران عام 1967, استنادا الى قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقراري مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 و338 لعام 1973, كذلك وفقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة, اللذان لا يجيزان اكتساب اراضي الغير بالقوة, وقد أصبح خيار السلام من خلال المفاوضات مع اسرائيل, والذي اتخذته كذلك مجموعة من الدول العربية, هو الخيارالذي تعتقد الأردن, انه الخيار الممكن للوصول الى حل دائم وعادل وشامل للقضية الفلسطينية، وذلك بعد توقيع اتفاقيه السلام الموقعة مع اسرائيل.

ج- اقرار الاردن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في تمكينه من اقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على ترابه الوطني، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار

التقسيم, رقم 181 لعام 1947, وذلك بإقامة الدولتين، الاسرائيلية على ما مساحته 56% من مجموع اراضي فلسطين، واقامة دولة عربية على مساحة 44% من تلك المساحة، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها، حيث نص القرار على أن يكون لمدينة القدس كيان خاص Corpus (Separatum) (كنعان ، 2011: 108).

د – بقاء الوصاية الاردنية على المقدسات في مدينة القدس، الى ان يتم التوصل الى اتفاق نهائي بشأنها, بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني، لينقل الاردن الوديعة الى اصحابها الشرعيين بعد قيام الدولة الفلسطينية. (مستقبل القدس العربية، 1999: 311)

2- المحدد الديني والقومي

شكل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين، ومن ضمنها مدينة القدس، اعتداء وتحديا للشعوب العربية والإسلامية، لما تمثله فلسطين ومدينة القدس تحديدا, في وجدان هذه الشعوب من أهمية دينية وقومية قصوى، بما تحتويه من مقدسات ورد ذكرها في القرآن الكريم، وأهمها المسجد الاقصى المبارك، المتعلق به إحدى أهم المناسبات الدينية للمسلمين وهي حادثة ألإسراء والمعراج، قال تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) ولكونها أيضا قبلتهم الأولى في صلواتهم (الطيباوي، 1981: 958).

كذلك بما شكلته لاحقا في تاريخ وتراث العرب والمسلمين، عندما حررت أكثر من مرة، بداية عند فتح المسلمين لها, على يد الخليفة عمر بن الخطاب عام 636م- 14هـ، في اثناء الفتح الاسلامي لبلاد الشام، المقرون بالعهدة العمرية التي أرست لعلاقات التسامح مع أتباع الدين المسيحي، ثم لاحقا, عندما حررها المسلمون من الاحتلال الصليبي لها، وما بُذلت من أرواح آلاف الشهداء بقيادة صلاح الدين الايوبي عام 1187، وكذلك وباعتبارها أرض عربية على امتداد أكثر من 14 قرنا الأخيرة (الحسن بن طلال،1980:64) .

الأمر الذي ألقى مسؤولية دينية وقومية على عاتق الاردن، وهي الأقرب جغرافيا الى أرضها ومقدساتها، والتي كانت جزء منه، بحكم الوحدة بينهما، بالإضافة الى أن الهاشميين، ورثة الثورة العربية الكبرى، التي أطلقها الشريف الهاشمي الحسين بن علي عام 1916، التي كان من أهم أهدافها, اقامة

دولة عربية في بلاد الشام وشبة جزيرة العرب والعراق، الأمر الذي دفع الأردن وقيادتها الى تولي مسؤولية إدارة ملف مدينة القدس، وان يكون هذا البعد أحد المحددات في علاقة الاردن بهذه المدينة المقدسة (اللصاصمة، 2000: 201) .

3- المحدد الامني الوطني :

تشكَل المحدد الامني الوطني الاردني من عدد من العوامل يمكن اجمالها بما يلي :

أ - صمود الجيش الأردني في حرب عام 1948, وبخاصة في المعارك الفاصلة, مثل معركة باب الواد ومعركة اللطرون, امام الجيش الاسرائيلي وتمكنه من البقاء, في ما سُمّي لاحقا بالضفة الغربية, والحيلولة دون احتلال الجيش الاسرائيلي لها، ومن ضمنها الجزء الشرقي من مدينة القدس، و إبقائها تحت سيطرته (التل، 1986 : 36) .

ب - لجوء آلاف الفلسطينيين المهاجرين اليه, عقب حرب عام 1948، بالإضافة إلى نزوح نصف مليون فلسطيني من سكان الضفة الغربية الى الاردن, عقب احتلال اسرائيل لها, بما فيها مدينة القدس الشرقية بعد حرب حزيران عام **1967**، والتي كانت جزء من أراضيه، إثر قرار الوحدة بين الضفتين سنة 1950 (نجم، 1994 : 24) .

ج - التهديد المستمر لوجود الدولة الاردنية برمتها، بعد المطالب المتكررة للساسة المتطرفين في اسرائيل, باعتبار الاردن وطنا بديلا للفلسطينيين.

شكلت هذه العوامل, اساسا للمحدد الامني الوطني, ليلقي تبعاته على السياسة الاردنية، مما حتّم على الأردن, أن يكون لها دور فاعل في متابعة الجهود المبذولة لحل القضية الفلسطينية، وفي ادارة ملف مدينة القدس، باعتبارها شريك وطرف اساس لحل هذه القضية, وفق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، واستنادا الى معاهدة لاهاي ومعاهدة جنيف، وبما يضمن سلامة أمنه الوطني واستقراره (بن طلال،1980: 40-41) .

4- المحـــــدد القانوني

إستندت الاردن قانونيا, في أداء دورها في ادارة ملف مدينة القدس الى ثلاث محددات هي :

أ - المحدد الدستوري:

أصبحت الضفة الغربية جزء من الدولة الاردنية، وذلك اثر قرار مجلس الامة الاردني بجلسته المنعقدة بتاريخ 1950/4/24م, والمؤلف آنذاك من عدد متساو من ممثلي الضفتين, بالمصادقة على قرار المجلس الشعبي الفلسطيني, في المؤتمر الذي انعقد في مدينة اريحا بتاريخ 1948/12/1م, والذي أعلن بموجبه هذا المؤتمر عن رغبته في قيام وحدة مع الأردن (نجم، 1994 :26).

ورغم ما واجه قرار الوحدة هذا من عدم الاعتراف به، خاصة من جامعة الدول العربية والدول العربية المنضوية تحت لوائها، كذلك انقسام الفلسطينيين بين مؤيد لهذا القرار, ومعارض له (الشاعر، 2004: 81)، الا ان المجتمع الدولي تعامل مع هذه الوحدة, وبقيت الاردن بضفتيها, ممثلة في هيئة الامم المتحدة وفي منظماتها المختلفة، وهو ما يعتبر اقرار ضمنيا من المجتمع الدولي بهذه الوحدة (اللصاصمة، 2000 : 200) .

وقد ثار جدل قانوني حول قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية الذي أصدره الملك حسين عام 1988م, بدعوى عدم دستوريته, لمخالفته المادة الأولى من الدستور الاردني, القاضي أن الأردن "دولة عربية مستقلة ذات سيادة, ملكها لا يتجزأ لا يجوز التنازل عنها" وان ذلك ينطبق على الضفة الغربية ايضا .

وقد قررت محكمة العدل الاردنية, رد الدعوة المرفوعة من احدى المحاميات الأردنيات, والمطالبة بإلغاء القرار, بسبب مخالفته للمادة الأولى من الدستور, وقد بررت المحكمة قرارها, بعدم الاختصاص، باعتبار ان قرار فك الارتباط, يعتبر عملا من أعمال السيادة, لا تمتد صلاحية المحكمة اليه.

ورغم ان قرار فك الإرتباط, قد استثنى اجهزة الشؤون الاسلامية والمحاكم الشرعية, في عموم الضفة الغربية ومن ضمنها مدينة القدس, من قرار فك الارتباط، ثم عاد لاحقا ليقتصر الامر على مدينة القدس فقط عام 1994م، حيث كان من مبررات هذا القرار, انه والتزاما من الاردن بقرار القمة العربي

في الرباط عام 1974م, باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني, لإتاحة الفرصة اما مطالب الفلسطينيين في محاولاتهم انشاء الدولة الفلسطينية .

إلا أن استثناء مدينة القدس من ذلك القرار، كان لخشية صانع القرار في الأردن, من أن تخلو مدينة القدس من أي وجود عربي فيها، وأن تنفرد قوات الاحتلال الاسرائيلية وتتصرف فيها وفق اطماعها التلمودية المعلنة حولها (كنعان، 2011 :101-102).

ب- المحدد القانوني للدور الاردني في ظل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية منذ عام 1967م :

وقع احتلال الضفة الغربية ومن ضمنها القدس الشرقية، وهي تحت السيادة الاردنية باعتبارها جزء من الاراضي الاردنية بعد وحدة الضفتين منذ عام 1950م، وبموجب احكام الفقرة (6) من المادة (2) من ميثاق هيئة الامم المتحدة, فان اسرائيل ممنوعة من الاعتداء على سلامة الاراضي الاردنية واستقلالها السياسي، وبهذا الصدد قام مواطنو الضفة الغربية, بعيد حرب 1967م, بتشكيل الهيئة الاسلامية العليا التي اعلنت في اول بيان لها "ان مدينة القدس العربية جزء لا يتجزأ من الاردن" ورفضت الهيئة كل اجراءات السلطات الاسرائيلية المحتلة المتعلقة بضم مدينة القدس وضواحيها اليها.

وقد حافظت هذه الهيئة على العلاقة الوثيقة مع الاردن واعلنت تمسكها بالوحدة مع الاردن، حيث قامت الاردن, واستنادا الى القوانين الاردنية السارية المفعول بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية, والتي تعطي كامل الشرعية للأجهزة الادارية التابعة لها, بالإبقاء على اجهزة الاوقاف والشؤون الاسلامية والتعليم والقضاء الشرعي وتثبيتها ودعمها (العبادي، 2000: 31-32) .

جـ - المحدد القانوني وفق ترتيبات اتفاقية السلام مع اسرائيل :

انتهت اتفاقية أوسلو للسلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين الى تأجيل جملة من القضايا الى المراحل النهائية من عملية السلام (الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم – المادة 5 من الاتفاقية) ومن بينها قضية مدينة القدس (الشوا، 1994: 2510) .

وبهذا الصدد أصرّ متخذ القرار الاردني, عند مباحثات السلام الاسرائيلية الاردنية ان تتضمن بنود الاتفاقية مع إسرائيل, ما يمكّن الاردن من الاستمرار في ان يكون له دور في ادارة ورعاية المقدسات في مدينة القدس القديمة, وقد تم الاتفاق على ذلك، أولا، بالإعلان المشترك بين الأردن

وإسرائيل الموقع في واشنطن بتاريخ 1994/7/26م، ثم النص عليها في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية, اتفاقية وادي عربة, بتاريخ 1994/10/26م، حيث نصت المادة (9/النقطة 2) من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية حول الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية على ما يلي :

"بما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن".

ورغم الآراء التي اعتبرت ان اسرائيل لا تملك ان تمنح أحدا حقا في مدينة القدس، كونها دولة محتلة للمدينة، الا ان هناك آراء تعتبر ان ذلك كان مكسبا لصالح مدينة القدس، للإبقاء على سيادة , ولو محدودة, للعرب و المسلمين من خلال الوجود الأردني فيها، بدلا من استفراد اسرائيل بها، بالاضافة الى نجاح الاردن بإدراج مدينة القدس ضمن قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر عام 1982م، مما يمكّن من مواصلة جهودها في حماية المقدسات والمعالم الاثرية فيها, من الاعتداءات الاسرائيلية (نجم، 1994 :68).

وقد مكن ذلك الأردن من متابعة الاعتداءات الإسرائيلية التي قامت بها داخل المدينة القديمة لمدينة القدس، وكشفها امام العالم, وفضح الممارسات التي تستهدف المقدسات فيها (العبادي, 2000 :36) .

ثانيا : الدراسات السابقة

أ – الدراسات العربية :

1. **الهزايمة, محمد عوض** (1989) **بعنوان: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي** "رسالة ماجستير" الجامعة الأردنية، وقد أستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وقد هدفت الدراسة إلى بيان تاريخ مدينة القدس والأهمية الدينية لها للديانات السماوية الثلاث، وبيان المواقف الإسرائيلية تجاه المدينة المقدسة وإجراءاتها في تهويد المدينة وقرار ضمها، وما ردود الأفعال العربية على الإجراءات الإسرائيلية سواء من خلال جامعة الدول العربية أو إستراتيجيات العمل

العربي المشترك والصعوبات التي تواجهه، مع بيان المواقف العالمية من قضية مدينة القدس، وقد خرج الباحث بعدد من التوصيات في مجالات متعددة:

أ- المجال الدبلوماسي حيث دعا الباحث, إلى عدم المراهنة على الحلول السلمية وتعرية المواقف الإسرائيلية الرافضة للسلام, وأن تقوم الدول العربية بتنسيق جهودها ضمن خطة مدروسة, مع عدم إغفال البعد الإسلامي لدعم الموقف العربي .

ب- في المجال الإقتصادي ومن أبرز من دعا لها الباحث, إستخدام الموارد العربية كالبترول في المعركة ضد إسرائيل, وفرض المقاطعة العربية على الشركات التي تتعامل معها, والتنسيق بين الدول العربية في الإمكانيات التي تمتلكها .

ج- في المجال الفكري والثقافي، دعا الباحث إلى التركيز على الحق العربي الإسلامي المسيحي في مدينة القدس, والتركيز على عنصر الشباب, وإعداده لأي مواجهة قادمة مع إسرائيل.

د- في المجال العسكري، الإعداد للمجهود الحربي العربي, كونه واجب مقدس وأن الحل العسكري في قضية فلسطين أمر ممكن .

هـ - في المجال الإعلامي, التأكيد على الحق التاريخي العربي في المدينة وتفنيد حجج اليهود ومطالبتهم بأن فلسطين وطن قومي لهم .

وقد أنتهى الباحث بإختيار الجهاد كحل لتحرير الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ومن ضمنها مدينة القدس .

2. **دراسة الخصاونة، محمد سامي (1999) بعنوان : قضية القدس في إطار التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي 1948 – 1998** "رسالة ماجستير" الجامعة الأردنية، حيث إستخدم الباحث المنهج التاريخي"لتأصيل موضوع البحث و تحليلها"، كما استخدم وبشكل رئيسي, منهج تحليل النظم, وكذلك المنهج الإستقرائي من أجل "إستقراء معطيات الصراع, وبناء رؤية إستشرافية للملامح المستقبلية له, وقد تناولت هذه الدراسة قضية مدينة القدس, في إطار التسوية السياسية للصراع العربي, بهدف تشخيص العناصر والتفاعلات البنيوية والوظيفية، وتحليل تطور ومضمون مستويات التسوية المختلفة، وإستقراء معطيات الصراع, وبناء رؤية إستشرافية لملامح المستقبل، حيث سعى الباحث إلى إثبات الحق العربي في مدينة القدس، تاريخيا وقانونيا وسياسيا، والتعرف

على صدقية القرارات الدولية, في التعامل مع هذا الحق, ومدى تأثره بالأمر الواقع على الأرض، ووضع تصور لهيكليات مفاوضات الوضع الدائم بشأن مدينة القدس، وإستخلاص تحليل للمشاهد المستقبلية المطروحة, وقد ركز الباحث في دراسته على الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي من مدينة القدس .

وقد إنتهت الدراسة إلى نتائج أهمها: الإرتباط التكويني لقضية القدس بالكيانية الفلسطينية واليهودية, يجعل من الصعوبة تخلي الطرفين عن أهدافه في مدينة القدس، الأمر الذي يترك خيارين للمستقبل: إستمرار الصراع وتقويض جهود السلام، أو لجوء أحد الطرفين أو كليهما, إلى إستراتيجية إدارة الصراع على مدينة القدس، وإحتوائه بدلا من تسويته, أملاً في حدوث تغيير مستقبلاً، يمكنهما من تحقيق أهدافهما.

3. **دراسة البدور، بدر سمور** (2006) **بعنوان : السياسة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس (1967 – 2000)** "رسالة ماجستير" جامعة مؤتة، هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس, التي تعود أهميتها لمكانتها لأتباع الديانات السماوية الثلاث، من خلال دراسة جغرافية وعمران مدينة القدس والإطار والتطور التاريخي لها، ومن أنشأها وسكنها وغزاها, كما تناول الباحث السياسة الإسرائيلية الإستيطانية ومراحله وآثاره، كذلك الإستراتيجية الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس, وما شملته من خطط وبرامج لتهويد مدينة القدس، ديموغرافيا وعمرانيا وإداريا، وكذلك الحفريات الإسرائيلية فيها .

كما قام الباحث, بدراسة قضية مدينة القدس, في التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بين 1967 – 2000, وأهمَ مشاريع التسوية, وأبرز القرارات الدولية ومرتكزات السلام، وعرض مواقف وطروحات الأطراف المختلفة لتسوية مشكلة مدينة القدس, (الفلسطيني، الإسرائيلي، الأردني، الأمريكي، السوفيتي، الفاتيكان), وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات يمكن إجمالها, أن حل قضية مدينة القدس, أو الوصول إلى تسوية مرضية لطرفي الصراع, من خلال الحلين التاليين:

1- إبقاء مدينة القدس موحدة, مع التوسع في إجراءات التعاون المشترك بين العرب الفلسطينيين وبين اليهود.

2- الإبقاء على مدينة القدس رمزا دينيا ووطنيا لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، أما آلية التطبيق المتمكن بالآتي :

أ- إعتراف الطرفين, الفلسطيني والإسرائيلي, بمدينة القدس عاصمة موحدة لبلديهما .

ب- إستشراف فرص وآفاق السلام والعلاقات السلمية بين طرفي المعادلة الفلسطينية والإسرائيلية.

ج- إنشاء كيان فلسطيني, أي إقامة دولة فلسطينية إلى جانب الكيان الإسرائيلي.

د- حل مشكلة السيادة, من خلال إقتراح أو دراسة مفاهيم جديدة, تمكن طرفي الصراع من ممارسة السيادة الوطنية لكل منهما على مدينة القدس، والتمتع بفرص التعايش السلمي المشترك، على أن لا يضر ذلك بحقوق المجتمع الدولي في مدينة القدس .

4. **دراسة طيفور، عصرية (2009) بعنوان : القدس في السياسة الأردنية من 1967 – 1999** "رسالة ماجستير"، جامعة اليرموك, وقد أستخدمت الباحثة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث هدفت الدراسة إلى اعطاء صورة موثقة عن الأولوية في السياسة الأردنية في عهد الملك الحسين تجاه قضية القدس بعد حرب 1967 ولغاية 1999, كونها محور القضية الفلسطينية، وطروحات جلالته بشأن مدينة القدس, التي إحتلت مكانة خاصة, وشكلت المرتكز الأساسي للسلوك السياسي الأردني على الصعيدين الداخلي والخارجي تجاه مدينة القدس، الأمر الذي يتبينه المرء, دون أدنى شك, في مجموعة الخطب والمقالات، والأحاديث، والمقابلات الصحفية، والرسائل التي وجهها جلالته إلى الشعب الأردني والأمة العربية والعالم.

5. **عمر، زيد فهيم** (2011) **بعنوان : القدس في مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي 2000-2010** "رسالة ماجستير" الجامعة الأردنية، لم يذكر الباحث المنهج الذي أستخدمه، وقد تناولت هذه الدراسة قضية الصراع العربي الإسرائيلي حول مدينة القدس، في ضوء الوضع القانوني والدولي للمدينة, من خلال عرض أهم القرارات الدولية المتعلقة بها, والإتفاقيات الموقعة بين الجانبين العربي والإسرائيلي، ومواقف الأطراف المعنية والإقليمية والدولية من هذه القرارات، ومدى تأثير هذه الأطراف في عملية السلام.

وقد خلصت الدراسة, إلى أن قضية مدينة القدس هي الأكثر تأثيرا على عملية السلام، وكانت حاضرة في إتفاقيات السلام بين الأطراف العربية مع إسرائيل، وهذا تأكيد على أن مصير مدينة القدس لا يتحدد بالطرف الفلسطيني فقط, بل يستلزم دورا للأطراف العربية الأخرى، كما يستلزم دورا أكبر من الجانبين الأمريكي والأوروبي, بالضغط على إسرائيل للوصول إلى حل، حيث يرى الباحث أن الحل العسكري هو السبيل لإسترداد مدينة القدس .

ب- الدراسات الأجنبية :

1. دراسة حمد، أحمد جميل (Hamad,2002) بعنوان : " Jerusalem and the politics of Settlement in the Middle East " "القدس والسياسات المتعلقة بالتسوية في الشرق الأوسط" رسالة دكتوراه، جامعة أدنبره, حيث استخدم الباحث المنهج التاريخي بإستعراض التطورات المتعلقة بموضوع البحث، كما أستخدم المنهج التحليلي في دراسته، حيث قام الباحث بإستعراض تطورات المواقف الفلسطينية تجاه مدينة القدس, حتى الوصول إلى مرحلة التفاوض مع إسرائيل، كما قام الباحث ببيان الموقف الإسرائيلي الصهيوني تجاه مدينة القدس, حتى الوصول لمرحلة التفاوض, وقد إستعرض الباحث تطور الموقف الأردني, من الرغبة في التوسع بعد إنشاء الدولة الأردنية، كذلك علاقته بمدينة القدس منذ قرار الوحدة وبعد الإحتلال الإسرائيلي للمدينة, حتى إتفاقية السلام مع إسرائيل، كما إستعرض الباحث مواقف الدول الإسلامية والعربية من مدينة القدس، كذلك المواقف الدولية منها, وقد توصلت الدراسة إلى أن من أسباب عدم الوصول, في مباحثات السلام, إلى حل نهائي, هو تأجيل التفاوض في القضايا الأساسية ومنها قضية مدينة القدس، حيث يرى الباحث في توصياته, إلى أن من الضروري العودة للتفاوض حولها، وفق مقترحات التسوية المتعلقة بها، وأن تقوم القوى العالمية المؤثرة بدعم هذه الجهود، والتي كان تركيزها أثناء المراحل الأولى من مباحثات السلام، هو الوصول إلى إنهاء الصراع بأي وسيلة, وإحلال حالة من السلام بين أطراف النزاع على حساب الوصول إلى تسوية نهائية كاملة .

2.دراسة كايتس، كيمبرلي (Kimberly,2005) بعنوان : "Jordanian Jerusalem: Holy Places and National Spaces" "القدس الأردنية: الأماكن المقدسة والمساحات الوطنية". هدفت الدراسة, لبيان الأهمية الدينية لمدينة القدس للأديان الثلاث، ولهذا السبب تم غزوها سبعة وثلاثين مرة عبر تاريخها, وفي العصر الحديث تم إحتلالها من قبل إسرائيل, وعزلها عن محيطها القديم، واصبحت عنوانا للصراع بين إسرائيل والعرب, وخصوصا بين إسرائيل والأردن, بوصفها راعية للأماكن المقدسة في مدينة القدس .

وعدد الكاتب الإجراءات التي قامت بها السلطات الأردنية لتعزيز وجودها في مدينة القدس بين عامي 1948-1967، كما بيّن المصاعب التي واجهها الأردن على الصعيد العربي, ووقوف جامعة الدول العربية في وجه السياسة الأردنية في مدينة القدس، التي كانت تتهمها بأنها تسعى لمحو الهوية

الفلسطينية، كما بين الكاتب أثر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وتصاعد دورها بعد حرب 1967، وتوتر العلاقات بينها وبين الأردن، وأثر ذلك على دور الأردن سلبا في مدينة القدس، رغم إعلان الأردن دعمها للمطالب الفلسطينية في القدس .

3. **دراسة رايتر، اسحق (Reiter-2008) بعنوان: "Jerusalem and Its Role in Islamic Solidarity" "القدس ودورها في التضامن الاسلامي"**, يتعامل الكتاب مع دور مدينة القدس, كرمز مركزي ديني سياسي، ويتعامل كذلك مع المسارات التي يجري فيها استخدام المقدسات والرموز الدينية في الصراع والنضال السياسي، لذلك فهو يدرس الأهمية الدينية لدى المسلمين تجاه مدينة القدس وإرتباطها بالتطلعات السياسية للفلسطينيين والمطالب العربية والإسلامية فيها، وأن الكاتب يقارن أيضا بين روايات الطرفين العربي والإسرائيلي، وكذلك مسألة الإنكار المتبادلة بين اليهود والمسلمين حول قدسية مدينة القدس، حيث يبين الكاتب أن العامل الديني يقف عائقا رئيسيا لتحقيق السلام بين العرب والمسلمين، وتأثير ذلك على الوصاية الأردنية الهاشمية على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس ، وقد خلص الكاتب, إلى أن الخروج من هذا المأزق, هو بإتباع الطرق السياسية للوصول إلى تفاهمات مقبولة بين الطرفين حول مدينة القدس والإبتعاد عن المعضلة الدينية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، التي تناولت قضية مدينة القدس، أنها ركزت على دراسة السياسة التي إنتهجتها الأردن تجاه مدينة القدس والمقدسات فيها، بخلاف الدراسات السابقة التي ركزت اما على مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي او على مواقف الأطراف العربية مجتمعة, حيث تم التركيز في هذه الدراسة على السياسة الأردنية خلال الفترة منذ قرار الوحدة بين الضفتين عام 1950م وإلى عام 2015م، والآثار المترتبة عن السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس، كما تم استشراف مستقبل هذه السياسة، في ضوء مشاريع التسوية المتعلقة بالمدينة المقدسة المحتلة.

منهجية الدراسة :

تم استخدام المناهج الدراسية التالية :

أ. المنهج التاريخي : وذلك من أجل بيان علاقة العرب والمسلمين بمدينة القدس عبر التاريخ, وبيان الأهمية الدينية لمدينة القدس عندهم، وكذلك ألتعرف على الدوافع والمبادئ الحاكمة لسياسة الأردن في تمسكها بمدينة القدس والدفاع عنها, من أجل الوصول إلى نتائج تفيد في إختبار فرضية الدراسة .

ب.المنهج الوصفي التحليلي : وذلك لدراسة الأثار المترتبة عن الموقف الأردني في مدينة القدس، مع بيان المعوقات والتحديات التي واجهت وتواجه هذا الدور.

ج.المنهج القانوني : وذلك عند دراسة مستقبل الدور الأردني وفق مشاريع التسوية والوقائع القانونية المتعلقة بمدينة القدس وبما يساعد في إختبار فرضية الدراسة .

الفصل الثاني

أهمية مدينة القدس بالنسبة للعرب والمسلمين ومكانتها عندهم

الفصل الثاني

أهمية مدينة القدس بالنسبة للعرب والمسلمين ومكانتها عندهم

إرتبط العرب والمسلمين بمدينة القدس إرتباط وثيق، نظرا لقدسيتها ومنزلتها في عقيدتهم وتاريخهم ووجدانهم، فهي عربية في تأسيسها ونشأتها وتاريخها الطويل، وهي إسلامية في حضارتها وبما تحتويه من مقدسات خالدة، فهي تتضمن في رحابها المسجد الأقصى المبارك, مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم، ومعراجه إلى السموات العلى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وقد حظيت بإهتمام العرب والمسلمين عبر الأجيال وعلى مر العهود.

هي مدينة عربية الأصول، إسلامية النشأة والطابع، كما ربطها الله سبحانه وتعالى برباط متين مقدس مع عقيدة الأمة الإسلامية حيث ربط في الأية الأولى من سورة الإسراء بين المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد الأقصى بمدينة القدس في معجزة الإسراء والمعراج.

من يتفحص تاريخ مدينة القدس منذ نشأتها, يجد حقائق وثوابت أساسية تؤكد على عروبة المدينة طوال تاريخها, حتى عندما سيطر عليها الغزاة, كان الأساس السكاني الغالب فيها دائما عربي.

كما أنها ظلت تحت الحكم والرعاية العربية الإسلامية, أطول فترة من تاريخها، وصبغتها بطابعها الحضاري الإنساني، وبقيت رمزا لجمع كلمة الأمة, وتوحيد صفوفها طوال أربعة عشر قرنا, منذ الفتح الإسلامي لها وإلى اليوم.

وسيتناول الفصل الثاني, أهمية مدينة القدس بالنسبة للعرب المسلمين ومكانتها لديهم, من خلال المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول: نبذة عن تاريخ مدينة القدس .

المبحث الثاني: أهمية مدينة القدس عند العرب والمسلمين .

المبحث الثالث: الأطماع الإسرائيلية في مدينة القدس وإجراءات تهويدها .

المبحث الأول

نبذة عن تاريخ مدينة القدس

تعتبر مدينة القدس, اشهر مدن العالم في التاريخ القديم والحديث معا، , وهي تعتبر رمزا حيا نابضا بالحياة والإشعاع والإيمان، وقد مرت مدينة القدس بمراحل تاريخية مهمة من بداية نشأتها وحتى الان.

أثبتت الابحاث والدراسات الاثرية التاريخية, ان الجنس العربي, الذي هاجر من جزيرة العرب واستوطن في بلاد الشام ومنها فلسطين, لم تنقطع صلته بها, فانشاء المدن والحواضر, ومنها مدينة القدس, وعندما دخلت مدينة القدس في عهد المسلمين اولوها اهمية خاصة، فبنوا مساجدها, واوقفوا الاراضي للانفاق عليها, وبنوا فيها معالم تاريخية خالدة, تعبر عن اهميتها عندهم, ورفعة مكانتها في نفوسهم، وعندما احتل الصهاينة مدينة القدس اصبحت عنوانا لقضية فلسطين لما تمثله اطماع الصهاينة من خشية العرب والمسلمين على مقدساتهم فيها، والتي تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي اليوم, بتنفيذ سياستها القائمة على تهويد المدينة, سعيا منهم لجعلها مدينة خالصة لهم.

وسيتم تناول مبحث نبذة عن تاريخ مدينة القدس, من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: مدينة القدس منذ نشأتها وحتى تاريخ الفتح الإسلامي لها .

المطلب الثاني: مدينة القدس في العهد الإسلامي .

المطلب الثالث: مدينة القدس في العصر الحديث .

المطلب الأول

مدينة القدس منذ نشأتها وحتى تاريخ الفتح الإسلامي

حظيت مدينة القدس وما تزال, بمكانة عظيمة في التاريخ الإنساني، كما وتميزت بموقعها الاستراتيجي المميز, فقد نشأت جذورها منذ الحضارة العربية الكنعانية، أما بالنسبة لخصوصيتها المكانية، فكانت ملتقى التواصل بين قارات العالم القديم، تعاقبت عليها الحضارات، وأَمّتها الجماعات البشرية المختلفة، مخلَفة وراءها آثارها ومخلفاتها الأثرية، التي جسدت الحضارة والتاريخ، دلالة على عظمة وقدسية المكان.

يعود سبب الظاهرة الحضارية لمدينة القدس، بقاءها واستمرارها لآلاف السنين, بالرغم من هدمها واعادة بنائها أكثر من ثماني عشرة مرة، مما زاد من منعتها ورسوخها، فمنذ أن قامت مدينة القدس الكنعانية الأولى قبل ما يزيد على 5000 عام، وهي محط أنظار البشرية، منذ نشأت الحضارات الأولى في فلسطين ووادي النيل والرافدين، مرورا بالحضارة العربية الإسلامية، وحتى اليوم.

يقدر بعض علماء الآثار, أن تأسيس مدينة القدس يعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، حيث هاجرت إحدى قبائل العرب الكنعانيين, قبيلة يبوس, من شبه جزيرة العرب إلى فلسطين, وقامت بإنشاء المدينة, وأطلقوا عليها اسم يبوس, إلا أن علماء آثار آخرين يقدَر أن تاريخ مدينة القدس يرجع إلى حوالي ستة آلاف سنة، وقد أكدت الحفريات التي قامت بها المدرستان الفرنسية والبريطانية، بمشاركة جامعة تورنتو في كندا عام 1962م، حيث اكدت ابحاثهم, الى أن ما تم التوصل إليه, خلال الحفريات من نتائج عن تاريخ مدينة القدس، ان الادعاءات الصهيونية, لا تعدو عن كونها معلومات مزيفة، تعيد صياغة تاريخ القدس وفقا لما ورد في التوراة، التي تقصر تاريخ المدينة المقدسة على الفترة منذ ان قام النبي داود بإحتلالها ثلاثة آلاف عام 1010 ق م (سخنيني ،2009 : 44-50).

وقد شهدت مدينة القدس عدد من المحطات عبر تاريخها الممتد, وستحاول الدراسة الوقوف على تلك المحطات بالتالي:

1. العموريون والكنعانيون:

حدثت الهجرة العمورية–الكنعانية من الجزيرة العربية خلال الألف السابع قبل الميلاد، وتم التوصل إلى ذلك من خلال تتبع الآثار في مدنهم القديمة، ولعل أقدمها مدينة أريحا، والتي تعتبر أقدم مدينة في العالم، وإن تأرجحت تقديرات البداية الزمنية لوجود الكنعانيين, فإنه لا جدال على أنهم كانوا أول من سكن المنطقة من الشعوب المعروفة تاريخيا، وأول من بنى على أرض فلسطين حضارة، حيث ورد في الكتابات العبرية، أن الكنعانيين هم سكان البلاد الأصليين، كما ذكر في التوراة أنه الشعب الأموري, والكنعانيون هم أنفسهم العموريون، أو ينحدرون منهم، وكذلك الفينيقيون، فقد كان الكنعانيون والفينيقيون في الأساس شعبا واحدا، تجمعهما روابط الدين واللغة والحضارة، ولكن لم تكن تجمعهما روابط سياسية، إلا في حالات درء الخطر الخارجي القادم من الشمال أو الجنوب.

ووفقا لما ذكر في التوراة، فإن أرض كنعان كانت تمتد من أوغاريت, رأس شمرا, شمال مدينة اللاذقية, حتى غزة، وقد تم العثور على قطعة نقود أثرية كتب عليها" اللاذقية في كنعان"، وفي تلك الفترة توصل الكنعانيون إلى بناء الصهاريج فوق السطوح، وحفر الأنفاق الطولية تحت الأرض, لإيصال المياه إلى القلاع، ومن أهم هذه الأنفاق نفق مدينة "جازر" التي كانت تقع على بعد 35كم من مدينة القدس، وكذلك نفق يبوس (القدس)، حفره اليبوسيون، وجاءوا بالمياه إلى حصن يبوس من نبع "جيحون" (صيام،22:1996).

2. اليبوسيون بناة القدس الأولون :

يعد اليبوسيون بطن من بطون العرب الأوائل، نشأوا في قلب الجزيرة العربية، ثم نزحوا عنها, مع من نزح من القبائل الكنعانية التي ينتمون إليها، وهم أول من سكن مدينة القدس، وأول من بنى فيها لبنة، ورحل الكنعانيون عن الجزيرة العربية، جماعات منفصلة، وحطوا في أماكن مختلفة من بلاد الشام، لذلك سميت أرض كنعان، وسكن بعضهم في الجبال، بينما سكن البعض الأخر في السهول والأودية، وقد عاشوا في بداية الأمر متفرقين في أنحاء مختلفة، في المدن التي أنشأوها في فلسطين تحديدا, ومنها (يبوس، وشكيم، وبيت شان، ومجدو، وبيت إيل، وجيزر، وأشقلون، وغزة)، وغيرها من المدن التي لا تزال حتى اليوم (الطيباوي،1981: 5–6).

بقيت كل مدينة من هذه المدن تعيش مستقلة عن الأخرى، حسب طبيعة الكنعانيون في بداية الأمر، ثم ما لبثوا أن اتحدوا, نتيجة لغريزة الدفاع عن النفس، فأسسوا قوة كبيرة، واستطاعوا بعد ذلك أن يغزوا البلاد المجاورة ، وأسسوا كيانا عظيما صمد فترة طويلة .

كانت يبوس حينها مدينة حصينة, آهلة بالسكان، إشتهر أهلها بزراعة العنب والزيتون, وتعرفوا على أنواع عديدة من المعادن, مثل النحاس والبرونز، وكمازرعوا أنواعا كثيرة من الخضار وربوا الحيوانات الداجنة، كما تعلموا استخدام الخشب عن طريق جيرانهم الفينيقيين، فاستخدموه في صناعات السفن، كما اشتهروا بصناعة الأسلحة والملابس والزجاج، ولقد أسس الكنعانيون اليبوسيون حضارة كنعانية ذات طابع خاص، وقد ورد ذكـــــرها في ألواح تل العمارنة.

وقد ظهر بينهم ملوك عظماء، بنوا القلاع والحصون، و بنوا حولها أسوارا من الطين، ومن الملوك الذين حفظ التاريخ أسماءهم، ملكي صادق, وهو يعتبر أول من بنى يبوس وأسسها، وكانت له سلطة على من جاوره من الملوك، وأطلق بنو قومه عليه, لقب كاهن الرب الأعظم.

كان ليبوس, في ذلك العهد, أهمية تجارية كبيرة، وذلك لموقوعها على طرق التجارة، كما كان لها أهمية حربية كبيرة, كونها مبنية على أربع تلال، ومحاطة بسورين، كما قاموا اليبوسيون بحفر نفق تحت الأرض يمكنهم من الوصول إلى عيون الماء حول المدينة (سخنيني، 2009: 61-66) .

بعد ان خرج بنو إسرائيل من مصر، ورأوا أرض كنعان وما بها من خيرات، اخذوا يغيرون عليها بقصد امتلاكها، معتبرين: "أنها الأرض التي وعدهم الله بها"، ولما أيقن الكنعانيون الخطر القادم، طلبوا العون من مصر، بسبب ما اشتهر عن بني إسرائيل انهم كانوا كلما احتلوا مدينة دمروها، أما المصريين, فقد كانوا يكتفون بالجزية، فلا يتعرضون لسكان البلاد او الى عاداتهم ومعتقداتهم، ولم يتوان المصريون, في مساعدة الكنعانيين، واستطاعوا مع الكنعانيين، في صد العبرانيين، وتم العثور على كتابة على احد ألواح تل العمارنة, الموجودة في هيكل الكرنك في صعيد مصر، يدل على أن (عبد حيبا)، أحد رجال السلطة المحلية في مدينة القدس، أرسل عام 1550 ق.م إلى فرعون مصر تحتمس الأول, رسالة طالبه فيها, أن يحميه من شر قوم اسماهم في رسالته بـــ(الخبيري) أو (الحبيري) وهم العبرانيون (القضاة،2010: 65).

3. بنو إسرائيل :

كان خروج بنو إسرائيل من مصر في عهد الفرعون المصري رعمسيس الثاني وولده مرن بتاح، وذلك في حدود عام 1350 ق.م، حيث عبروا صحراء سيناء بقيادة النبي موسى، وحاولوا دخول ارض فلسطين من جهتها الجنوبية, إلا أنهم عجزوا عن ذلك, وبعد وفاة النبي موسى, استلم يوشع بن نون قيادة بني إسرائيل، فعبر بهم نهر الأردن حوالي عام 1189 ق.م، على رأس أربعة أسباط هم: راشيل وأفرايم ومنسه وبنيامين, واستطاع إحتلال مدينة أريحا بعد ان حاصرها ستة أيام، ارتكبوا أبشع المذابح، ولم ينج لا رجل ولا امرأة ولا شيخ ولا طفل ولا حتى البهائم، ثم أحرقوا المدينة بالنار بمن فيها، بعد أن نهبوها، بعدها تمكنوا من احتلال بعض المدن الكنعانية الأخرى، التي لقيت نفس المصير .

بعد أن سمع الكنعانيون نبأ خروج بني إسرائيل من مصر اليهم، عقد ملك أورسالم, ملكي صادق, حلفا مع الدول المجاورة لهم، مكونين جيشا قويا، ولذلك لم يتمكن يوشع بن نون من إخضاع الكنعانيين، ومات دون أن يتمكن من احتلال (أورسالم)، لأنها كانت محصنة تحصينا تاما، كما تحيط بها أسوار منيعة, وبعد أن حكم يوشع سبعا وعشرين سنة، بعد موت موسى، تولى قيادة بني إسرائيل بعده, يهودا وأخيه شمعون, وغزا بنو إسرائيل في عهدهما الكنعانيين مرة ثانية، وحاولوا إخضاعهم, ورغم أن خسر الكنعانيين ما يقارب عشرة آلاف مقاتل في هذه المعركة, إلا أن بني إسرائيل أرغموا على مغادرة المدينة لاستبسال المدافعين عنها(صيام:1996: 23-25).

4. عهد القضاة :

تميزت حياة بنو إسرائيل بالفوضى والضلال طيلة فترة حكم القضاة, وبلغ عددهم أربعة عشر قاضيا، وكان تاريخهم عبارة عن تقاتل وانقسامات، وارتد الكثير منهم عن دينه، وتحولوا إلى ديانات الكنعانيين، وعبدوا أوثانهم "كبعل" و"عشتروت"، بالإضافة إلى الانقسامات والتقاتل الداخلي الذي دب في صفوفهم, حيث كانوا يلتفون حول القائد الذي يتولى قيادتهم سنة، ثم ينقلبون عليه ويرفضوا إطاعة أوامره سنين تالية, وخلال هذه الفترة، ونتيجة لهذه الفوضى, لم يذوقوا طعم

الحرية والاستقلال أبدا، إذ حاربهم الكنعانيون وقضوا مضاجعهم أجيالا طويلة، ومن ثم حاربهم المؤابيون، وألحقوا بهم الذل، ثم حاربهم الميدانيون والعمونيون والفلسطينيون.

كانت حروبهم مع الفلسطينيين, الأشد ضراوة والأكثر أثرا، حيث أدت إلى يقتل "شاؤول" ملك العبرانيين نفسه عام 1095 ق.م، ويذكر التاريخ أن المدن (الكنعانية- الفلسطينية) التي يتمكن العبرانيون من فتحها، كانت ذات حضارة ، وكانت المنازل مشيدة بإتقان، فيها الكثير من أسباب الراحة والرفاهية, تشتهر مدنهم بالحركة التجارية والصناعية النشطة، وكان اهل هذه المدن على علم بالكتابة، ولهم ديانة, كما ان لها حكومة سياسية مستقرة، وقد اقتبس العبرانيون من اهل المدن الكنعانية, ما لديهم من حضارة، لأنهم لم يستطيعوا أن يعيشوا بمعزل عن أهل هذه المدن التي عجزوا عن فتحها .

أحدث هذا التواصل, تغيرات جوهرية في حياة العبرانيين، فتركوا حياة البدو، واصبحوا يسكنون بيوتا كبيوت الكنعانيين، ولبسوا الثياب الكنعانية بدلا من الجلود التي كانوا يلبسونها وهم في البادية, أما أولئك الذين أقاموا في الجنوب من فلسطين، فقد حافظوا على أسلوب معيشتهم البدوية.

دام حكم اليبوسيين العرب على المدينة, إلى أن قام النبي داود بالاستيلاء عليها حوالي عام 1010 ق.م, وأسماها باسمه وأصبحت تعرف بمدينة داود, وجاء بعده سليمان والذي يدعي اليهود أن المسجد الأقصى قد أقيم على أنقاض الهيكل الذي بناه بعدما أصبح سليمان ملكا على بني إسرائيل بعد وفاة أبيه داوود, غير أن هذا لم يثبت، رغم الحفريات الأثرية والأنفاق التي قامت بها سلطات الإحتلال الإسرائيلية, في محيط المسجد الأقصى, حيث لم يتم اكتشاف أي أثر يدل على ان بناء الهيكل تم في هذا المكان، أو في منطقة القدس، ولم يستطع أحد أن يحدد مكان مدينة داود حتى اليوم(سخنيني، 2009: 72-76).

تذكر الوقائع التاريخية أن مدينة القدس تعرضت لغزوات عديدة، كان أولها من قبل الكلدانيين، كذلك قام نبوخذ نصر, بمهاجمة بعض اليهود المقيمين في أطراف المدن الكنعانية لرفضهم دفع الجزية، فيما عرف بالسبي البابلي الأول، كما تلاه غزو آخر, عرف بالسبي البابلي الثاني، بسبب انضمام بعض اليهود إلى المدن الثائرة على بابل، وكان ذلك بحدود عام 586 ق.م، وتم القبض على عددا منهم أسرى إلى بابل, ثم تلا ذلك الغزو الفارسي للمدينة عام 539- 538 ق.م, وبعد ذلك تعرضت المدينة للغزو

اليوناني، عندما هاجم الإسكندر المقدوني فلسطين عام 332 ق.م, وقد استمر حكم اليونانيين على المدينة سواء البطالسة أو السلوقيون, إلى أن دخلت الجيوش الرومانية القدس عام 63 ق.م على يد القائد" بومبيوس" (القضاة،2010: 75).

شهد الحكم الروماني لمدينة القدس حوادث عديدة، كان أولها, "الثورة اليهودية الكبرى" التي دامت من عام 66 م إلى عام 70 م، حيث قام اليهود في القدس بالعصيان, قام الحاكم الروماني تيطس بقمعها بالقوة, فأحرق المدينة, وأسر كثيرا من اليهود, ودُمّر الهيكل للمرة الثانية سنة 70م، وأقام مكانها مدينة جديدة أطلق عليها اسم ايلياء، وقد ولد نبي الله عيسى المسيح خلال الحكم الروماني(سخنيني ,2009: 72-82) .

5. ظهور المسيحية:

أدّى اعتناق الإمبراطور قسطنطين الدين المسيحي في القرن الرابع الميلادي، إلى تغيير جذري طال المدينة، حيث أصدر الإمبراطور قسطنطين عام 313م، مرسوم يقضي بمنح المسيحيين, حرية العبادة في جميع أرجاء الإمبراطورية الرومانية، وأصبحت مدينة ألقدس, مدينة مقدسة عند المسيحيين، حيث حج إليها السيد المسيح منذ صباه، واهتم قسطنطين بالمسيحيين وبالديانة الجديدة، وكذلك استطاعت أمه الإمبراطورة هيلانة, هي والمطران مكاريوس، أن تقيم في الأماكن التي ارتادها المسيح, أماكن للحج المسيحي، مثل كنيسة القيامة, وأصبح لمدينة ألقدس أهمية دينية كبيرة عند المسيحيين منذ ذلك التاريخ, فأمها الحجيج من كل مكان، وكثرت الكنائس, وأصبحت الإمبراطورية الرومانية جميعها تدين بالمسيحية، إلا أن حدثا طرأ بعد مرور حوالي ربع قرن على وفاة قسطنطين، حيث تولي الإمبراطور جوليان العرش الروماني عام 361م، وسمي بالمرتد, لتركه الدين المسيحي ورجوعه إلى الوثنية، لكنه قتل في اثناء حملته على بلاد الفرس في عام 363 م.

تم تقسيم الإمبراطورية الرومانية بعد وفاة جوليان, إلى قسمين: الغربي، والشرقي, وكانت فلسطين ضمن القسم الشرقي البيزنطي, وشهدت فلسطين بسبب هذا التقسيم, فترة استقرار استمرت أكثر من مائتي عام، مما ساعد على نمو وازدهار البلاد اقتصاديا وتجاريا وعمرانيا, كما ساعد في ذلك, مواسم الحج المسيحي إلى الأماكن المقدسة، إلا أن تلك الفترة لم تستمر، حيث دخل الفرس بقيادة كسرى

الثاني أبرويز, عام 611م الى سوريا, واحتل مدينة القدس عام 614م، فدمر الكنائس والأماكن المقدسة، ولا سيما كنيسة القبر المقدس, وانضم من تبقى من اليهود إلى جيوش الفرس في حملتهم هذه, رغبة منهم في الانتقام من المسيحيين، وفقد البيزنطيون سيطرتهم على البلاد.

ألا ان الإمبراطور هرقل عاد وفتح فلسطين عام 628م, وطرد الفرس ولاحقهم حتى بلادهم، واسترجع الصليب المقدس، ثم جاء الفتح العربي الإسلامي ليفتح المدينة، وكان ذلك عقب معركة اليرموك سنة 636م، لتتبعها الفتوحات الإسلامية لباقي بلاد الشام (صيام، 1996: 26-27).

المطلب الثاني

مدينة القدس في العهد الإسلامي

حظيت مدينة القدس بمكانة دينية متميزة منذ بداية الدعوة الإسلامية، فإليها أُسري بالرسول صلى الله عليه وسلم، ومنها عرج الى السماء, كما كانت القبلة الأولى للمسلمين لمدة تقارب ثمانية عشر شهرا, قبل أن يتوجهوا في صلاتهم نحو الكعبة, كما تحتضن ثالث الحرمين الشريفين, التي لا تشد الرحال إلاَّ إليها, المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم, في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة .

بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم, سنة 11هـ، أمر الخليفة الراشدي الأول أبو بكر الصديق, الجيوش الإسلامية بالتوجه لفتح بلاد الشام, التي كانت خاضعة لسيطرة الروم البيزنطيين، حيث خاض المسلمون فيها معارك عديدة, منهامعركتا اليرموك وأجنادين، وفرضوا الحصار على مدينة القدس, ولكن الخليفة أبو بكر, توفي قبل أن يشهد فتح المدينة, والذي تم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب, سنة 17هـ, إذ خرج بنفسه للإشراف على تسليم المدينة للمسلمين، وخط بيده وثيقة تسلمها, التي عرفت بالعهدة العمرية, وعين الصحابي عبادة بن الصامت قاضيا للمسلمين فيها، وأمر ببناء مسجدها، وكانت المدينة الوحيدة التي خرج إليها الخليفة عمر بن الخطاب للإشراف على تسليمها للمسلمين, من بين عشرات المدن التي فُتحت في عهده (عطية وآخرون، 1985 : 22).

وبعد وفاة الخليفة عمر بن الخطاب , وتولي عثمان بن عفان الخلافة, أهتم بمدينة القدس وسكانها المسلمين, فوقف أراضي قرية سلوان على فقراء المدينة, وبدأت منذ الفتح العمري, عملية إعادة تعريب المدينة, فقد وفد إليها عدد كبير من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم, وأبناء القبائل العربية، فهناك تسعة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم, دفنوا فيها, هم : عبادة بن الصامت، شداد بن أوس، وائلة بن الأسقع، أبو ريحانة شمعون الأنصاري، فيروز الديلمي، ذو الأصابع التميمي اليمني، أبو محمد مسعود بن أوس، سلامة بن قيصر الحضرمي، وأبو أبي إبن أم حرام, ومنذ ذلك الحين, لم ينقطع قدوم المسلمين إلى مدينة القدس من صحابة وتابعين وعباد, وقد استمر ذلك خلال مختلف العصور الإسلامية التالية (كنعان، 2003: 10) .

ومن أجل الوقوف على وضع مدينة القدس في العهد الإسلامي، لابد من دراستها من خلال التالي:

أولا : مدينة القدس في العهد الأموي 41-132هـ :

في سنة 41 ه /66م، تولى معاوية بن أبي سفيان والي الشام, الخلافة، فأتخذ من دمشق مقرا للدولة الأموية, وقد أعتنى الخلفاء الأمويين بمدينة القدس, وظهر ذلك في زيارة معظم الخلفاء الأمويين للمدينة، فقد زارها معاوية بن أبي سفيان, وعبدالملك بن مروان, وإبنه سليمان, وعمر بن عبدالعزيز، وأقاموا فيها لفترة من الزمن، وفيها أتخذ معاوية البيعة العامة في السنة ذاتها, وكذلك فعل كل من عبدالملك بن مروان وإبنه سليمان، ولا شك أن أهم أعمال الأمويين العمرانية في القدس, هو بناء عبد الملك بن مروان مسجد قبة الصخرة سنة 72هـ /691, وبناء المسجد الأقصى، والذي أكمل بنائه إبنه الخليفة الوليد بن عبد الملك سنة 90هـ /708, كذلك بنى الوليد بن عبد الملك, قصرا ودارا للإمارة, إلى الجنوب من سور الحرم، كذلك فإن عبدالملك بن مروان أهتم بتعبيد طريق القدس- دمشق، وأنشأ فيها دارا للسكة (ضرب النقود), كذلك أهتم الأمويون بتشجيع الحركة الدينية والعلمية في مدينة القدس، حيث يروى, أن الوليد بن عبد الملك, كان يعطي إبراهيم بن أبي عبلة الفقيه, الأموال لينفقها على قراء بيت المقدس (شفيق، 1998: 15) .

ثانياً: مدينة القدس في العهد العباسي 132-656هـ :

تولى العباسيون الخلافة في سنة 132هـ /750م, بعد أن نجحوا في القضاء على الخلافة الأموية, ونقلوا مقر الخلافة من الشام إلى العراق، وبنوا بغداد لتكون عاصمة لدولتهم، وقد أستمر في العهد العباسي الإهتمام بمدينة القدس, بإعتبارها مدينة إسلامية مقدسة، وظهر ذلك في زيارة الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور الى مدينة القدس سنة 140هـ /758م, إذ أمر بإعادة بناء المسجد الأقصى, بعد سقوط الأجزاء الشرقية والغربية منه بفعل الزلزال الذي ضرب المدينة سنة 130هـ /748م), كما زارها للمرة الثانية سنة 154هـ /772م .

كذلك زارها الخليفة المهدي سنة 163هـ /780م، وأمر بإعادة بناء المسجد الأقصى, بعد الزلزال الذي أصاب المدينة للمرة الثانية, وأدى إلى هدم بعض أجزاء منه، أما الخليفة المأمون فأمر, خلال زيارته للشام سنة 215هـ /830م, بترميم قبة الصخرة التي أعتبرها أحد مآثر الأمويين التي سبقوا بها العباسيين .

شهدت مدينة القدس خلال العصر العباسي، ولا سيما في القرن الثاني الهجري, أنتعاش الحركة العلمية فيها، تمثل ذلك في زيارة الفقهاء للمسجد الأقصى، فقد زار مدينة القدس كل من عبد الرحمن الأوزاعي فقيه أهل الشام، وسفيان الثوري فقيه أهل الشام, والليث بن سعد فقيه مصر، ومقاتل بن سليمان المفسر المشهور، ومحمد بن إدريس الشافعي، كذلك أخذ أتباع الصوفية بالقدوم إلى مدينة القدس والإقامة فيها، وعندما عانت الدولة العباسية من الضعف والتفكك السياسي والعسكري بعد وفاة الخليفة المعتصم، فأقتصرت سلطة الخلفاء على بغداد والمناطق المحيطة بها, مما شجع بعض الولاة في المناطق البعيدة, على الإنفصال وتأسيس امارات وراثية في أسرهم, حيث نجح أحمد بن طولون في تأسيس الدولة الطولونية في مصر, سنة 256 هـ /870م, ومد نفوذه شمالا, وسيطر على فلسطين بما فيها مدينة القدس، وأستمرت دولته, حتى خلفتها الدولة الإخشيدية في مصر, سنة 323 ه /935م, وسيطرت على مدينة القدس حتى سنة 328 هـ /940م (عطية وآخرون، 1985: 22) .

وقد شهدت مدينة القدس خلال الحكم الإخشيدي ظاهرة حرص الأمراء الإخشيديين على التوصية بالرفق فيها بعد وفاتهم, بعد ظهور الإعتقاد بفضل الدفن في القدس, وممن دفن فيها, محمد بن طغج مؤسس الدولة الإخشيدية, المتوفي سنة 334هـ/945 م، وكذلك دُفن فيها كافور الإخشيدي المتوفي سنة 357ه/967 م .

ثالثا : مدينة القدس في العهد الفاطمي 358-463هـ /969-1071م :

ظهرت الدولة الفاطمية في المغرب، ومنها انتقلت إلى مصر, التي اتخذوا منها مقرا لدولتهم, فبنوا القاهرة لتكون عاصمة لهم، ومنها أمتدت سيطرتهم إلى فلسطين بما فيها مدينة القدس.

وقد أولى الفاطميون مدينة القدس والمسجد الأقصى وقبة الصخرة ,العناية الكاملة، وظهر ذلك في قيام الخليفة الفاطمي الظاهر لإعزاز الله, سنة 407هـ /1016م، بزيارة مدينة القدس، وأمر بترميم قبة الصخرة والمسجد الأقصى سنة 426هـ /1030م .

كما أمر المنتصر بالله سنة 458هـ /1066م, بتجديد الواجهة الشمالية للأقصى, كما أهتم الفاطميون بإنشاء المدارس والمستشفيات في مدينة القدس، وأهمها البيمارستان (المستشفى) الفاطمي, ودار العلم الفاطمية (عطية وآخرون، 1985: 23) .

وقد سيطر السلاجقة على مدينة القدس خلال الفترة ما بين عامي 463-491ه/ 1070-1097م، وأهم ما ميز فترة حكمهم للمدينة, هو إزدهار الحركة العلمية والثقافية فيها، فقد زارها الكثير من علماء المسلمين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي, وأصبح المسجد الأقصى أحد المراكز المهمة للعلم والثقافة في العالم الإسلامي, ففي أواسط القرن الرابع الهجري, أسس الشيخ نصر بن إبراهيم المقدسي الزاوية النصرية، كذلك فقد زارها أبو حامد محمد بن محمد الغزالي, وأبو بكر بن العربي الإشبيلي وغيرهم .

تعرضت مدينة القدس في أواخر العهد الفاطمي, للهجوم من الفرنجة (الصليبيين) القادمين من أوروبا, بحجة تخليص الأماكن المسيحية في مدينة القدس من المسلمين, وقد نجح الصليبيون عام 1099, في إحتلال مدينة القدس، وذبحوا معظم سكانها، وأنشأوا فيها إمارة صليبية عرفت بمملكة القدس, أستمرت حتى عام 1187, وقام الصليبيون بتحويل مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى إلى كنائس لهم (شفيق، 1998: 17) .

رابعا : مدينة القدس في العهد الأيوبي 583 -659ه/ 1187-1260م :

نجح صلاح الدين الأيوبي في القضاء على الحكم الفاطمي في مصر, ووحد مصر وبلاد الشام في دولة واحدة، وقد بقيت مدينة القدس تحت الإحتلال الصليبي, حتى تمكن المسلمون بقيادة صلاح الدين الأيوبي من تحريرها سنة 583هـ /1187م، بعد هزيمة الصليبيين في معركة حطين شمال فلسطين، بعد إحتلال دام تسعون عاما بين 1099 – 1187 .

وقد عمل صلاح الدين, بعد استعادة المدينة, على إعادة الطابع العربي الإسلامي لها، فأعاد قبّة الصخرة والمسجد الأقصى إلى حالتهما قبل الغزو الصليبي, وعيّن أئمة لهما, وخصص الأوقاف للإنفاق على مسجدها، وأمر بترخيم حجرات المسجد الأقصى, ووضع المنبر, الذي صنعه نور الدين زنكي, في المسجد الأقصى، وكذلك أهتم صلاح الدين بإعادة تعمير سور القدس وحفر حوله خندق عميق وأقام عليه أبراج حربية، ولكن الملك المعظم قام عام 616هـ/ 1219م بتخريب سور القدس خوفاً من أن يقوم الصليبيون بإحتلال المدينة والتحصن فيها.

كذلك أقام الأيوبيون الكثير من الأبنية والقباب والمآذن والقناطر في منطقة الحرم الشريف، وأسسوا فيها المدارس (10 مدارس), منها المدرسة الصلاحية والمدرسة الختنية، كما أسسوا

المستشفيات، ومنها مثلا البيمارستان (المستشفى) الصلاحي، والخانقاه الصلاحية, التي وقفت على الصوفية، وكان الإنفاق على هذه المؤسسات يتم عن طريق الأوقاف العديدة التي خصصت لها في مدينة القدس وخارجها، وعلى الرغم من هذا الإهتمام, إلا أن الملك الكامل بن العادل الأيوبي, قام عام 626هـ / 1229م بتسليم المدينة بإستثناء منطقة الحرم إلى الملك فردريك ملك صقلية، وبقيت تحت حكم الصليبيين حتى إستردها الملك الناصر داود عام 637ه/1239م ، ولكن عاد وسلمها للصليبيين من جديد, حتى إستردها الملك الصالح نجم الدين أيوب عام 641هـ /1243م (جريس، 1981: 54).

خامساً: مدينة القدس في العهد المملوكي 659-922ه/ 1260-1516م :

كانت فترة الحكم المملوكي لمدينة القدس التي دامت حوالي قرنين ونصف متميزة في النهضة العمرانية التي شهدتها المدينة، وفي قيام المؤسسات الدينية والعلمية، وكثرة الأوقاف التي خصصت لها، وكانت إحدى مظاهر إهتمام المماليك بالقدس أن جعلوا المدينة مقراً لنيابة القدس التي أنشأها السلطان برقوق عام 796هـ /1394م، وأصبحت هذه النيابة تدار من قبل موظف يسمى النائب، ومن الوظائف الأخرى المهمة في هذه الفترة ناظر الحرمين الشريفين، لكل من الحرم الشريف في مدينة القدس والحرم الإبراهيمي في الخليل، وكذلك مشيخة المدرسة الصلاحية .

ولقد أهتم المماليك وولاتهم بإنشاء المدارس والزوايا والربط في المدينة، إذ أن معظم الآثار الإسلامية الباقية فيها, تعود للعصر المملوكي، هذا فضلا عن أعمال الترميم والإعمار للأماكن الدينية المقدسة، ولا سيما لمسجدي قبة الصخرة والمسجد الأقصى.

كذلك أهتم المماليك بتزويد مدينة القدس بالماء، فعمروا فيها قناة السبيل لنقل المياه من عين العروب إلى الحرم الشريف، وأهتم المماليك بشكل خاص ببناء المدارس، إذ بلغ عدد المدارس التي كانت موجودة في عهدهم حوالي 57 مدرسة، من بينها عشر مدارس أنشئت في العصر الأيوبي، لذلك أصبحت مدينة القدس مقصداً للعلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي, لدراسة العلوم الدينية من فقه وتفسير وحديث وعلوم اللغة والأدب وغيرها، كما أهتم السلاطين المماليك بالمداومة على زيارة مدينة القدس، فقد زارها الظاهر بيبرس, والسلطان الناصر محمد برقوق، والناصر فرج بن برقوق وغيرهم(عطية وآخرون، 1985: 24).

سادساً: مدينة القدس في العهد العثماني

خضعت مدينة القدس للعثمانيين, بعد هزيمتهم للمماليك في معركة مرج دابق سنة 1516, وقد أولى العثمانيون مدينة القدس عناية وإهتماما كبيرين، وتجلى ذلك في الزيارات التي قام بها السلاطين العثمانيين للمدينة، والأعمال العمرانية التي أشادوها فيها، ففي عام 1516, زار السلطان سليم الأول مدينة القدس، وتسلم مفاتيح المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وقدم الأموال والهدايا لسكان المدينة, أما السلطان سليمان القانوني, فقد أولى مدينة القدس عناية خاصة, ولقب نفسه "بملك مكة والمدينة والقدس"، وأمر بالقيام بالعديد من أعمال الترميم والصيانة لمبانيها المختلفة, فقد أمر بإعادة بناء وترميم سور مدينة القدس خلال الفترة 1527–1540، ورمم قلعة مدينة القدس، وبنى المسجد القيمري، ومسجد الطور، وقبتي الأرواح والخضر، كما بنت زوجته روكسلانه, التكية العامرة (تكية خاصكي سلطان)، وكانت تضم رباط وخان ومسجد ومطبخ ضخم, لإطعام الفقراء والمحتاجين من سكان مدينة القدس والقادمين إليها.

سار الخلفاء العثمانيون المتأخرون, على نهج أسلافهم الأوائل, بالإهتمام بمدينة القدس وتعمير الأماكن الدينية الإسلامية فيها، وقد شهدت فلسطين عامة ومدينة القدس خاصة, في أواخر العصر العثماني، تنافسا كبيرا من قبل الدول الغربية والمؤسسات الدينية فيها، لنشر نفوذها في المدينة, وإستغلت هذه الدول ضعف الدولة العثمانية لتدعيم نفوذها الديني والثقافي فيها، ولا سيما بعد الإحتلال المصري لبلاد الشام في الفترة 1831–1840م.

يعد التنافس بين روسيا, التي كانت تدعم المسيحيين الأرثوذوكس, وفرنسا التي كانت تدعم المسيحيين الكاثوليك, للسيطرة على الأماكن المسيحية المقدسة في مدينة القدس، ولا سيما كنيسة القيامة, أحد مظاهر إستغلال ضعف الدولة العثمانية، ، وإمتد ذلك التنافس ليشمل إنشاء الكنائس والأديرة والمدارس والمستشفيات والملاجئ, وإهتمت كذلك المؤسسات التبشيرية البروتستانتية البريطانية, والألمانية بممارسة نشاطها في مدينة القدس، وتمثل ذلك في إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية عام 1841، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات البروتستانتية في المدينة (العسلي،1987: 233).

شهدت المدينة كذلك تزايدا في أعداد اليهود المهاجرين إليها من أوروبا, خصوصا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذين أقام بعضهم داخل البلدة القديمة، بينما أقام البعض الآخر في الأحياء الإستيطانية التي أقيمت غربي مدينة القدس. كذلك شهدت المدينة, أحداثا وتطورات هامة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر, ففي عام 1863م, أنشئت أول بلدية في مدينة القدس، وفي عام 1874م,

أنشئت متصرفية القدس, وأصبحت مدينة القدس عاصمة لها، وفي عام 1890م, بني مستشفى تابع للبلدية, المستشفى البلدي في حي الشيخ بدر، وفي عام 1892م, تم إنشاء سكة الحديد بين مدينة القدس ويافا، وفي عام 1906م, أنشا متصرف القدس "رشيد" المدرسة الرشيدية فيها، وفي عام 1914م, أنضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا ضد فرنسا وبريطانيا في الحرب الكونية الأولى، وقد حاولت القوات العثمانية إنطلاقاً من فلسطين القيام بحملة للسيطرة على قناة السويس لإخراج البريطانيين من مصر، إلا أن الحملة إنتهت بالفشل، فقد شن الإنجليز هجوما معاكسا, وتقدموا نحو فلسطين وأحتلوا مدينة القدس سنة 1917م .

المطلب الثالث

مدينة القدس في العصر الحديث

أصرت بريطانيا على تنفيذ وعد بلفور منذ اليوم الأول لإحتلالها فلسطين ، الذي أصدرته بتاريخ 11/2/ 1917م ، وتعهدت فيه بمساعدة اليهود على إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين, فإتفقت مع الحلفاء في مؤتمر سان ريمو عام 1920م, على وضع فلسطين تحت الإنتداب الذي أقرته عصبة الأمم عام 1922م، وتعهدت فيه الدولة المنتدبة , بريطانيا, بتهيئة الظروف الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين, الكفيلة بإنشاء الوطن القومي لليهود, وكان تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وإستيلائهم على الأراضي فيها من أهم الوسائل التي حرصت بريطانيا على توفيرها لليهود(الموسوعة الفلسطينية، 1984: 416).

أدت السياسة الإستعمارية البريطانية, التي سخرت نفسها لخدمة الحركة الصهيونية, إلى إستياء سكان فلسطين وقيامهم بالعديد من الثورات, إحتجاجا على هذه السياسة، ففي عام 1920م, نشبت الثورة الفلسطينية الأولى في مدينة القدس, إحتجاجا على السياسة البريطانية, ومنها إنطلقت إلى باقي المدن الفلسطينية .

كما إنطلقت في مدينة القدس, ثورة البراق عام 1929م, إحتجاجا على إقدام اليهود وتوجههم الى حائط البراق, مسلحين ومناداتهم انه ملكية لليهود، وعلى وضع ستار يفصل بين الرجال والنساء، والنفخ في الأبواق، وجلب الكراسي والخزائن إلى حائط البراق، وكان ذلك ممنوعا عليهم بموجب المادة 13 من صك الإنتداب، التي تقضي ببقاء الأوضاع القائمة على ما هي عليه في الأماكن المقدسة، مما أدى ذلك للثورة, وحصول الصدامات بين العرب والمهاجرين اليهود, المدعومين من الشرطة البريطانية، وقد أسفرت الإشتباكات عن إستشهاد عدد من العرب, بعد إطلاق النار عليهم من الإنجليز واليهود .

وفي أعقاب الثورة قامت بريطانيا بتأليف "لجنة شو[1]" عام 1929, للبحث في أسباب الثورة، وقد توصلت هذه اللجنة في تقريرها, إلى أن تظاهر اليهود بجانب حائط البراق، هو سبب الثورة، كما أوصت بتشكيل لجنة دولية للبحث في ملكية حائط البراق، وبعد دراسة وإستقصاء توصلت اللجنة, إلى

[1] لجنة شو: هي اللجنة الرباعية التي شكلتها االحكومة البريطانية برئاسة القاضي (ولتر شو) أثناء إنتدابها لفلسطين وذلك لدراسة اسباب الإضطرابات التي وقعت في فلسطين عام 1929, ووضع توصيات تكفل عدم حدوثها مستقبلا.

أن البراق هو وقف إسلامي خالص لا حق لليهود فيه، إنما سمح لهم المسلمون بالصلاة قرب الحائط، وهذا لا يعطيهم حق ممارسة أعمال تخالف هذه المنحة (جريس، 1983: 22).

وفي عام 1936م، أشتعلت الثورة الفلسطينية الكبرى, إحتجاجا على إستمرار بريطانيا في سياستها الموالية للحركة الصهيونية، وقد هاجم الثوار, المعسكرات البريطانية والمستعمرات اليهودية، واشتبكوا مع القوات البريطانية في العديد من المعارك، فشكلت بريطانيا نتيجة لذلك لجنة بيل(1) عام 1937م، للتحقيق في الثورة والسبل الكفيلة بحل المشكلة، حيث أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين، ووضع مدينة القدس مع بيت لحم والناصرة, تحت نظام الإنتداب, التي رفضها العرب جملة وتفصيلا، ولذلك إستمرت الثورة حتى عام 1939 .

دفعت توصيات لجنة بيل، الملك عبد الله إلى تقديم مقترحات للجنة التقسيم البريطانية في فلسطين, كحل للقضية الفلسطينية في 13 آيار عام 1938، وأنطلق الملك في مقترحاته, من إيمانه بأن وحدة فلسطين وشرقي الأردن, هي الأساس في مواجهة الهجمة الصهيونية، والقاعدة لمقاومة السياسة البريطانية المناوئة للعرب والمؤيدة للصهيونيين، وأعتقد الملك عبد الله, أن الوجود الصهيوني في فلسطين، الذي نما وتطور بدعم من الحكومة البريطانية، لا بد من محاصرته والحد من نموّه، وإستنادا إلى هذه المبادئ, قدّم المقترحات التي تضمنت ما يلي:

1 – تشكيل مملكة عربية موحدة من فلسطين وشرقي الاردن .

2 – إعطاء اليهود إدارة خاصة في المناطق التي يكوّنون فيها الأكثرية .

3 – تأليف لجنة عربية– يهودية– بريطانية, لتعيين حدود هذه المناطق .

4 – تحديد الهجرة اليهودية إلى المناطق المعيّنة لليهود وبنسبة معقولة، ومنع اليهود من شراء أرض أو إدخال أي مهاجر إلى المناطق العربية .

5 – للعرب وحدهم حق قبول المهاجرين اليهود إلى أراضي الدولة العربية الموحدة، وتخفيف قيود الإنتداب البريطاني على الدولة الجديدة، وإبقاء القوات البريطانية في أراضي الدولة المقترحة لمدة عشر

---

(1) لجنة بيل : هي لجنة تحقيق شكلتها الحكومة البريطانية عام 1936, بغرض دراسة اسباب انتفاضة الفلسطينيين في نيسان عام 1936 وبحث كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين, والتزامات بريطانيا تجاه كل من الفلسطينيين والمستوطنين اليهود,

وقد اوصت اللجنة, بأن تتخذ الحكومة البريطانية الخطوات اللازمة لإنهاء الانتداب, وتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية, مع بقاء مدينةالقدس وبيت لحم والناصرة تحت الانتداب البريطاني، وكانت تلك المرة الأولى التي ترد فيها فكرة التقسيم.

سنوات, وإعطاء مهلة زمنية مقدارها عشر سنوات, للتكيف على الوضع الجديد، تكون ثماني سنوات منها للتجربة, والسنتان الباقيتان لإعطاء القرار النهائي, بتحديد المصير وإنهاء الإنتداب وإعلان الإستقلال .

كان هذا الحل مناسبا في رأي الملك عبد الله, لأنه يضمن وحدة فلسطين مع شرقي الاردن, والمحافظة على المصالح البريطانية في المنطقة، ومنح اليهود إستقلالا ذاتيا، وإبقاء العرب أغلبية ساحقة في الدولة الجديدة، غير أن لجنة التقسيم رفضت هذا المشروع, متذرعة بأنه ليس من إختصاصها النظر فيه (اللصاصمة، 2001: 77-78) .

أثار مشروع الملك عبد الله, معارضة شديدة بين صفوف العرب، وخاصة لدى الهيئة العربية العليا والحكومات العربية، فقدم الملك عبد الله , دفاعا عن رأيه, حجة مفادها: أن ما يطلبه الذين يتزعمون فلسطين, لا يمكن الحصول عليه إلا بالقوة، وأن هذه القوة ليست متوافرة بيد العرب اليوم بكل أسف، لذلك فمن واجب كل ذي حمية, أن يسعى لتحديد الخطر وتوقيفه ,ثم يعاد النظر في إزالته كليا، وكان الملك عبد الله يعتقد أن المشروع المقترح, لو تم قبوله, سيؤدي إلى حصر الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتقليلها، وتحويل الإنتداب البريطاني إلى إشراف أدبي مؤقت, ينتهي بالإستقلال التام والسيادة القومية.

إزاء معارضة العرب واليهود لتوصيات لجنة التقسيم، أعلنت الحكومة البريطانية في 9 تشرين الثاني عام 1938, تخليها عن تلك التوصيات، واقترحت عقد مؤتمر في لندن, يضم ممثلين عن عرب فلسطين, وممثين عن الدول العربية المجاورة, وممثلين عن الوكالة اليهودية, للنظر في مستقبل فلسطين (اللصاصمة، 2001: 79) .

في عام 1939, بدأت الحرب العالمية الثانية، فهدأت الأوضاع في فلسطين, إنتظارا لما سوف تسفر عنه الحرب، وما أن إنتهت الحرب العالمية الثانية, حتى بدأت مرحلة جديدة من الصراع الصهيوني العربي، وكان من أبرز ملامحها التحالف الصهيوني مع الولايات المتحدة, التي تبنت المطالب الصهيونية بشكل كامل، وطالبت بريطانيا, بفتح أبواب فلسطين على مصراعيها للهجرة اليهودية، والسماح لليهود بتملك الأراضي دون قيود، مما شجع المنظمات العسكرية الصيهونية

الهاجاناة, واشتيرن والأرغون, للقيام بأعمال إرهابية ضد العرب والبريطانيين، تكبد البريطانيون خلالها خسائر كبيرة، مثلما حدث عندما هاجمت العصابات اليهودية فندق الملك داود في القدس في 22 تموز 1946.

عندما وجدت بريطانيا نفسها عاجزة عن حل المشكلة الفلسطينية التي خلقتها، ولا سيما مع تزايد الهجمات الإرهابية الصهيونية على القوات البريطانية, وتسهيل مهمة إقامة الكيان الصهيوني، عرضت الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أوصت بتشكيل لجنة للتحقيق في الأوضاع السائدة في فلسطين، وقد تقدمت اللجنة بإقتراحين لحل هذه المشكلة: الأول عرف بمشروع الأكثرية، وأوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين, دولة عربية ودولة يهودية، وجعل مدينة القدس دولية، أما مشروع الأقلية، فأوصى بتكوين دولة إتحادية من العرب واليهود في فلسطين, تكون عاصمتها مدينة القدس، وعندما عُرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة ,وافقت الجمعية العامة على مشروع الأكثرية, الذي عُرف بمشروع التقسيم، ويحمل رقم 181 لعام 1947م.

أعلنت بريطانيا في أعقاب ذلك, عن نيتها في سحب قواتها نهائيا من فلسطين في 14 أيار 1948م, رفض العرب والفلسطينيين قرار التقسيم، بينما وافقت عليه الوكالة اليهودية، مما أدى إلى نشوب الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى عام 1948م، والتي أسفرت عن إحتلال القوات الإسرائيلية حوالي 76% من أراضي فلسطين، بما فيها الشطر الغربي من مدينة القدس وقيام دولة إسرائيل (جريس، 1983: 34).

المبحث الثاني

أهمية مدينة القدس عند العرب والمسلمين

ارتبط العرب والمسلمين بمدينة القدس, إرتباط وثيق راسخ، نظرا لقدسيتها ومنزلتها في عقيدتهم وتاريخهم ووجدانهم، فهي عربية في تأسيسها ونشأتها وتاريخها الطويل، وهي إسلامية في حضارتها وما تحتويه من مقدسات خالدة.

فهي تضم في رحابها, درتها المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى خاتم الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وسلم, ومعراجه إلى السموات العلى، وإليها والى مسجدها المبارك, تشد الرحال وتهفو النفوس, وتتعلق القلوب, حبا وتقديرا.

ونظرا للمنزلة الجليلة لمدينة القدس ومسجدها المبارك، حظيت باهتمام العرب والمسلمين عبر الاجيال وعلى مر العهود المتعاقبة، فأسسوا حواريها واسواقها ومبانيها، وشيدوا فيها المساجد والمستشفيات والمدارس والمعاهد، ومعالم حضارية متميزة، وكان محور ذلك ومنطلقه، اهتمامهم بالمسجد الاقصى المبارك, وما يشتمل عليه من محاريب وقباب ومصاطب وسبل وساحات، حيث حرص المسلمون على مدى تاريخهم الطويل, حكاما ومحكومين ,على بقاء المسجد الاقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة, صرحا حضاريا, يحكي عظمة هذه الامة ودورها المتميز في بناء الحضارة وصناعة التاريخ الانساني المشرق .

ونتيجة لهذه الأهمية الدينية العظمى، تضم المدينة القديمة, عددا من المعالم الدينية ذات الأهمية الكبرى, والتي تقع في رحاب المسجد الاقصى، مثل حائط البراق وقبة الصخرة المشرفة, وتبلغ مساحته 0.9 كيلومتر مربع /0.35 ميل مربع .

ويتناول هذا المبحث, اهمية مدينة القدس عند العرب والمسلمين, من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: أهمية مدينة القدس عند العرب .

المطلب الثاني: أهمية مدينة القدس عند المسلمين.

المطلب الأول

أهمية مدينة القدس عند العرب

أنشئت مدينة القدس على يد قبيلة يبوس، وهم أحد بطون الكنعانيين العرب, والتي هاجرت من جزيرة العرب واستقرت بها، وكان العرب الكنعانيون يميلون الى الزراعة, خاصة أن طبيعة أرض فلسطين خصبة، فاشتغلوا بزراعة الأشجار المثمرة، وقد أخذت عنهم الأقوام التي جاءت إلى فلسطين من بعدهم, كبني إسرائيل, هذه المهنة، كما أخذت عنهم فن البناء والعمران وتأثرت بالحضارة الكنعانية، وعرفت أرض كنعان, بالأرض التي تفيض لبنا وعسلا, مما جعلها محل أطماع الأمم الأخرى على مر الزمان .

تؤكد الوقائع التاريخية, والحفريات الأثرية, والمصادر الموثوقة, أن الشعوب والقبائل العربية, لم ينقطع وجودها في ارض فلسطين, والتي كانت منذ أقدم العصور جزءا من بلاد العرب، ولم يكن اليهود العبرانيين جزءا من الجنس العربي, ولم يكن قدومهم إلى فلسطين, والى مدينة القدس, إلا متأخرا, حيث يروي المؤرخين, أن تاريخ غزو بني إسرائيل أرض فلسطين وتمكنهم من دخولها, تم في عام 1189ق.م (المقدسي ، 2002: 28) .

وقد دافع العرب عن وجودهم وبلادهم ضد الأقوام والقوى الغازية، حيث ورد أن بعض القبائل العربية, حاربت مع الفلسطينيين الذين هاجموا" أورشليم" في عهد العبرانيين, عام 850 ق.م، كما اشترك العرب في الدفاع عن غزة أمام الاسكندر المقدوني .

ومن المعروف صلة عرب الحجاز التجارية مع الشام شمالا, في "رحلة الشتاء والصيف" كما وصفها القرآن الكريم في سورة قريش، فكانت القوافل التجارية تتجه, إما إلى غزة أو الى دمشق, مرورا بالبتراء، ومن المشهور أن هاشم جد رسول الله صلى الله عليه وسلم, كان في قافلة حين توفي في غزة, فعرفت باسمه ,غزة هاشم, ورسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه, رافق عمه أبا طالب, وهو صبي في إحدى الرحلات التجارية إلى الشام .

بناء على ذلك يستنتج أن الفتح الإسلامي لم يكن بداية الوجود العربي في فلسطين, بل تأكيدا له, وزاد من ارتباط العرب المسلمين بمدينة القدس, قبل فتحها, بعد معجزة الإسراء والمعراج .

مدينة القدس بالنسبة للعرب، مسلمين ومسيحيين، ليست بمكانتها الروحية فقط، بل هي بمكانتها الخاصة لديهم, بإعتبارها جزءا من الأراضي العربية المحتلة, التي تدخل في صميم الإهتمامات الوطنية والقومية لكل دولة عربية، ولمجموع الدول العربية .

لم يتخذ العرب أو المسلمون من مدينة القدس عاصمة لهم في أي حقبة من التاريخ العربي والإسلامي، ومع أن ذلك لا يقلل بأي شكل من الأشكال, من مكانتها الدينية لدى المسلمين العرب وغير العرب .

إن الآراء من عدم إتخاذ مدينة القدس عاصمة لأي دولة عربية أو إسلامية عديدة, أهمها:

1 – هناك من يرى أن عدم اتخاذ مدينة القدس عاصمة، بسبب كونها مدينة ذات مكانة دينية خاصة، الأمر الذي يقتضي البعد بها عن صخب الحياة ، شأنها شأن مكة المكرمة, التي لم يتخذ منها الرسول صلى الله عليه وسلم عاصمة لدولته, وسار على هديه الخلفاء الراشدين, ومن تلاهم من بعد ذلك حتى العهد العثماني .

2 – ولم يقلل إتخاذ الرسول صلى الله عليه وسلم من المدينة المنورة عاصمة للدولة الإسلامية, من المكانة الدينية لمكة المكرمة, التي بقيت المدينة المقدسة لدى المسلمين على إمتداد العصور ، كذلك الامر بالنسبة لمدينة القدس وعدم اتخاذها عاصمة لا يقلل من مكانتها لدى العرب والمسلمين، ولا يعطي إسرائيل الحق في إحتلالها بهذا الادعاء.

3 – وهناك من يرى أن معايير العرب والمسلمين, الخاصة بأتخاذ العاصمة, لم تكن متوفرة, سواء في مكة المكرمة او في مدينة القدس, فالعرب يفضلون في أن تكون عواصمهم, مدن جديدة, في مناطق سهلية واسعة يسهل الدخول والخروج منها، و لم يكن ذلك متوفرا في مدينة القدس, المحاطة بالأسوار، وتحيط بها الجبال من معظم الجهات، وهذا ما يمكن ملاحظته, عند دراسة المواقع الجغرافية للمدن التي أقامها المسلمون في البلاد التي قاموا بفتحها, مثل مدن الكوفة والبصرة والفسطاط والقيروان وبغداد وغيرها من المدن (منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2012 :25–27) .

علما أن المماليك جعلوا من مدينة القدس مركزا لنيابة القدس, التي أنشأها الظاهر برقوق عام 1294م, وكذلك فإن العثمانيين جعلوها مركزا لمتصرفية القدس التي أُنشئت عام 1874م .

المطلب الثاني

أهمية مدينة القدس عند المسلمين

بدأت علاقة المسلمين بمدينة القدس, عندما أسريّ برسول الله ,صلى الله عليه وسلم, من مكة المكرمة إليها ,ومنها عُرج به إلى السماوات العلى، وقد ورد ذلك في سورة الإسراء: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) وأصبح إيمان المسلمين بالإسراء والمعراج, جزءا من عقيدهم.

وفي عام 15ه /637م, أمر الخليفة عمر بن الخطاب خليفة المسلمين, قائده أبي عبيدة بن الجراح الزحف على مدينة القدس "إيلياء", وتحريرها، وبعد حصار دام أربعة أشهر، حررها المسلمون وتسلم عمر بن الخطاب مفاتيح المدينة من البطريرك صفرونيوس، وبذلك دخلت هذه المدينة المقدسة في عهدة المسلمين.

قام الخليفة عمر بن الخطاب, بتعيين القائد علقمة بن حكيم, حاكما على نصفها, وجعل مركزه مدينة الرملة، ثم عندما تم فتح فلسطين بأكملها، عين عمر, علقمة بن مجزز على النصف الأخر, وجعل مركزه مدينة القدس, وجاء بعده يزيد بن أبي سفيان .

وعندما اتم عمر بن الخطاب, كتابة وثيقة الأمان بينه وبين نصارى المدينة, قام بتحديد مكان المسجد الأقصى كما وصفه لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وذكر الأستاذ العقاد في كتابه عبقرية عمر, في هذا الشأن مايلي: "كتب عمر للنصارى, في بيت المقدس, أمانا على أنفسهم وأموالهم وأولادهم ونسائهم، وجميع كنائسهم, لا تهدم ولا تسكن، وعندما حان وقت الصلاة, وهو جالس في صحن كنيسة القيامة, خرج وصلى خارج الكنيسة, على درجة ببابها بمفرده, وقال للبطريرك، لو صليت داخل الكنيسة, لأخذه المسلمون من بعدي, ولقالو: هنا صلى عمر, ثم كتب كتابا يوصي به المسلمين, ألا يصلي أي أحد منهم على الدرجة, إلا واحدا واحدا, غير مجتمعين للصلاة فيها, ولا مؤذنين عليها"(العقاد،2012 :23).

ورد في العهدة العمرية, ألا يقيم في المقدس يهود, وكان ذلك بناء على طلب البطريرك صفرونيوس, الذي كان يمنعهم من السكن داخل المدينة ، أما سبب وجود اليهود لاحقا, في فلسطين

العربية طوال حكم المسلمين, الذي إستمر أربعة عشر قرنا، فكان سببه سماحة الإسلام, الذي غظ الطرف عن تسللهم, وسمح المسلمين لهم بأداء شعائرهم, والبكاء عند حائط البراق، وأوكل المسلمون إلى عدد منهم خدمة المسجد الأقصى, وعمل القناديل والأقداح والثريات وغيرها، لا يؤخذ منهم جزية (الحنبلي واخرون،1973 :227) .

لم يفرق الحكام المسلمون, سواء في فلسطين او في مدينة القدس, بين أصحاب الديانات السماوية، مثلما لم يفرقوا بين أنبياء الله, وصارت لهم "ذمة تعي وعهد يحفظ،" وقامت في مدينة القدس حضارة دينية فريدة وتعانقت في ظلها المساجد والكنائس والمعابد, واطمأن الناس, على اختلاف طوائفهم, على مستقبلهم ودينهم، ولم يحدث أن أحرقت المعابد أو اعتدي على آثار نبي من الأنبياء .

ولم يمض عهد من عهود الإسلام, إلا وقام المسلمون بإضافة تحسينات في مدينة القدس، إبتداء من بناء المساجد والمدارس والتكايا, وغيرها كتقديم الخدمة للحجاج، ففي عهد عبد الملك بن مروان, بني مسجد الصخرة ,وأنفق عليه خراج مصر لمدة سبع سنوات، وفي عهد إبنه الوليد, بني المسجد الأقصى، ومسجد عمر، فكانا من أجمل ما بناه المسلمون في حواضرهم، ويعدان من أجمل ماخلده الفن المعماري من آثار في العالم، وأوقف على هذين المسجدين ربع الأراضي المحيطة بمدينة القدس, وأصبحت في معظمها أرضا وقفية, من اجل الإنفاق على مساجد المدينة.

كان الخلفاء والحكام المسلمين يرون في إضافة أثر أو إصلاح مسجد, من أعظم الاعمال التي يمكن تقديمها, فتنافسوا في إضافة العديد من المساجد والأروقة والمآذن والمدارس, حتى أصبحت المدينة حاضرة دينية لا مثيل لها.

تقوم مكانة مدينة القدس في العقيدة الإسلامية على ثلاثة أصول عقائدية هي:

أولاً: مدينة القدس مدينة الأنبياء :

تقوم العقيدة الإسلامية على الإيمان بالرسل والأنبياء, والإيمان بالكتب السماوية, وحيث أن العديد من الأنبياء والرسل قد أقاموا في مدينة القدس أو كانت لهم صلة بها ومنهم: إبراهيم، وعيسى ويعقوب، وإسحق، ويحيى، وزكريا، فكان ذلك ممازاد من إرتباط المسلمين بمدينة القدس, وقد ذكر الصحابي عبدالله بن عمر, فيما جاء في الأثر: "بيتُ المقدس بنتْهُ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعمّرتْهُ، وما فيه موضع شبر إلا وقد سجد عليه مَلَك". وكذلك قول مقاتل بن سليمان: "ما فيه موضع شبر إلا وقد صلى عليه نبي مرسل أو قام عليه مَلَك مقرّب" (رمضان، 2011: 103) .

ثانياً: مدينة الإسراء والمعراج

ادت معجزة الإسراء والمعراج المسلمين, الى ربط المسلمين عقائديا بمدينة القدس، فالمسجد الأقصى هو موقع معراج الرسول صلى الله عليه وسلم، الى السماء, حيث يروي علماء المسلمين أن معجزة الإسراء والمعراج, حصلت في مرحلة مبكرة من البعثة النبوية الشريفة, من المسجد الحرام اليها, وهو ما يدل على أن مكانة مدينة القدس, في العقيدة الإسلامية تعود لفترة مبكرة من ظهور العقيدة الإسلامية (المقدسي ، 2002: 25) .

ثالثاً: قبلة المسلمين الأولى

بقيت مدينة القدس, قبلة للمسلمين, مدة حوالي ثمانية عشر شهرا,, قبل تحويل إلى مكة المكرمة في العام الثاني من الهجرة بدليل قول الله تعالى: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ومن المعلوم ان الصلاة فرضت اثناء معراج الرسول صلى الله عليه وسلم من المسجد الاقصى, والى مدينة القدس, توجه المسلمون, في بداية الامر, بصلاتهم.

المبحث الثالث

الأطماع الإسرائيلية في مدينة القدس وإجراءات تهويدها

ركزت اسرائيل, على تنفيذ خططها للسيطرة على مدينة القدس منذ مرحلة ما قبل تأسيس الدولة، ومنذ أواسط القرن التاسع عشر بدأ اليهود الغربيين "الاشكناز", وبدعم من الدول الغربية الاستعمارية, تنفيذ خطط مركزة, للاستيلاء على حائط البراق وحارة المغاربة، ومع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1917م, ازدادت محاولات اليهود للاستيلاء على الحائط، ففي 1929/8/14م, جرت مظاهرة في تل ابيب بمناسبة ذكرى تدمير الهيكل المزعوم، وفي اليوم التالي, قام جمهور كبير من المتطرفين اليهود بمسيرة مسلحة, من تل ابيب الى مدينة القدس, وهم يحملون فوق رؤسهم العلم الصهيوني موشحا بالسواد, ولما وصلوا الى حائط البراق رفعوا العلم عليه، وأنشدوا نشيدهم الوطني, واخذوا بالهتاف (الحائط حائطنا), ليسيطر على اهالي فلسطين كلها اجواء التوتر والغليان (كنعان ،2008: 8–9) .

بعد انسحاب بريطانيا من فلسطين, منهية انتدابها، سارعت الحركة اليهودية الصهيونية الى اعلان قيام دولة اسرائيل, لتندلع بعد ذلك, اول حرب إسرائيلية عربية الاولى, في 1948/5/15م, التي انتهت باستيلاء اسرائيل, على ما مساحته 78% من الاراضي الفلسطينية، في حين كان قرار التقسيم رقم 181, يخصص لها 56% من مجموع مساحة فلسطين .

ومع ان مدينة القدس بشطريها الشرقي والغربي بموجب القرار المذكور, تتمتع بكيان دولي خاص, يجرى الاستفتاء على استمراريته من عدمه, وبضم شطرها الغربي للدولة اليهودية وضم شطرها الشرقي للدولة العربية بعد مرور 10 سنوات، الا ان اسرائيل, تمكنت من خلال تلك الحرب, من بسط سيطرتها على الشطر الغربي من مدينة القدس، في حين فشلت جميع محاولاتها للاستيلاء على كامل المدينة, بفضل صمود الجيش الاردني.

قامت اسرائيل, بعد حرب عام 1948م, باتخاذ خطوات عسكرية وسياسية واقتصادية, لاحكام سيطرتها على المدينة وتهجير سكانها الاصليين، واعلنتها جزء من دولتها بتاريخ 1948/12/3م .

في حرب عام 1967م, قامت إسرائيل باحتلال القدس الشرقية, التي كانت حينها تخضع للسيادة الاردنية, واعلنتها عاصمة لها، حيث قامت باتخاذ خطوات مباشرة وسريعة, من أجل تهويد

المدينة، ووضعت برامج استراتيجية لاحكام السيطرة عليها، وهكذا قامت بتوسيع حدود بلدية مدينة القدس وتوحيدها، وبدأت الخطوات العملية لإنشاء حي يهودي جديد، وذلك حين قامت سلطات الاحتلال بهدم جزء من حي المغاربة، وإجلاء قسم كبير من سكان حي الشرف، وقامت بعزل أحياء عربية كاملة من مدينة القدس, على إثر إعادة ترسيم حدود المدينة، ليتم توسيع الحي اليهودي الذي تبعه ظهور أحياء جديدة, دفعت بآلاف من المستوطنين اليهود للقدوم إلى المدينة، حيث تولت شركة "إعمار الحي اليهودي" عملية تهجير السكان العرب، ويمكن الإشارة إلى ما يسمى مخطط شارون لتهويد مدينة القدس في عام 1991م, والذي كان يهدف الى زيادة عدد المستوطنات وإقامة المزيد منها، لاستيعاب مليون يهودي في إطار طوق استيطاني محكم حول المدينة(جريدة الدستور 1995/6/5م) .

أما الحفريات الأثرية التي قامت بها سلطات الإحتلال، فقد تركزت بشكل خاص في مدينة القدس بهدف التعرف على تاريخها وآثارها، ففيها العديد من الآثار التي تثبت عروبة المدينة، يأتي في مقدمتها أسوار القدس وأبوابها التي بُنيت في عهود العرب والمسلمين المتلاحقة, حيث سعت اسرائيل الى العثور على اي دليل تاريخي يثبت صلة الصهاينة بها, وكان سبق ان جرت أولى التنقيبات الأثرية عام 1863, ثم عامي 1909 و1911، وأعوام 1923, 1925,1927 ,1929، وكذلك في عام 1937, وبعد الإحتلال بدأت في العام 1967، الذي استمرت فيه هذه الحفريات والانفاق, في محيط المسجد الاقصى, والتي لا تزال المستمرة إلى الآن في العام 2015م، رغم قرارات مجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة واليونسكو التي طالبت إسرائيل بوقفها(منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس الخاص بالحفريات، 2008: 37) .

ويتناول المبحث الثالث ,الاطماع الاسرائيلية في مدينة القدس واجراءات تهويدها, من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول: تاريخ سياسة تهويد مدينة القدس .

المطلب الثاني: الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس .

المطلب الأول

تاريخ سياسة تهويد مدينة القدس

تعود المخططات الصهيونية بتهويد مدينة القدس إلى العام 1897, في مؤتمر بال في سويسرا, والذي تم فيه إقرار المخططات الصهيونية, الهادفة إلى إقامة دولة إسرائيل بعد خمسين عام, ومن ثم إقامة دولة إسرائيل الكبرى في خلال مائة عام, وكانت المرحلة الأولى من مخططهم, دعوة اليهود للتسلل إلى فلسطين وخاصة الى مدينة القدس .

لجأت الصهيونية في تنفيذ مخططاتها إلى الدين, لتغذية روح الفرد اليهودي لدفعة للهجرة إلى فلسطين, حيث تم التركيز على مدينة القدس وجعلها هدفا لهذه الهجرة, ومن بين الشعارات التي نادت بها " إن مدينة القدس بالنسبة لليهود كالرأس من الجسد " ، "وغدا نلتقي في أورشليم" .

وقد أدى التعاون البريطاني المتواطئ مع الصهيونية, في فترة الانتداب على فلسطين 1917-1948, في تضاعف اعداد اليهود في فلسطين, أثناء فترة الانتداب, ولأكثر من مرة ، وذلك تنفيذا لوعد بلفور, حيث تضاعف عددهم في فلسطين من 56 ألف عام 1918 إلى حوالي 650 ألف يهودي عام 1948 .

أما في مدينة القدس, فقد ارتفع عدد اليهود, من حوالي عشرة آلاف عام 1918م, كانوا يشكلون 25% من عدد سكان المدينة, إلى حوالي مائة ألف عام 1948 م, والى حوالي 190 ألف عام 1967م, مقابل ثلاثين ألف من العرب المسلمين والمسيحيين, كانوا يشكلون 75% من عدد السكان عام 1918م, ، الذين انخفض عددهم من حوالي مائة ألف بعد الحرب الى حوالي خمسين الف, بسبب عدم سماح السلطات الإسرائيلية بعودة اللاجئين منهم إليها, وفي نهاية عام2000 م, بينت الأحصاءات الإسرائيلية, إلى أنّ تعداد السكان في المدينة بلغ حوالي 646 ألف نسمة، بينهم 436 ألف يهودي بنسبة 67,6%، في حين بلغ عدد السكان العرب حوالي 209 آلاف عربي بنسبة 32.4 % (William,2004 :54- 55).

منذ احتلالها للقسم الشرقي لمدينة القدس في حرب 1967, اتخذت إسرائيل الخطوات الإدارية والتشريعية والعسكرية والسياسية, التي أدت إلى توحيد الجزئين الغربي والشرقي للمدينة, واعتبارها

جزء من إسرائيل, وفي عام 1980, أصدر الكنيست الإسرائيلي قانونا, يقضي بجعل مدينة القدس الموحدة, عاصمة أبدية لإسرائيل, ومقَرا للكنيست والحكومة ورئيس الدولة والمحكمة العليا, رغم مخالفة ذلك صراحة للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان.

وبحجة توسيع المدينة, قامت اسرائيل مرة أخرى عام 1990 بتوسيعها باتجاه الغرب لتصبح مساحتها 126 كم2, مستثنية المدن والقرى العربية ذات الكثافة السكانية .

لم تتوقف اسرائيل لحظة عن ممارسة سياسة التهويد, التي طالت اغلب الارضي المحتلة وخصوصا مدينة القدس ومحيطها, وبناء المستوطنات على هذه الاراضي بطريقة ممنهجة ومتواصلة, اصبحت من خلالها المناطق والمدن والبلدات العربية, جزر منفصلة, تجعل من اقامة دولة فلسطينية عليها, عملية يصعب تنفيذها, بالاضافة ما نتج عن ذلك من اعاقة لحياة الفلسطينين سكان هذه المناطق, ومن اسبابها مثلا, الطرق الإلتفافية المؤدية للمستوطنات .

بهذا الخصوص, قامت اسرائيل بتنفيذ جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية ابتداء من عام 2002م, يقع اغلبه في الاراضي العربية في الضفة الغربية, بالقرب من الخط الأخضر, وهو عبارة عن جدار طويل بنته إسرائيل, وتدَعي أنه لمنع دخول سكان الضفة الغربية الفلسطينيين إلى أراضيها أو الى المستوطنات الإسرائيلية, القريبة من الخط الأخضر, لكن اتضح انها محاولة إسرائيلية لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين, وضم أراض جديدة من أرضي الضفة الغربية إلى إسرائيل.

يتشكل الجدار من جدر خراسانية, وسياج وطرق دوريات، تم بنائه في المناطق كثيفة السكان, مثل منطقة المثلث أو منطقة مدينة القدس, حيث يلاحظ تركيز اسرائيل على تكثيف بناء المستوطنات في مدينة القدس و محيطها من اجل جعل العنصر اليهودي من السكان هو الغالب .

في المقابل, وبخصوص الدعم العربي للمواطنين العرب, لمواجهة سياسة التهويد في مدينة القدس, فبالرغم من التوصيات العديدة التي أقرتها مؤتمرات القمة العربية, من تشكيل صناديق لدعم مدينة القدس ومحاسبة إسرائيل في المنظمات الدولية، لكن دون أن يتحول الأمر إلى دعم حقيقي .

ففي القمة العربية في مدينة سرت الليبية عام 2010, تقرر تأسيس صندوق بقيمة 500 مليون دولار، كما تقرر في مؤتمر القمة العربية في الكويت عام 2013, تأسيس صندوق اخر بقيمة مليار دولار, لم يتحول الأمر إلى واقع ملموس .

وفي الوقت الذي تحتاج فيه مدينة القدس, دعما لتثبيت اهالي المدينة العرب, في الإسكان والصحة والتعليم، كان حجم الدعم العربي خلال السنوات الأخيرة التي سبقت العام 2015, بحدود مبلغ 38 مليون دولار (www.aljazeera.net2014/11/17).

المطلب الثاني

الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس

بدأت اسرائيل مبكرا في إجراءات تهويد مدينة القدس والاعتداء على المقدسات فيها, والتي قامت بممارستها بعيد احتلالها للمدينة سنة 1967, فبدأت بإزالة الحواجز التي تفصل بين شطري المدينة, ثم قامت اسرائيل بالاعلان عن ضمها اليها, كما قامت بهدم حارة المغاربة, والاستيلاء على حائط البراق بعد احتلال القدس بأربعة أيام بتاريخ 1967/6/11 حيث قامت سلطات الاحتلال بنسف 135 منزلاً في حي المغاربة كان يقطنها 600 مواطن عربي ، وأقاموا مكانها ساحة واسعة, كما وقامت بطرد الكثير من سكان المدينة .

انتهجت اسرائيل بعد ذلك اجراءات ممنهجة لتهويد المدينة يمكن ايجازها بما يلي :

1- **الاستيطان ومصادرة الأراضي** : سعت إسرائيل خلال العقود الماضية, بعد احتلال مدينة القدس عام 1967, إلى استكمال مخططها الاستيطاني, الهادف الى السيطرة الكاملة على مدينة القدس، حيث عملت على تحقيق ذلك من خلال توسيع حدود مدينة القدس شرقا وشمالا، حيث تم الاعلان عن مشروع مدينة القدس الكبرى، والذي بدأ العمل به منذ عام 1982, حيث هدف الى توسيع حدود مدينة القدس الشرقية إلى مشارف مدينة أريحا والبحر الميت, بحيث تضم هذه المدينة قرابة خمس المساحة الاجمالية للضفة الغربية, وتفصل شمالها عن جنوبها.

ولتطبيق هذا المخطط, قامت إسرائيل بإنشاء عشرات المستوطنات اليهودية في السفوح الشرقية لمدينة القدس, ومن هذه المستعمرات تسفون يروشلايم, عنتوت (علمون), معاليه أدوميم, وقدمت الكثيرة من الامتيازات والمغريات لحمل المستوطنين اليهود على الانتقال والسكن في المستعمرات الجديدة, ضمن مسعى لا يتوقف لتهويد المدينة (أبو جابر , 1997: 29).

ان لإسرائيل أهداف ومبررات لعمليات الاستيطان في مدينة القدس يمكن التمييز بين أربعة منها, اعتمدتها اسرائيل لتبرير عمليات الاستيطان والتهويد في المدينة وهي كما يلي :

أ – الربط بين عمليات الاستيطان والمتطلبات الأمنية الإسرائيلية : يقوم هذا الهدف, على ان عمليات الإستيطان الاسرائيلي, ترتبط بنظرية الأمن القومي الإسرائيلي, والتي تقوم على ضرورة توفر حقائق جغرافية, تضمن الأمن الاسرائيلي, وتوفيرالحدود الآمنة, والعمق الاستراتيجي, وأن الوجود الاسرائيلي في الأراضي المحتـــــلة, مرتبط بالقضية الأمنية بمفهومها الواسع, وليس مقصوراً على البعد العسكري فقط .

ب – الربط بين عمليات الاستيطان بالموقف التفاوضي السياسي : بمعنى أن الاستيطان في مدينة القدس, يقوي الموقف التفاوضي لاسرائيل, ويزودها بورقة مهمة في المفاوضات المقبلة, في القضايا المؤجلة في عملية السلام, ويهدف الى فرض الشروط الاسرائيلية في عمليات التفاوض, من خلال خلق أمر واقع و خلق حقائق على الارض, يصعب تغييرها في أي حل سياسي مستقبلي ، وفي مقابل اي موقف سياسي, قد يصدر عن أية جهة, داخلية اسرائيلية كانت أو دولية .

ج – العلاقة بين الاستيطان في مدينة القدس والاعتبارات الدينية الصهيونية : يتبنى هذا الاتجاه, القيادات الدينية والاحزاب اليمينية المتطرفة , حيث انهم يؤمنون أن فلسطين وبالاخص مدينة القدس, هي جزء من أرض الميعاد التي تقررها الشريعة اليهودية ، وأن أرض اسرائيل ترتبط بالتوراة, وهي أراضي مقدسة لليهود أينما كانوا, وتربط وجودهم الروحي بوجودهم السياسي في مدينة القدس ، وبالتالي من حقهم الاستيطان فيها, باعتبارها تمثل أرض اسرائيل الكاملة، وفي المقابل يجب طرد السكان العرب من مدينة القدس وجميع الأراضي المحتلة لضمان السيادة لليهود عليها .

د – الدوافع الاقتصادية والديموغرافية : فاسرائيل ترى أن الإستيطان الاسرائيلي في مدينة القدس, يساعد في حل بعض المشكلات الديمغرافية والاقتصادية التي يمكن ان تعاني منها، حيث تسعى اسرائيل لاستغلال بعض المستوطنات في مجال الزراعة, كما هو حال المستوطنات الريفية من أراضي القرى العربية حول مدينة القدس والتي تم الاستفادة منها في مجال الزراعة , حيث أقيم العديد من هذه المستوطنات, على أخصب الأراضي الزراعية في منطقة مدينة القدس , كما استغلت للسيطرة على موارد المياه ، كما قامت اسرائيل ببناء مجمعات صناعية كبيرة فيها (بركات, مجلة العلوم الإجتماعية الكويت, عدد 23، ربيع 1995 : 165) .

2 – تهجير سكان مدينة القدس الفلسطينيين وسحب الهويات منهم: تعتبر سياسة تهجير الفلسطينيين من مدينة القدس, أحد الوسائل المعتمدة لدى إسرائيل, من أجل خلق واقع جديد, يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في مدينة القدس، وقد وضعت الحكومات المتعاقبة الإسرائيلية مخططات, ومارست من أجل ذلك سياسات ، بدعوى أن مدينة القدس ملك لإسرائيل, و يشمل ذلك, نشاط المنظمات اليهودية المتطرفة لجذب أموال اليهود الأمريكيين الأثرياء، لشراء الممتلكات العربية في مدينة القدس, لبناء المستوطنات عليها .

3 – سحب الهويات الإسرائيلية من السكان العرب في مدينة القدس : عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تنفيذ توصية اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون مدينة القدس لعام 1973، برئاسة غولدا مائير، والتي تقضي بأن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيون في مدينة القدس 22% من المجموع العام للسكان في المدينة، وذلك لإحداث تغيير في الميزان الديمغرافي في المدينة لصالح اليهود، لذلك لجأت السلطات الإسرائيلية إلى إستخدام الكثير من الأساليب, لتنفيذ هذه التوصية, والتي كان آخرها سحب الهويات من السكان العرب في مدينة القدس، ولكن بالرغم من إقدام السلطات على سحب الهويات من

أكثر من خمسة آلاف عائلة مقدسية إلا أن الفلسطينيون لا يزالوا يشكلون حوالي 35% من مجموع السكان داخل حدود المدينة، وذلك نتيجة عودة آلاف المقدسيين للسكن داخل حدود مدينة القدس(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007 ، بيروت ، 2008 : 285 – 290) .

اما فيما يخص سياسات اسرائيل لتهويد المقدسات في مدينة القدس القديمة فهي عديدة, بدأت مبكرا, بعيد احتلالها لمدينة القدس عام 1967, عندما قامت بهدم حي المغاربة, المحاذي للمسجد الاقصى, واقامة ساحة لإقامة طقوس العبادة عند حائط البراق, مرورا بالحريق الذي اتى على معظم بناء المسجد الاقصى .

اما الحفريات التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي, حول المسجد الأقصى, فبدأت أولى مراحلها, بعد حرب 1967 , واستمرت الى الان, بحجة البحث عن هيكل سليمان, الذي يعتقد الإسرائيليون وجوده هناك, بدعوى البحث التاريخي العلمي, وقد تطورت هذه الحفريات, حيث تمت أغلبية هذه الحفريات, بمبادرة من مؤسسات حكومية إسرائيلية, أو من منظمات اهلية يهودية، ، وقد اعتبرت هذه الحفريات, محاولة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي للاستيلاء على المقدسات الدينية الإسلامية, حيث يعتقد ان إسرائيل تسعى لتقويض أساسات المسجد الاقصى .

كما ان سلطات الاحتلال الإسرائيلية, ترعى وتغض الطرف عن تصرفات الجماعات الصهيونية المتطرفة التي تسعى لتنفيذ مخططاتها لهدم المسجد الأقصى, وإقامة الهيكل المزعوم مكانه, بالمقابل, تقوم قوات الأمن الإسرائيلية بالتضييق على المصلين العرب القادمين الى المسجد الاقصى , وتقوم بمنع الكثير منهم من الدخول اليه , في الوقت الذي تسمح فيه للمتطرفين الصهيونيين, بالدخول الى داخل الحرم القدسي, لإقامة شعائرهم التلمودية, وقد تم الأعلان عن نية هذه السلطات بتقاسم اليهود, الحرم القدسي, زمانيا ومكانيا, مع المسلمين (رائف نجم ، 2009 : 44-47) .

كما واعلن احد اعضاء الكنيست الإسرائيلي, وهو اليميني المتطرف موشيه فيغلين , في بداية العام 2013, عن طلبه للحكومة الإسرائيلية, بإلغاء الراعية الاردنية على المقدسات في مدينة القدس, واحلال الدور الإسرائيلي مكانها, وهو ما يشير الى حجم الأطماع الإسرائيلية في المقدسات بمدينة القدس(جريدة الرأي 2013/4/13) .

ويرى الباحث, ان سياسات سلطات الإحتلال بتهويد مدينة القدس وطرد اهلها, وكذلك ولخطورة الأطماع الصهيونية على المقدسات في مدينة القدس, يستدعي من العرب والمسلمين, حشد جهودهم وامكانياتهم للوقوف في وجه الخطط الصهيونية, من خلال دعم اهلها, اقتصاديا وسياسيا, لتثبيتهم على ارضهم, كذلك ان تتخذ هذه الدول, موقف موحد ومؤثر, للضغط على القوى العظمى, وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية, لمنع اسرائيل من تنفيذ خططها في مدينة القدس , حيث ان الولايات المتحدة لا تعترف بالإجراءات الإسرائيلية رسميا, وتغض الطرف عنها عمليا, كما يجب على هذه الدول, الوقوف خلف الاردن, والدفاع عن حقها في رعايتها للمقدسات في مدينة القدس .

الفصل الثالث

منطلقات موقف الأردن من مدينة القدس وسياستها تجاهها

الفصل الثالث

منطلقات موقف الأردن من مدينة القدس وسياستها تجاهها

تقع الأردن وفلسطين في قلب الوطن العربي, وتصل بين أقطاره في آسيا وأقطاره في شمال إفريقيا، وتؤلفان جسرا بريا بين قارات العالم القديم الثلاث, أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتكتسبان بذلك مكانة فريدة في العالم.

تمتد الأهمية الإستراتيجية لهما, منذ أقدم العصور، فكانا يؤلفان بموقعهما الجغرافي، في الطرف الجنوبي الغربي من الهلال الخصيب, الجسر الواصل بين مهدي الحضارتين القديمتين في بلاد ما بين النهرين , من جهة, ووادي النيل من جهة ثانية، عند مفترق الطرق البرية بين مراكز الحضارات القديمة, وقد كانت لهذه الأهمية, آثار ايجابية وآثار سلبية, حيث كانت القوى السياسية المسيطرة عبر التاريخ, تسعى للسيطرة عليهما، أما لحماية حدودها وجعلها منطقة عازلة, أو بجعلهما منطقة لانطلاق للهجوم على القوى المعادية .

وبعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام، قام المسلمون بتقسيم بلاد الشام إلى أربع مناطق ، سميت أجنادا، وكان من ضمنها جند فلسطين وجند الأردن, حيث يلاحظ أن المدن والأراضي التي كانت تتبع لهما, تشكل أجزاء متداخلة حسب التقسيمات الجغرافية الحديثة للأردن وفلسطين .

وبعد الفتوح الإسلامية, قسمت سورية إلى أربعة أجناد, تتماثل وأقسام البلاد الإدارية على عهد الرومان والبيزنطينيين, التي كانت لا تزال مرعية حتى ذلك الوقت, وهي: جند دمشق, جند حمص, جند فلسطين, وجند الأردن, ونتيجة للظروف السياسية المتغيرة التي مرت بها المنطقة من ذلك التاريخ، فقد شهدت هذه التقسيمات تغييرات مستمرة ، إلا أنها بجميع الاحوال كانت تشكل اقليما واحدا.

وبعد دخول بلاد الشام تحت الحكم العثماني عام 1516, كانت التقسيمات الإدارية لها, تجعل من الأردن وفلسطين, جزءا من ولاية دمشق, واستمر هذا الحال إلى عام 1874, عندما فصلت معظم ارض فلسطين عن ولاية سورية, نسبة إلى نظام الولايات العثمانية الصادر عام 1871, وقسمت بلاد الشام بموجبه إلى ولايتين : ولاية حلب, وولاية سوريا(الطيباوي, 1981 :47-56) .

وقد شكلت هجرة اليهود، في ظل الانتداب البريطاني بعد صدور وعد بلفور عام 1917 ابتداءا، أو بعد إنشاء الكيان الصهيوني عام 1948، تحديا اعتبرته الأردن خطرا موجها ضدها, وتهديدا لوجودها ومصيرها, مثلما هو اعتداء على فلسطين, وخطرا عليها وعلى مصير شعبها .

تواكبت هذه الأحداث، مع تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 على يد الأمير عبدالله بن الحسين، امتدادا لتحقيق أهداف الثورة العربية الكبرى, التي انطلقت عام 1916 على يد الشريف الحسين بن علي، لتحقيق استقلال العرب وإنشاء دولة لهم في المشرق العربي، والتي جوبهت بخيانة الحلفاء لهم وقسمت بلاد الشام إلى كيانات منفصلة ووضعتها تحت الانتداب(الشناق,2000:27–28).

وبعد قيامها، استمر ارتباط الأردن بالقضية الفلسطينية، وبدرُتها مدينة القدس, في عهود ملوك الأردن الهاشميين, منذ الملك عبدالله الأول وحتى الملك عبدالله الثاني.

ويتناول الفصل الثالث, منطلقات موقف الأردن من مدينة القدس وسياستها تجاهها, من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: منطلقات المواقف الأردنية تجاه مدينة القدس .

المبحث الثاني: السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس .

المبحث الأول

منطلقات المواقف الأردنية تجاه مدينة القدس

إذا كانت علاقة الاردن بفلسطين ممتدة عبر التاريخ، إلا أن العلاقة تعمقت بعد اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، والتي قسمت بلاد الشام وجعلت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وترافق ذلك مع انشاء إمارة شرق الاردن التي وضعت ايضا تحت الانتداب البريطاني .

قبل ذلك, تميزت المواقف الذي اتخذها الشريف حسين ضد السياسة البريطانية, بعد إصدارها وعد بلفور عام 1917, القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، واستمرت علاقة الاردن بفلسطين, وكان العنوان الابرز في هذه العلاقة هو مدينة القدس، للأهمية التي تمثلها, كمدينة دينية وقومية, للاردن بقيادته الهاشمية .

وقد استمرت علاقة الاردن بمدينة القدس, منذ الملك عبد الله الاول, مرورا بالملك حسين وصولا الى الملك عبد الله الثاني، ولم تتخلى الاردن عن مسؤوليتها اتجاهها, رغم ما واجه هذه العلاقة من معيقات وتحديات .

ويتناول المبحث الأول, الموقف الأردني تجاه مدينة القدس, من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الاول: موقف الأردن السياسي المبدئي تجاه مدينة القدس .

المطلب الثاني: موقف الأردن الديني تجاه مدينة القدس .

المطلب الثالث: موقف الأردن القومي تجاه مدينة القدس .

المطلب الاول

موقف الأردن السياسي المبدئي تجاه مدينة القدس

ارتبطت الأردن، شعبا وقيادة، بالقضية الفلسطينية منذ بدايتها, وكان تأثيرها مباشرا عليه، خصوصا وأن صلة شرقي الأردن مع فلسطين كانت ممتدة عبر التاريخ , وقبل تأسيس الإمارة عام 1921 .

وقد ترجمت الأردن موقفها الرافض لما يجري من أحداث في فلسطين، بالاعتراض والتظاهر ضد سياسة بريطانيا المتحيزة لليهود، وقد شاركت الأردن في المؤتمر السوري الذي عقد في 1920/3/8، والذي طالب برفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين موطنا لهم، ولم تكتفي الاردن بذلك، بل شاركت بالمقاومة، حيث تشكلت جماعات مسلحة لمقاومة المستعمرات اليهودية انطلاقا من شمال الأردن, وقد سقط منهم عدد من الشهداء .

وبعد تأسيس الإمارة ظل الموقف الرافض لسياسة التهويد في فلسطين رغم أن الأردن كانت تقبع تحت الانتداب البريطاني, والإمارة كانت في بداية نشأتها. كما استمر الأردن في موقفها الداعم لمطالب الشعب الفلسطيني, وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى استجابة أهالي الأردن وتأييدهم لإخوانهم في فلسطين فيما يعرف "بهبة البراق" سنة 1929 نتيجة الصدامات التي وقعت بين العرب واليهود على حائط البراق وخرجت المظاهرات من اغلب المدن الأردنية اتجاه قصر الأمير عبدالله ومطالبتهم بالسماح لهم بالزحف على فلسطين، انتصاراً لإخوانهم الفلسطينيين في تلك الأحداث .

كذلك تميز الموقف الأردني المبدئي اتجاه مدينة القدس بموقفها من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة, قرار التقسيم , رقم 181 لسنة 1947 برفضه الجزء المتعلق بتدويل مدينة القدس وإنشاء كيان خاص لها (Corpus Separatum) وذلك انطلاقاً من أن مدينة القدس مدينة عربية وهي تحت السيادة العربية منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب, ولا يجوز لأحد التنازل عنها ويجب أن تبقى تحت السيادة العربية(اللصاصمة,2001:37-38).

وقد استمرت المواقف الأردنية ملتزمة بعدد من المبادئ التي رسمت علاقتها، سواء اتجاه القضية الفلسطينية عموماً، أو ما تعلق منها بمدينة القدس خصوصاً ، وأساسها أن القضية الفلسطينية هي جوهر

الصراع العربي الإسرائيلي حيث يأتي ارتباط الأردن بها، كونها مسألة وطنية وقومية ودينية في آن واحد.

أما بالنسبة لمدينة القدس، كان الموقف الأردني تجاهها ولا يزال, انها درة القضية الفلسطينية, ولا يمكن قبول حل دائم وعادل وشامل للقضية, دون انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشرقية، وذلك بالعودة إلى خط 1967/6/4, وفقا لقرارات مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 و 338 لعام 1973، ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة اللذين لا يجيزان اكتساب أراضي الغير بالقوة .

كذلك رفضت الأردن, كامل الإجراءات الإدارية والتشريعية والسياسية التي قامت بها إسرائيل لضم مدينة القدس إلى سيادتها, ورفضت القانون الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي عام 1980 القاض بجعل مدينة القدس عاصمة لإسرائيل.

تؤمن الأردن, بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره غير القابل للتصرف، وضرورة تمكينه من إقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على ترابه الوطني الفلسطيني, وعاصمتها مدينة القدس الشرقية، وفقا لقرار الجمعية العامة, قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947, القاض بإقامة دولة عربية على ما مساحته 44 %من مساحة ارض فلسطين, بالإضافة إلى إنشاء دولة يهودية .

أما بالنسبة للوصاية الأردنية الهاشمية على المقدسات في مدينة القدس، فقد أكدت الأردن أنها متمسكة بها, وهي وديعة لديها، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني, وضمان الحق العربي والإسلامي المتعلق بالمقدسات فيها, وإقامة الدولة الفلسطينية، حيث ستقوم الأردن بنقل الوديعة إلى أصحابها الشرعيين، وذلك خشية أن تنفرد إسرائيل بها (مستقبل القدس العربية 1999 : 311) .

المطلب الثاني

موقف الأردن الديني تجاه مدينة القدس

تأتي الأهمية الدينية لمدينة القدس عند المسلمين كونها المدينة المقدسة الثالثة بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة, وقد كانت صلة الهاشميين بها بعد انطلاق الثورة العربية الكبرى, في عهد الشريف حسين بن علي، وكان موقفه تجاه فلسطين عموما, ومدينة القدس خصوصا, قد أثر على مستقبله السياسي, عندما رفض التوقيع على معاهدة الحجاز مع بريطانيا عام 1924, التي تقضي بتخلي العرب عن حقوقهم في فلسطين ومقدساتها (اللصاصمة : 2000 : 36) .

كذلك دوره في الدعوة إلى الأعمار الهاشمي الأول للمسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة عام 1924, وتبرعه بمبلغ خمسة وعشرين ألف دينار ذهبا إلى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى, للمحافظة على هذه المقدسات، وقد أفسح الشريف حسين, المجال لمشاركة الراغبين في التبرع من ديار المسلمين من كل أرجاء العالم، حيث بلغ مجموع المبالغ المتبرع بها ما يزيد على 90 ألف جنيه، لتبقى مدينة القدس رمزا لوحدة الأمة وحافزا لمواجهة الغزاة المعتدين، وقد دفن إلى جوار هذه المقدسات في مدينة القدس بناء على وصيته تجسيدا لتمسكه بها وبفلسطين (العبادي: 2000 : 86).

ويأتي الموقع الديني للهاشميين باعتبارهم من سلالة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، ومما يمكن لاستدلال به, لمكانتهم الدينية عند العرب, ما ورد بالرسالة التي بعث بها خمسة وثلاثون نائبا من الأعضاء العرب في مجلس المبعوثان, المجلس النيابي العثماني, إلى الشريف حسين, اثر الخلافات بين النواب الاتحاديين والنواب العرب، ونية الاتحاديين, عزل الشريف حسين عن الحجاز, حيث ورد في الرسالة (... نحن نواب العرب في مجلس المبعوثان نقرّك على إمارة مكة ، ونعترف لك دون سواك بالرئاسة الدينية على جميع الأقطار العربية ، لأنك خلاصة بيت الرسول عليه السلام واجتماعنا هذا بالنيابة عن أهل بلدنا نجهر به ، والله يحفظك) (اللصاصمة، 2000 :27) .

وقد استمر هذا النهج المبني على الموقف الديني اتجاه مدينة القدس ومقدساتها, في عهد الملك عبدالله بن الحسين, منذ تأسيس الإمارة, بمواقفه تجاه الأحداث التي تعرضت لها فلسطين أثناء الانتداب البريطاني, ورفضه لسياسة الانتداب المتواطئ مع الصهاينة لإنشاء وطن قومي لهم ، وبعد قيام إسرائيل

عام 1948, وفي المعارك التي وقعت بين الجيوش العربية واسرائيل إثر ذلك, قام الجيش الأردني بدخول مدينة القدس, رغم معارضة بريطانيا ذلك, بحجة أن مدينة القدس, وبموجب قرار التقسيم, هي مدينة دولية لا يجب أن يدخلها أحد، وكان دافع الملك عبدالله بذلك, هو حماية المدينة ومقدساتها, خوفا من احتلال القوات الإسرائيلية لكامل المدينة, لما تمثله هذه المدينة من أهمية دينية عنده.

وبعد وحدة الضفتين عام 1950, كان تواصل الملك عبد الله مستمرا بمدينة القدس, حيث بلغ عدد زيارته لمدينة القدس 41 زيارة إلى حين استشهاده بها في تموز عام 1951 وهو ما يدل على مدى اهتمامه وتمسكه بها (المجالي : 2011: 146).

وفي عهد الملك حسين بقيت السياسة الأردنية متمسكة بإبقاء مدينة القدس تحت السيادة الأردنية, واعتبارها العاصمة الروحية للأردن, بما تحتويه من مقدسات إسلامية, لا يمكن التخلي عنها ورفض تدويلها, كونها مدينة عربية إسلامية, يجب أن تبقى في عهدة المسلمين ، وأولاها العناية و الرعاية, حيث قام وبعد مرور عام على توليه, الحكم بإصدار القانون الخاص لاعمار المقدسات الإسلامية في الحرم القدسي تحت رعايته الشخصية عام 1954, وهو ما سمي الاعمار الهاشمي الثاني, ليكون العمل مؤسسيا ومستمرا .

وبعد احتلال إسرائيل للضفة الشرقية بما فيها مدينة القدس عام 1967, وبعد تدبير جريمة حريق المسجد الأقصى عام 1969 ، قام الأردن بقرار من الملك حسين بالبدء بالاعمار الهاشمي الثالث للمسجد الأقصى وقبة الصخرة وإعادة المسجد إلى حالته الأولى قبل الحريق، وكذلك تبرعه بمبلغ ثمانية ملايين دولار لمشروع اعمار قبة الصخرة وتكسيه قبتها, وإقرار خطة إعادة إعمار منبر المسجد الأقصى, منبر صلاح الدين.

كذلك ومما يدلل على المكانة الدينية لمدينة القدس عند الملك حسين, استثناءه المقدسات الإسلامية في مدينة القدس من قرار فك الارتباط, وإبقاءها تحت الرعاية الأردنية, وكان مبرره في ذلك هو محاولة حماية المقدسات من الأطماع الصهيونية (نجم, 1994 : 73 –104) .

وعند مفاوضات السلام مع إسرائيل كان حرص الملك حسين التمسك في بقاء دور الأردن في حماية ورعاية المقدسات في مدينة القدس وتضمين ذلك في اتفاقية وادي عربة مع اسرائيل (المجالي, 2011 : 159) .

وقد استمر تأثير الموقف الديني على السياسة الأردنية اتجاه القدس, في عهد الملك عبدالله الثاني, باستمرار الرعاية للمقدسات ومواجهة التجاوزات, التي تقوم بها إسرائيل والمتطرفين الصهيونيين تجاه المقدسات في المدينة بالوسائل التي تملكها دبلوماسيا مع الطرف الإسرائيلي, أو سياسا مع الأطراف والمؤسسات الدولية الفاعلة.

واعترافا بهذا الدور, وقعت اتفاقية بين الملك عبدالله الثاني والرئيس الفلسطيني, حول الوصاية الأردنية الهاشمية على المقدسات في مدينة القدس, في نهاية شهر آذار 2013, والتي تقر بالدور الهاشمي الأردني في الوصاية على المقدسات في مدينة القدس(جريدة الرأي 2013/4/2) .

المطلب الثالث

موقف الأردن القومي تجاه مدينة القدس

انطلقت الثورة العربية الكبرى في 10 حزيران 1916, بهدف تحرير المشرق العربي من الحكم العثماني, وإقامة دولة عربية موحدة فيه، وكان موقف الشريف حسين في بداية الخديعة التي قامت بها بريطانيا، رفضه استثناء فلسطين من العهود التي قطعتها له من خلال مراسلاته مع مكماهون، لإنشاء الدولة العربية في المشرق العربي بما فيها فلسطين .

وبعد اكتمال حلقات خيانة الدول الاستعمارية بعد سايكس بيكو عام 1916, ووعد بلفور عام 1917 ومؤتمر سان ريمو عام 1920, استطاع الملك عبدالله من استثناء شرق الأردن من وعد بلفور، وتمكنه بعد مؤتمر مدينة القدس عام 1921, من إقامة حكومة وطنية لإمارة شرق الأردن, إلا انه ورغم وضع هذه الإمارة تحت الانتداب البريطاني, كان موقف الأردنيين والملك عبدالله هو رفض السياسة البريطانية في منحها فلسطين وطنا قوميا لليهود، باعتبار فلسطين جزء من الوطن العربي لا يمكن التخلي عنه .

وقد تميز الموقفين الشعبي والرسمي للأردن منذ انطلاق أحداث القضية الفلسطينية، بالوقوف إلى جانب مطالب الشعب العربي الفلسطيني، فأهالي شرقي الأردن لا يعتبرون أنفسهم بعيدين عن فلسطين, وما يجري بها من اعتداء على الأرض وعلى الشعب الفلسطيني، وانتبهوا مبكرا للأطماع الصهيونية في مدينة القدس ومقدساتها.

والواقع ان موقف الاردن الهاشمي من مدينة القدس والمقدسات فيها, يشكل حلقة مهمة من حلقات الموقف الاسلامي والعربي من هذه المدينة ومقدساتها بهدف المحافظة على اسلاميتها وعروبتها، وهذا الموقف يؤكد عمق العلاقة العربية الهاشمية والاسلامية بهذه المدينة. (العبادي، 2000: 56)

وعندما انطلق كفاح الشعب الفلسطيني ضد الصهاينة والمستوطنين اليهود, ابتداء من عام 1918، تفاعل أهالي شرقي الأردن مع إخوانهم في فلسطين, لدرجة أن أول صدام مسلح عربي إسرائيلي كان أردنيا، وذلك في شهر نيسان من عام 1920 , إثر تجمع ضم أهالي شمال الأردن, تقرر فيه نصرة

إخوانهم في فلسطين, بالقيام بهجوم مسلح على الانجليز واليهود المستوطنين في شمال فلسطين، بقيادة الزعيم كايد مفلح العبيدات, الذي سقط شهيدا في هذه المعركة, بالإضافة إلى تسعة شهداء آخرين .

كما بين أهالي شرقي الأردن موقفهم, عندما توجهت اللجنة الأمريكية التي عرفت بلجنة كينغ – كراين[1], للتعرف عن قرب على رغبات سكان المنطقة في نوع الحكم الذي يريدونه ، وقد بيّن المجتمعون الذين حضروا من معظم أرجاء الأردن، أنهم يرفضون الهجرة اليهودية إلى فلسطين لأنها تضر بمصالح إخوانهم وجيرانهم عرب فلسطين، وأنهم على استعداد لحمل السلاح إذا اقتضت الضرورة ذلك للدفاع عن فلسطين ومقدساتها.

كما بينوا موقفهم الرافض لما يجري في فلسطين بالاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات، منذ وعد بلفور، وبعد انطلاق ثورة عرب فلسطين عام 1921، وكذلك في ثورة عام 1933, حيث ثار شعور أهالي شرقي الأردن, فعمت المظاهرات أرجاء الأردن كافة, في مدنها وقراها, وأعلنوا الإضراب الشامل, وتعرضوا للمستشارين الانجليز وللقائد البريطاني للجيش العربي, تنديدا بالدور البريطاني المتواطئ مع الصهيونية, وقد تعرض زعماء هذه الحركة للسجن والنفي على أيدي هؤلاء الانجليز .

كما أقيمت في مدينة الزرقاء الأردنية معسكرات لتدريب الشباب الفلسطيني, لإعدادهم عسكريا لمواجهة العدو الصهيوني. (الدجاني،1991: 20)

وعندما انطلقت الثورة الفلسطينية الكبرى في الاعوام 1936–1939، التي قامت احتجاجا على سياسة بريطانيا الداعية إلى إنشاء وطن قومي لليهود، كان سكان شرق الأردن أول من تحرك لنجدة إخوانهم الفلسطينيين ، فأضربت مدن وقرى شرقي الأردن تأييدا لهم ، وتشكلت في الإمارة لجان عديدة لجمع التبرعات المادية والعينية لإخوانهم في فلسطين .

---

(1) لجنة كينغ – كراين : هي لجنة تحقيق عيّنها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عام 1919, للوقوف على آراء أبناء سورية وفلسطين والأردن في مستقبل بلادهم, وقد اختار ولسون لرئاسة هذه اللجنة هنري كينغ، رئيس كلية أوبرلين بولاية أوهايو، وتشارلز كراين، وهو رجل أعمال بارز من شيكاغو, وبعد أن طافت هذه اللجنة واستطلعت رأي العرب, ما بين 10حزيران و 21 تموز 1919, وضعت تقرير أعلنت فيه, أن الاكثرية المطلقة من العرب تطالب بدولة سورية مستقلة استقلالا كاملا، رافضين فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين(موقع ويكيبيديا).

وقد عقد لقاء وطني لشيوخ العشائر الأردنية في قرية أم العمد، قررت اللجنة التنفيذية لهذا المؤتمر، مدّ الثوار الفلسطينيين بالمال والسلاح ,كما اشترك عدد من أبناء شرقي الأردني في تلك الثورة، وقد تكررت عملية تشكيل اللجان المالية لجمع التبرعات من الأهالي لمساعدة أهالي فلسطين، كما قاموا بقطع أنابيب النفط المارة بالأردن من العراق إلى مصبات النفط على البحر المتوسط وذلك للضغط على القوات البريطانية المتواجدة في فلسطين.

وكانت مواقف أهالي شرق الأردن المؤيد للشعب الفلسطيني، معلنة بإرسال مذكرات الاحتجاج إلى سلطات الانتداب البريطاني، سواء عام 1920، عندما أرسل عدد من الشيوخ الأردن رسالة إلى الحاكم العسكري العام البريطاني في القدس، وذلك بتاريخ 1920/5/8، وكذلك في الثورة الفلسطينية التي انطلقت عام 1936، عندما أرسل المجتمعون في المؤتمر الوطني في أم العمد برسالة احتجاج إلى وزارة الخارجية البريطانية تندد بمواقف بريطانيا اتجاه القضية الفلسطينية.

وقد كانت ارض الأردن وطرقها, ممرا لثوار العرب للوصول إلى فلسطين، كما كانت معبرا لمرور السلاح والذخيرة، حيث مرت منها قوات فوزي القاوقجي وقوات الاشمر، وقد كان ذلك في وقت كانت به الأردن تحت الانتداب البريطاني، ولولا تعاون الأردنيين وحكومتهم بعيدا عن علم الضباط الانجليز والقيادة الانجليزية لما تيسر ذلك .

أما على الصعيد الرسمي، فرغم ظروف إمارة شرق الأردن الصعبة سياسيا واقتصاديا, نظرا لوقوعها تحت الانتداب البريطاني, إلا أن الملك عبد الله تبنى قضية فلسطين، ووقف إلى جانب مطالب الفلسطينيين الرافضة لإقامة وطن قومي لليهود على ارض فلسطين، وبطلان مزاعم اليهود في حقهم بفلسطين, وقام بمخاطبة الحكومة البريطانية مرارا عبر مذكرات الاحتجاج على سياستها المتواطئة مع المستوطنين اليهود، انطلاقا من ثورة البراق عام 1930, واستمرارا مع تطورات أحداث القضية الفلسطينية، استمر الملك عبدالله بإعلان موقفه الرافض لإنشاء وطن لليهود على ارض فلسطين (الدجاني،1991: 24-43).

وقد اقترح الملك عبدالله أن يكون هناك أمير عربي على فلسطين وشرق الأردن، وكان رأيه أنه لا يمكن أن يكون هناك اقتلاع لأهالي فلسطين من بلادهم, ليزرع مكانهم كيانا صهيونيا, إلا أن سلطات الانتداب البريطاني، من خلال تشرشل وزير المستعمرات حينها، رفضت هذا الاقتراح ومضت بريطانيا

في تحقيق وعدها لليهود بفتح باب الهجرة لهم ، وقد استمرت المواقف الشعبية والرسمية تؤيد الشعب الفلسطيني في نضاله لتحقيق مطالبه العادلة.

وقد عبرت إحدى رسائل الاحتجاج إلى المندوب السامي البريطاني عام 1934 عن موقف الملك عبدالله القومي والديني اتجاه الأحداث التي تقع في فلسطين، بأن دوافع تدخله كعربي حاكم لقطر عربي مجاور لفلسطين، وكمسلم على مقربه من مقدساتها ومسجدها الأقصى، وكزعيم يحمل مسؤولية الثورة العربية قسطا وافرا، وكمطَلع على ما وصلت إليه حالة أبناء قومه, عرب فلسطين من ذل وهوان, انطلاقا من عمق الروابط الجغرافية والاجتماعية والدينية والقومية .

وقد تميزت مواقف الملك عبدالله, ببعد النظر تجاه المقترحات والتوصيات التي كانت تعرض لحل القضية الفلسطينية، مثل توصيات لجنة بيل البريطانية عام 1937 أو المشروع الذي أصدرته بريطانيا وأسمته الكتاب الأبيض عام 1939 ، حيث وافق الملك على هذه المقترحات, لكن العرب رفضوها في حينها ، وكانت وجهة نظر الملك عبدالله, أن موازين القوى تميل بشدة لصالح اليهود المؤيدين بالدعم الغربي, مقابل الضعف الذي يعاني منه العرب, وأن بالإمكان إذا ما نفذت هذه المقترحات, من وقف هجرة اليهود وحصرهم في أجزاء محددة من فلسطين, لأن مطالب العرب لا يمكن تحقيقها إلا بالقوة وهي غير متوفرة للأسف لهم، مع إصراره على بقاء مدينة القدس مدينة عربية لما لها من مكانة مقدسة للمسلمين.

ورغم انتصار وجهة نظر الملك عبدالله بقبول ما جاء بالكتاب الأبيض, بعد أن أقرته اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام من أجل إنشاء جامعة الدول العربية في الإسكندرية عام 1944، الا ان ذلك كان بعد فوات الأوان وتغير الظروف أكثر وأكثر لصالح اليهود(اللصاصمة : 2000 : 70-79).

كان موقف العرب الرافض لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181, قرار التقسيم, وإصرارهم على دخول الحرب ضد الصهاينة اليهود بعد إنشاء دولتهم عام 1948، الذين أعلنوا عن موافقتهم على قرار التقسيم, ورغم الاختلاف في الاستعدادات لهذا الصراع بين الطرفين, فقد كان العرب منقسمين, تعوزهم الامكانيات العسكرية خاصة في السلاح والذخيرة، على عكس اليهود الذين

كانوا يمتلكوا الجيش النظامي المعد لهذا الصراع, والسلاح والعتاد المتطور، بالاضافة الى الدعم الغربي غير المحدود لهم.

حيث بلغ مجموع القوات العربية التي شاركت بالحرب عشرين ألف جندي، وصلت إلى ثلاثين ألف في المرحلة الأخيرة من الحرب، أما القوات الصهيونية فوصل تعدادها الى اثنان وثلاثين ألف جندي، بالإضافة إلى سكان المستعمرات الذين كانوا قوة مستقلة عن القوات النظامية, تدعى قوة الطوارئ.

خسرت الجيوش العربية هذه الحرب, وبدلا من أن تحرر جميع أراضي فلسطين, فقدت الكثير من الأراضي التي كانت بأيدي العرب، ولم يبقى من فلسطين, سوى قطاع غزة وجيب العوجا، وكذلك ما عرف لاحقا بالضفة الغربية ومن ضمنها مدينة القدس الشرقية، بما تحتويه من مقدسات، والتي استطاعت القوات الأردنية من منع القوات الصهيونية من احتلالها، وخاصة مدينة القدس القديمة واستبسالها في الدفاع عنها .

وجد الأردن وعدد كبير من القيادات الشعبية الفلسطينية انه للمحافظة على الأراضي التي يشرف عليها الجيش الأردني بعد حرب 1948، هو بوحدتها مع الأردن وهذا ما تم سنة 1950 (التل، 1986 : 31-37).

في عهد الملك حسين (1952-1999) أعطى مدينة القدس الأهمية التي تستحقها باعتبارها أمانة دينية وقومية.

وبهذا الصدد, قرر اقامة ودعم الأجهزة الإدارية الحكومية بالضفة الغربية عموما، وبمدينة القدس خصوصا، مثل أمانة القدس ومحافظة القدس والأوقاف والتعليم والصحة والقضاء وغيرها من الأجهزة الحكومية الضرورية , وكان عهد الوحدة قريبا، كما خص المقدسات الإسلامية بإدارة خاصة هي لجنة اعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة وفق قانون خاص عام 1954، والتي بقيت تضطلع بدورها حتى بعد وقوع الاحتلال للمدينة عام 1967 .

كانت الفترة التي امتدت من استلام الملك حسين حكم الأردن, إلى احتلال الضفة الغربية في حزيران عام 1967 فترة عصيبة ودقيقة ، وقد تبين للملك حجم الأطماع الإسرائيلية في مدينة القدس,

بما تمتلكه من قوة طاغية ودعم غربي غير محدود، مقابل الضعف العربي وتشرذمه، وضعف القدرة العسكرية ومحدودية الوسائل السياسية والدبلوماسية تمتلكها .

حاول الملك حسين، بناء على تقدير الموقف، من عدم مقدرة العرب على مواجهة القوات الإسرائيلية, محاولة تجنب الاستفزازات العسكرية الاسرائيلية، خوفا من ضياع مدينة القدس وبقية الضفة الغربية, حتى وقع المحذور في حزيران عام 1967 , حيث تم وقوعهما تحت الاحتلال الإسرائيلي .

ورغم ذلك قامت الأردن بتثبيت الأجهزة الحكومية العاملة في الضفة الغربية بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية, وخصت الأجهزة العاملة بمدينة القدس بالدعم المادي والمعنوي, خصوصا أجهزة الأوقاف والمحاكم الشرعية المعنية بالمقدسات فيها, ، وبقيت هذه الأجهزة تعمل حتى بعد قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية، واستمر ارتباطها بالأردن، خوفا من استفراد إسرائيل بهذه المقدسات، وتحقيق أطماعها التلمودية فيها ، وكان الهدف من هذه المواقف والإجراءات التي قام بها الأردن في عهد الملك حسين هو الخوف على المدينة من الضياع.(جريدة الدستور، 15/11/ 2011)

وفي عهد الملك عبدالله الثاني, استمرت الأردن في نهجها المتمسك بدورها في رعاية المقدسات في مدينة القدس، من خلال الإبقاء على الأجهزة الحكومية العاملة بمدينة القدس المرتبطة بالحكومة الأردنية ودعمها, وكان موقف الأردن المعلن أن مدينة القدس بما تمثله بالنسبة للأمتين العربية والإسلامية, لا يمكنها من التخلي عن مسؤولياتها اتجاهها .

وقد تبينت مواقف الأردن في الوقوف في وجه الإجراءات الإسرائيلية في قضية باب ألمغاربه وتمكنها من الحد من الإجراءات الإسرائيلية بالوسائل الدبلوماسية من خلال اليونسكو.

كما قام الملك عبد الله الثاني, بإنشاء الصندوق الهاشمي لاعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة عام 2007, بهدف توفير التمويل اللازم لرعاية المقدسات في مدينة القدس بالإضافة إلى الأجهزة الأخرى العاملة هناك(كنعان,2011: 25) .

المبحث الثاني

السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس

ينطلق الموقف الاردني تجاه مدينة القدس, من حقائق ثابتة ومبادئ رئيسية, تقوم على اساس ان مدينة القدس, هي مدينة عربية اسلامية, وهي أرض مقدسة, وتمثل اساس وجوهر الصراع العربي الاسرائيلي، لذا ارتكزت السياسة الخارجية الاردنية, على بيان اهمية حل القضية الفلسطينية بما يساعد ويعزز من استقرار المنطقة، وقد كان الاردن وما زالت, يضع مدينة القدس على رأس الإهتمامات والأولويات، مما دفع بالأردن إلى بذل كل جهد ممكن, وعلى جميع الأصعدة, من أجل الحفاظ على مدينة القدس، عربية إسلامية وحفاظا على طابعها الحضاري المتميز.

وقد كان الموقف الأردني واضح وصريح, بعيد عن كل ما يثار حوله من إتهامات, وقد تمثل موقف الأردن هذا بما ورد عن الحكومة الأردنية بأنه, لا سلام إلا بالإنسحاب الكامل من كل المناطق العربية المحتلة وفي مقدمتها مدينة القدس, وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره على أرضه وإقامة دولته المستقلة, وأن مدينة القدس ومقدساتها آمانة في يد الأردن ستعيدها إلى الفلسطينين عند قيام دولتهم وعاصمتها في مدينة القدس.

ويتناول المبحث الثاني, السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس, من خلال المطالب الثلاث التالية:

المطلب الأول: السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس قبل عام 1967م .

المطلب الثاني: السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس بعد عام 1967م حتى قرار فك الارتباط عام 1988 .

المطلب الثالث: السياسة الاردنية تجاه مدينة القدس بعد قرار فك الإرتباط عام 1988م حتى عام 2015م .

المطلب الأول

السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس قبل عام 1967م

يمكن القول ان ارتباط الهاشميين بمدينة القدس بدأ منذ انطلاق الثورة العربية الكبرى, وقد عبر الشريف الحسين بن علي عن مواقف الثورة العربية الكبرى وموقفه من مدينة القدس، الرفض للمساومة على الحق العربي الاسلامي في مدينة القدس , وذلك منذ بداية الانتداب البريطاني, اذ اكد في تصريح له عام 1919م , انه لا يقبل ان تكون فلسطين ومدينة القدس, إلا لأهلها العرب, كما انه لا يقبل بالتجزئة ولا الانتداب ولا ان يسكت, وفي عروقه دم عربي, عن مطالبة الحكومة البريطانية بالعهود التي قطعتها للعرب, فالعهود ان تكون الارض اسلامية والمقدسات للعرب والمسلمين (موقع وكالة الانباء الاردنية بترا،2/6/ 2015م) .

حاول الحلفاء اقناع الشريف حسين, بعد الحرب العالمية الاولى، بقبول اقامة المملكة العربية الهاشمية من جبال طوروس شمالا الى المحيط الهندي جنوبا، باستثناء فلسطين لتظل تحت الانتداب البريطاني، ولكنه رفض ذلك، وبين ان قبوله الانتداب على فلسطين، يعني التفريط بها, لتسلم فيما بعد لليهود وفق وعد بلفور(جريدة الرأي , 2012/7/31م) .

كما استمر الملك عبد الله بمواقفه المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني, ومطالبته بالحفاظ على المقدسات الاسلامية, من خلال رفضه لمشروع لجنة بيل عام 1938م، التي تقضي بتدويل مدينة القدس, وتقديمه مشروع مناهض له, دعا بموجبه إلى إنشاء دولة عربية تضم الأردن وفلسطين وإيقاف الهجرة اليهودية وشراء الأراضي, ووقوفه في وجه مطالب اليهود في ممر لهم إلى حائط البراق ,كما ورفض تدويل مدينة القدس سواء ما ورد في قرار التقسيم أو في مطلب الفاتيكان ، ويمكن اعتبار حرب 1948م ودخول القوات الأردنية إلى مدينة القدس للدفاع عنها وتمكنها في منع القوات الإسرائيلية من احتلال كامل المدينة وخصوصاً الأماكن المقدسة فيها, هو بداية الارتباط بهذه المدينة (العبادي، 2000: 52).

وفي 1950/4/24م, وعلى أثر المؤتمر الفلسطيني في أريحا, ثم قرار مجلس الأمة الأردني الذي مثل الضفتين, تمت الموافقة على الوحدة بين الضفتين في دولة واحدة، تحت القيادة الهاشمية الاردنية, وبعد الوحدة إزدادت عناية الملك عبد الله بمدينة القدس, بالمحافظة على بقائها عربية إسلامية,

مما جعله يرفض مطالب اليهود في الحصول على ممر لهم الى حائط البراق, ويرفض مطالب بريطانيا بالسماح بالهجرة اليهودية إلى مدينة القدس الشرقية، كما رفض مطالب الفاتيكان بتدويل الأماكن المقدسة ، وكان يقول , أن إحتفاظه بإسلامية مدينة القدس وعروبتها هو عزاؤه عن كل ظلم لحق به, حيث سبق ذلك نزوح ما يقرب من نصف مليون فلسطيني إلى شرق الأردن إثر معارك عام 1948 ، واثر الوحدة أصبحوا أردنيين الجنسية ونالوا حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية كاملة كمواطنين أردنيين (نجم:1994: 24-27).

ورغم ما قيل بحق هذه الوحدة, ووقوف أغلب الدول العربية في وجهها وعدم الاعتراف بها, إلا أن الأردن ظل متمسكا بهذه الوحدة, مدعوما بتأييد الكثير من مواطني الضفة الغربية ، وقد أعلن الملك عبدالله عام 1952م أنه ونتيجة لجهود الجيش الأردني في معارك عام 1948 ونتيجة لهذه الوحدة, تم الاحتفاظ بمدينة القدس مدينة عربية, مما طمأن العرب والمسلمين, على أن في أيديهم أقدس ما في مدينة القدس, وفي سبيل قضية فلسطين ومدينة القدس سقط الملك عبدالله شهيدا عام 1951م(العبادي : 2000 : 29).

وإثر الوحدة, قامت الحكومة الأردنية بإنشاء المؤسسات العامة امتداداً للإدارة الأردنية, وقامت بمنح مواطني الضفة الغربية الجنسية الأردنية ، وفيما يخص مدينة القدس, فقد أولتها الأردن أولوية خاصة, بالعناية بمقدساتها, وأحيطت أجهزة الأوقاف والمحاكم الشرعية والتعليم مع الأجهزة الحكومية الأخرى العاملة في المدينة, وفق القوانين والأنظمة الشرعية, بالدعم المستمر للقيام بأعمالها, وكان الإنفاق يتم من موازنة الأردن بالإضافة إلى تبرعات القيادة الأردنية .

وقد تلازم ذلك مع وقوف الأردن مع مطالب الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المغتصبة من إسرائيل, وكان الأردن من أوائل الدول التي وافقت على إنشاء منظمة التحرير الفلسطيني, وبهذا الخصوص, افتتح الملك حسين المؤتمر العام لبيت المقدس الذي عقد في مدينة القدس عام 1964, وتقرر فيه قيام منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة احمد الشقيري.

في حرب 1967م, سقط من الجيش الأردني, في محاولته الدفاع عن مدينة القدس 2150 شهيد و20 ألف جريح, سقط الكثير منهم على أسوار مدينة القدس , بالإضافة إلى من سقط من جنود الجيش

الأردني قبلها في معارك 1948م دفاعا عن المدينة وبقية أراضي الضفة الغربية (نجم : 1994 : 28) .

إتخذ الأردن مجموعة من المواقف التي تعبر عن سياسته تجاه القضية الفلسطينية ومدينة القدس في ذلك الوقت منذ قرار الوحدة وحتى تاريخ احتلال الضفة الغربية عام 1967م، كما استمر الاردن باتخاذ هذه المواقف حتى بعد الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية بعد حرب عام 1967م, ويتمثل ذلك بالمواقف الأردنية التي إتسمت في هذه المرحلة بالسمات التالية :

أولا : إستحالة التعايش مع الكيان الصهيوني

كان ذلك أحد أهم المواقف الرئيسية التي ظلت تحكم الأردن في سلوكها السياسي تجاه القضية الفلسطينية ومدينة القدس, وأساسها البعد المبدئي للصراع العربي الإسرائيلي، بإعتبار ان الحركة الصهيونية, حركة إستعمارية إستيطانية إحلالية, لذلك فهي مرفوضة من قبل الأردن, ولا مجال للتعايش السلمي معها ومع كيانها إسرائيل, على أرض العرب, حيث تعتبر الاردن, ان السياسات الاسرائيلية تشكل عائق, للوصول الى حل مقبول للقضية الفلسطينية, لأن السياسات التي تؤمن بها اسرائيل, وتقود تصرفاتها, لن تؤدي الى حل الصراع والوصول الى سلام عادل ومستقر, وخاصة وان سياستها تجاه مدينة القدس, هي من بين المعوقات الأساسية, في حل المشاكل مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية .

ثانيا: إبراز الطبيعة العدوانية للصهيونية وكيانها إسرائيل :

تقوم العقيدة الصهيونية على أحقية اليهود في فلسطين, وهي تؤمن بوجوب العمل على طرد الشعب الفلسطيني من جميع اراضي فلسطين، وخصوصا من مدينة القدس، بدعوى انها مدينة يهودية خاصة بهم دون اصحاب الديانات الأخرى, وقد بين الملك الحسين في خطابه بتاريخ 1982/1/11م, الطبيعة العدوانية التوسعية للصهيونية, بما حل بالكثير من شعب فلسطين, في صراعهم مع الصهيونية الغازية وما قامت به بإحتلال إسرائيل لأرض فلسطين كلها وما جاورها من أرض عربية, في الحروب التي شنتها ، وأعتدائهاعلى الأرض والمقدسات وطرد أهلها, وتهويد الوجود العربي وتهديد مستقبل أجيالهم في الاراضي المحتلة، وهذا ما يؤكد على حقيقة ان اسرائيل هي دولة توسعية ولن تقبل بأي حال من الاحوال الوصول الى حلول للقضايا الاساسية, وهي الانسحاب من الأراضي المحتلة ومن

مدينة القدس وعودة اللأجئين الى ارضهم, وفق قرارات الشرعية الدولية(جريدة الرأي 1982/1/12)

.

ثالثا : مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة الى الأردن:

يعتبر الاردن أن القضية الفلسطينية, هي القضية المركزية في السياسة الخارجية الاردنية, لعلمها ان هذه القضية لها مساس بالأمن الوطني الأردني, كما ان حل القضية سينعكس على امن واستقرار المنطقة بشكل عام، وبالتالي سيسهم في الاستقرار والسلم الدوليين ، لذلك تركزت الجهود الاردنية على الصعيد الدولي, في التأكيد على أهمية ايجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية, يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة, وعاصمتها في مدينة القدس, مع ضمان إستمرار الدور الأردني في مدينة القدس, للمحافظة على المقدسات الأسلامية فيها, الى حين ان يتم الوصول الى هذا الحل (كنعان ، 2012 85-90) .

المطلب الثاني

السياسة الأردنية تجاه مدينة القدس بعد عام 1967 حتى قرار فك الارتباط

ما ان وضعت حرب حزيران عام 1967 اوزارها, التي انتهت باحتلال الضفة الغربية، ومرتفعات الجولان السورية، وشبه جزيرة سيناء المصرية واجزاء من جنوب لبنان, حتى بادرت الاردن على الفور, الى العمل سياسيا وعلى جميع الاصعدة, عربيا واقليميا ودوليا, لاستعادة الضفة الغربية, بأعتبار انها ارض اردنية عند وقوع الأحتلال, وفي مقدمتها مدينة القدس، وقد أثمرت هذه الجهود في انتزاع قرار مجلس الامن رقم 242 عام 1967, الذي نص في احدى بنوده, على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة بما يعني الشطر الشرقي من القدس .

وكان للأردن وبقيادته السياسية, حضور متميز على صعيد القمم العربية والاسلامية, التي أكدت جميعها, على الموقف العربي الثابت, على عروبة مدينة القدس، وضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة، والإمتثال الى قرارات الشرعية الدولية الخاصة بمدينة القدس وقضية فلسطين عموما، التي تؤكد جميعها, على ان مدينة القدس هي ارض عربية محتلة, وتطالب دولة الاحتلال الاسرائيلية بالتوقف عن كل ما من شأنه ان يغير في الطبيعة الحضارية والديموغرافية والدينية والتاريخية والاثرية لمدينة القدس.

تغيرت الأحوال بالنسبة للمواقف العربية, حيث تم في هذه المرحلة الأعلان ضمنيا عن إستعداد عربي رسمي, للقبول بتسوية سياسية للصراع الإسرائيلي– العربي, فالنتائج المأساوية التي ادت اليها حرب 1967 وخصوصاعلى دول المواجهة العربية, جعلت الملك حسين, وبإتفاق مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر, ان يبدي مرونة في تحركه السياسي, وهذه المرونة ابدتها كذلك، كلمن سوريا، ولبنان بلأضافة الى مصر, إذ أصبح قرار العرب المتخذ في قمة الخرطوم عام 1967, إزالة آثار العدوان, وهو ما يعني تغيرا في السياسة العربية, من تحرير كامل فلسطين, إلى إزالة آثار العدوان من حرب 1967، وبالتالي التحول بالصراع الصهيوني العربي, من صراع وجودي, إلى صراع سياسي قابل للتسوية، بعدما قبلت مصر والأردن وسوريا وعدد من الدول العربية الأخرى, قرار مجلس الأمن رقم 242, والقاضي بالإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة, والإعتراف بإسرائيل دون أن يشترط لذلك مفاوضات مباشرة, رغم لاءات قمة الخرطوم الثلاث, لا صلح ولا تفاوض ولا إعتراف, فالدول العربية المعنية مباشرة بقرار مجلس الأمن 242, قبلت بمضامين هذا القرار, وأهمها مبادلة الأرض

مقابل السلام، مما فتح الباب أمام تسوية سياسية للصراع الصهيوني العربي, شريطة أن تكون تسوية شاملة (كنعان، 2012: 92-95).

وكانت أول إشارة أردنية للقبول بتسوية سياسية تعيد الضفة ومدينة القدس, في تصريح للملك حسين في 1967/8/23 بانه سيعمل حتى تعود ألارض المحتلة وتعود مدينة القدس, وانه لا يقبل, بيوم من الأيام أن يقال إنه تخلى عنها، لتعود للمؤمنين بالله، وإلى وضعها الطبيعي، بأي شكل من الأشكال(جريدة السفير اللبنانية,1967/8/24) .

وعندما عرض وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، مشروعه بتاريخ 20 حزيران عام 1970م, قبلته كلا من مصر والأردن، حيث أجابت الحكومة الأردنية في 26 حزيران 1970م, أنها ومن اجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242, تنطلق من منطلقين أساسيين هما:

الأول: وجوب قبول إسرائيل بمبدأ الإنسحاب من كافة الأراضي العربية التي إحتلتها منذ 5 حزيران عام 1967 دون أي إستثناء, وفي مقدمتها الإنسحاب من مدينة القدس.

والثاني: الإعتراف بكامل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

في المرحلة التي اعقبت عام 1974, إتسمت السياسة الأردنية بتحول جمع ما بين تحول مبدئي – إستراتيجي وبين تحول سياسي– تكتيكي, وذلك بسبب ما فرضته الظروف العربية والإقليمية, وتمثل ذلك بالتحول في قبول الأردن, بناء على رغبة القادة العرب في قمة الرباط عام 1974، بالإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية, ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني .

كان قبول الأردن بقرار قمة الرباط, من اجل التخفيف من حدة الضغط العربي في القمة العربية, الذي كانت تقوده مصر آنذاك, بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية ، مما يعني, إن موافقة الأردن على هذا القرار كانت الخطوة الأولى بتجاه التخلي عن السيادة الأردنية على الضفة الغربية المحتلة (هارئيفين، 2000 : 26) .

وقد اعلنت الأردن انها تتحمل مسؤولية أدبية وسياسية تجاه الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل وهي تحت السيادة الأردنية، ومسؤولية دينية تجاه المقدسات الإسلامية في مدينة القدس، الأمر الذي يفرض على الأردن, واجب النضال السياسي, من أجل إستعادتهما الى السيادة العربية، و للشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره بعد ذلك.

استمرت الرؤية الأردنية للقضية الفلسطينية بما فيها مدينة القدس, سواء على صعيد سياسة الأردن الداخلية او الخارجية, وكذلك بعلاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية, ملتزمة بمبدأ ضرورة إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 كافة, وفي مقدمتها مدينة القدس العربية وبحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره, بعد الخلاص من الإحتلال, وقد إتسمت هذه العلاقة, في تلك الفترة, إما بالتذبذب بين التعاون والتنسيق او بالتوتر والقطيعة والصدام السياسي.

أما بخصوص التعاون والتنسيق, فتمثلت بإنعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني السابع عشر في عمان، وقد حذر الملك حسين في كلمته في افتتاح إجتماعات المؤتمر في 11/22/ 1984 انه ورغم مرور سبعة عشر عاما ويزيد، لا تزال الضفة الغربية وقطاع غزة في قبضة الإحتلال الإسرائيلي، ومدينة القدس صابرة تحت كل قلعة يهودية تقام على صدرها، كما حذر من ان المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة, مهددان بالهدم والإزالة, وقد أستباحتهما أوهام وظنون المغتصبين, والأرض المقدسة الغالية تقضم كل يوم, مصادرة وإستملاكا, حيث دعى المؤتمرين الى مباشرة اعمالهم, مؤكدا على وقوف الاردن وقيادته مع الشعب الفلسطيني حتى يعود الحق إلى أهله وأصحابه, وتنقذ الأرض والمقدسات ودرّتها مدينة القدس من براثن الإحتلال (كنعان،2011 :102- 105).

أما مظاهر التوتر في علاقة الأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية في تلك المرحلة, فكانت بعد رفض المجلس الوطني الفلسطيني المصادقة على بيان 11 شباط عام 1985، والذي كان قد وقع بالأحرف الأولى ما بين الملك الحسين والرئيس ياسر عرفات, والذي حدد مسؤولية كل طرف في تحرير الأرض العربية المحتلة في فلسطين (سموحا، 2000: 48).

اعلنت الأردن انها لا تنظر للقضية الفلسطينية ومدينة القدس على أنها قضية قومية فحسب, أو قضية تخص طرفا دون آخر، لكنها تنظر لها على انها قضية وطنية أردنية, مرتبطة إرتباطا وثيقا بالأمن الوطني الأردني, حيث اكد الملك حسين بهذا الخصوص, انه وبالإضافة إلى إلتزام الاردن القومي والديني والأدبي تجاه مدينة القدس والمقدسات فيها, والى الألتزام نحو الشعب الفلسطيني ووطنه، فهناك مسؤوليات تجاه الأمن الوطني الأردني, هي التي كانت وراء سعي الأردن لإقامة علاقة أردنية فلسطينية, تستند إلى بناء إستراتيجية أساسها إستعادة الأرض والمقدسات المحتلة, وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره, وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضه وعاصمتها في مدينة القدس، وضمان الأمن الوطني الأردني, وهي الأسباب التي كانت وراء القطيعة الأردنية مع

منظمة التحرير الفلسطينية, بسبب عدم إلتزام منظمة التحرير الفلسطينية بما سمي بإتفاق شباط, الذي كان من وجهة النظر الأردنية, يضمن الوصول إلى الأهداف الوطنية لكلا الطرفين, من خلال إستراتيجية تقود إلى السلام العادل والدائم والشامل (كنعان، 2000: 49) .

بقيت العلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير بين شد وجذب, الى حين انطلاق انتفاضة الشعب الفلسطيني الأولى عام 1987, لتقوم الأردن إثرها بأتخاد قرار هام, فيما يخص علاقتها بالضفة الغربية ومدينة القدس عام 1988, وهو قرار فك الأرتباط القانوني والأداري مع الضفة الغربية واستثناء مدينة القدس من ذلك القرار .

المطلب الثالث

السياسة الاردنية تجاه مدينة القدس بعد قرار فك الإرتباط عام 1988 الى عام 2015

شهدت هذه المرحلة أكبر تحول في الرؤية والسلوك السياسي الأردني للقضية الفلسطينية ومدينة القدس, ففي 1988/7/31 ,أعلنت الأردن قرارها التاريخي بفك الإرتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية دون أن يشمل ذلك القدس والأماكن والمقدسات الإسلامية في الضفة الغربية, لتعود الاردن عام 1994ليقتصر على مدينة القدس فقط .

والأسباب التي حملت الأردن على إتخاذ قرار فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية بإستثناء مدينة القدس والأماكن والمقدسات ، هو التجاوب مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية, وهو الهدف المركزي الذي عملت له المنظمة عام 1965منذ أن ظهرت للوجود, وسعت الى كسب التأييد العربي والدولي له ، ومن الأسباب كذلك, دعم الاردن للتوجه الوطني الفلسطيني في إبراز هويتهم الوطنية الفلسطينية, الأمر الذي يعني عمليا الإنفصال عن الأردن، وهو ما كان الأردن نفسه قد وضعه كخيار من بين ثلاث خيارات أمام القيادة الفلسطينية عام 1972 وهي:

1- العودة للوحدة الاندماجية كما كان عليه الحال قبل إحتلال الضفة الغربية.

2- إقامة المملكة العربية المتحدة.

3- إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ويظهر ذلك من اقوال الملك حسين في خطابه عام 1988م حول قرار فك الإرتباط, بأنه يرجع إلى عدد من الحقائق التي سبقت قرار القمة العربي في الرباط عام 1974م, وكذلك إلى الإعتبارات التي سعت لها منظمة التحرير الفلسطينية, وعملت لكسب التأييد له عربيا ودوليا، وهو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة, والذي يعني كذلك تحقيق تطلعات المنظمة لتجسيد الهوية الوطنية الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني, الأمر الذي يستدعي إنفصال الضفة الغربية عن الأردن, حيث اكد الملك حسين, الى ان الحقائق التي سبقت قرار الرباط, كان من أبرزها, نص قرار الوحدة بين الضفتين في نيسان عام 1950م, والذي يؤكد في جزء منه, على ان هدف الاردن من ذلك القرار, هو المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين, والدفاع عنها, بكل الوسائل المشروعة ، مع عدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة، في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي، والعدالة الدولية, اما بخصوص البدائل التي

يمكن أن تقوم عليها العلاقة بين الأردن والضفة وقطاع غزة بعد تحريرها, فذكر الملك حسين بما طرحه عام 1972 و تصوره للبدائل, وكان من بين هذه البدائل قيام علاقة وتعاون بين الأردن والدولة الفلسطينية المستقلة, في حالة إختيار الشعب الفلسطيني لذلك، اما البديل الأخر فيحدده الملك حسين بالموقف الواضح للأردن, حول تمسكها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني, بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة (شلبي، 1994، 104) .

أما الإعتبارات التي كان ينطلق منها البحث دائماً حول علاقة الضفة الغربية بالاردن، على خلفية دعوة منظمة التحرير لإقامة دولة فلسطينية مستقلة فيمكن حصرها في إعتبارين إثنين هما:

أولا : إعتبار مبدئي يتصل بقضية الوحدة العربية, بإعتبارها هدفا قوميا, تلتقي عليه تطلعات الشعوب العربية وتتمنى تحقيقه.

ثانيا : إعتبار سياسي يتصل بمدى إنتفاع النضال الفلسطيني من الإبقاء على العلاقة القانونية بين ضفتي الاردن (كنعان،2000: 49) .

كما أن من الاسباب التي جعلت الاردن تتخذ قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية، كان التجاوب مع الرغبة العربية في رؤية الدولة الفلسطينية المستقلة .

ومن الاسباب أيضا، حرص الأردن على أمنه الوطني وألا يكون الأردن الوطن البديل, فالأردن كان أمام خيارين, أحدهما خيار التمسك بالسيادة الأردنية على الضفة الغربية, وهو هدف يتناقض كليا مع اهداف المنظمة في إقامة دولة فلسطينية وتجسيد الهوية الفلسطينية كنقيض للهوية الإسرائيلية, وبالتالي الخشية من الصدام المتواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية, التي تمتلك هل الأخرى أوراق ضغط على الطرف الأردني, اخطرها التلويح بقبول فكرة الوطن البديل, اضافة للرغبة العربية, في رؤية دولة فلسطينية مستقلة, لا سيما وأن أي من الدول العربية لم يعترف رسميا بوحدة الضفتين (هارئيفين،2000 : 26) .

كما أن هذا الخيار يبقي على إحتمالات ممارسة ضغوط إسرائيلية وأمريكية على الأردن, للدخول في تسويات بديلا عن الفلسطينيين, مثلما حدث اثناء مفاوضات كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر, ومحاولة الولايات المتحدة الضغط على الأردن للاشتراك فيها للوصول الى حل يتعلق بالضفة الغربية, لكن

الاردن رفض ذلك, وهذا ما يشكل مصدرا خطيرا من مصادر تهديد الأمن الوطني الأردني(سموحا: 2000، 48).

ان إستراتيجية أمريكا وسياستها الثابتة بخصوص القضية الفلسطينية وبالشرق الأوسط عموما, هي دعم اللامحدود لإسرائيل دون قيد أو شرط بحجة المحافظة على امنها, أوما تعلق بمصالحها الحيوية, واهمها النفط وتأمين استمرار تدفقه في اسواق العالم وهذا هو مبرر جميع المبادرات الأمريكية, وهذا ما أكده الملك الحسين في حديث له مع مجلة الحوادث اللبنانية عام 1979, حول تجربة الاردن مع الولايات المتحدة الامريكية, وخلاصتها ان تجربة الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الواحد والعشرين عاما الماضية, التي سبقت حديثه في ذلك الوقت، لخصها الملك حسين, في أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتبنى سياسة خارجية في الشرق الأوسط, سوى دعم إسرائيل وامنها، أما سلوكها تجاه مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي، فيقوم على سياسة إدارة الأزمات، فالولايات المتحدة لا تقوم بأي تحرك سياسي، ولا تتقدم بأي مبادرة للسلام, إلا بعد إنفجار الوضع في المنطقة على شكل حروب، فالتحرك الأمريكي لإستصدار قرار مجلس الأمن 242، جاء بعد حرب حزيران، ومبادرة روجرز جاءت في وقت حرب الإستنزاف على الجبهة المصرية عام 1969، اما بخصوص موافقتها على عقد مؤتمر جنيف، ودبلوماسية كسنجر المكوكية التي تبعتها, جاءت بعد حرب تشرين عام 1973، ومبادرة الرئيس ريغان جاءت بعد غزو إسرائيل للبنان، أما مبادرة شولتز فقد جاءت بعد إنفجار الثورة الشعبية الفلسطينية في الأرض المحتلة عام 1987، وفي كل مرة تنتهي المبادرة بإنتهاء الأزمة (جريدة الحوادث اللبنانية , 1979/4/13) .

في عملية السلام التي انطلقت عام 1992, وفر الاردن الغطاء السياسي للفلسطينيين, بالوفد المشترك الذي انطلقت به العملية, قبل ان تستقل المسارات بعد ذلك لكل طرف, حيث وقعت منظمة التحرير معاهدة اوسلو مع اسرائيل, ليتبعها الاردن بعد ذلك بتوقيع امعاهدة وادي عربة عام 1994.

وقد تضمن إعلان واشنطن, ثم المعاهدة الأردنية الإسرائيلية بندا تحترم فيه إسرائيل الدور الحالي الخاص بالأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في مدينة القدس, وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات, وبالإضافة إلى ذلك فقد إتفق الطرفان على العمل معا لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث (كنعان، 2000: 64) .

إن ما جاء في إعلان واشنطن ومعاهدة وادي عربه, هو إعتراف وتأكيد للدور الذي قامت به الأردن والهاشميين تجاه مدينة القدس ومقدساتها خلال علاقتهم الراسخة معها, تحقيقا للمصلحة العربية الإسلامية بما فيها المصلحة الفلسطينية, وبالتالي فإن إعلان واشنطن هو مقرر لحق الهاشميين في رعاية الأماكن المقدسة, وليس منشئا لهذا الحق, في هذه الرعاية وقد تجلت هذه العلاقة, والحرص عليها, في مراحل الأعمارات الهاشمية للمسجد الأقصى وللصخرة المقدسة في الأعوام 1924 , 1944 , 1952 و1994, والتي لا تزال مستمرة عام 2015م.

الفصل الرابع

مستقبل الدور الأردني في مدينة القدس

الفصل الرابع

مستقبل الدور الأردني في مدينة القدس

بدأ الاهتمام الهاشمي بمدينة القدس مبكرا, باستجابة الشريف حسين لمطالب أهالي المدينة والتبرع لإعمار مسجدها الأقصى, لمعرفته بأهمية مدينة القدس ومقدساتها في عقيدة المسلمين وما تشكله في الفكر العربي, من كونها مدينة عربية إسلامية, ضاربة الجذور في تاريخهم وحضارتهم.

ورغم الشكوك التي واجهت القيادة الأردنية, بعد توحيد الضفتين عام 1950, بالنيل من أهداف الأردن وغايته من هذه الوحدة, واتهامه بالتوسع على حساب الأرض الفلسطينية, إلا أن ذلك لم يثني الأردن عن القيام بواجبه, بإعادة اعمار المدينة, وإزالة أثار حرب 1948 , وإقامة المؤسسات العامة, خدمة لأبنائها ومقدساتها.

بعد احتلالها عام 1967, شكلت مدينة القدس عنوانا للقضية الفلسطينية بالنسبة للسياسية الخارجية الأردنية وقيادته الهاشمية, حيث تعاملت الأردن معها باعتبار أنها مسألة دينية ووطنية وقومية, حيث استمرت الأردن بالثبات على مواقفها, بأنه لا يمكن الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية, دون حل لقضية مدينة القدس بما يحفظ مقدساتها وعروبتها, تحت رعاية عربية إسلامية, وان تكون عاصمة الدولة الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية.

أثبتت الوقائع السياسية, ثبات الموقف الأردني وتطوره في التزامه حيال مدينة القدس, بالمحافظة على عروبتها وإسلاميتها, في وجه سياسة التهويد التي لا تزال تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي, من خلال استمرار المؤسسات التي تتبع الإدارة الأردنية بالعمل في رعاية مقدسات المدينة وأعمال الاعمار المستمرة لها.

تمكنت الأردن في مرحلة السلام من تضمين اتفاقيته مع إسرائيل بندا, مكنها من استمرار دورها في مدينة القدس برعاية المقدسات فيها والمحافظة عليها, كما تمكنت الأردن, من إزالة الشكوك لدى الجانب الفلسطيني من الدور الأردني في مدينة القدس, وادى وضوح الموقف الأردني بهذا الخصوص, إلى التوقيع مع القيادة الفلسطينية, اتفاقية تقضي باستمرار الوصاية الهاشمية الأردنية على المقدسات فيها.

وسيتم دراسة هذا الفصل, مستقبل الدور الأردني في مدينة القدس, من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الدور الأردني في مدينة القدس بضوء اتفاقية وادي عربة للسلام.

المبحث الثاني : الولاية الدينية الأردنية على المقدسات في مدينة القدس.

المبحث الأول

الدور الأردني في مدينة القدس بضوء اتفاقية وادي عربة للسلام

أدت حرب الخليج الثانية إلى خروج العراق من معادلة الدول العربية, محاصرا ممزقا, كما تسببت الحرب إلى انقسام العرب نتيجة للمواقف التي اتخذتها الدول العربية , واختلافها حول الكيفية التي كان يجب فيها معالجة الأزمة, التي أدى إليها دخول العراق إلى الكويت .

سبق ذلك توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م, اثر مفاوضات السلام المنفردة مع إسرائيل , دون أن تأخذ مصر أي اعتبار لموقف العرب الرافض لذلك, الأمر الذي أدى إلى خروجها من الصف العربي, فأضعف ذلك موقفها أمام المفاوض الإسرائيلي , كما اضعف الموقف العربي, ولم تتمكن مصر من تحقيق شيء يخص مدينة القدس خصوصا, او ما يخص الفلسطينيين عموما في فيما سمي بالحكم الذاتي لفلسطيني الضفة الغربية, الذي لم يرى النور.

استغلت الولايات المتحدة حالة الضعف التي وصلت إليها الدول العربية, بعد حرب الخليج الثانية, وضغطت لعقد مؤتمر مدريد للسلام, بين العرب و بين إسرائيل بضوء شروط مجحفة.

نجحت إسرائيل, المدعومة من الولايات المتحدة, من فرض شروطها بدخول المفاوضات مع العرب بمسارات منفصلة , حيث أدت هذه المفاوضات إلى التوقيع على كل من معاهدة أوسلو مع الفلسطينيين ومعاهدة وادي عربة مع الأردن .

حرصت الأردن على أن تتضمن اتفاقيتها مع إسرائيل, ما يحفظ لها دورها في الإشراف على المقدسات في مدينة القدس.

وسيتم دراسة المبحث الأول, مستقبل الدور الأردني في مدينة القدس, من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : مدينة القدس في اتفاقيات السلام العربية الموقعة مع إسرائيل.

المطلب الثاني : مدينة القدس في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

المطلب الثالث: واقع الدور الأردني في مدينة القدس.

المطلب الأول

مدينة القدس في اتفاقيات السلام مع إسرائيل

شكلت قضية مدينة القدس معضلة واجهت المفاوضات العربية الإسرائيلية في محادثات السلام بينهم, وكانت تصطدم بالتعنت الإسرائيلي الرافض بالاعتراف بالحقوق العربية فيها, حيث مارست الولايات المتحدة, المتحيزة للجانب الإسرائيلي, ضغوطا كبيرة على الجانب العربي للوصول إلى نتائج تراعي المطالب الإسرائيلية, وخصوصا ما تعلق منها بمدينة القدس.

وسنقوم بدراسة المطلب, مدينة القدس في اتفاقيات السلام مع إسرائيل من خلال مايلي :

أولا : مدينة القدس في اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م:

أثمرت محادثات كامب ديفيد، التي انطلقت في 19 أيلول 1978م، عن توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بتاريخ 26 آذار 1979م، وقد اعتبرت المعاهدة قرار مجلس الأمن رقم 242 أساساً لعملية التسوية السلمية الخاصة بالقضية الفلسطينية, بما فيها مدينة القدس، وقد اعتبرت مصر مدينة القدس جزءا من الضفة الغربية المحتلة، لذلك لم يرد في معاهدة كامب ديفيد أي إشارة إلى موضوع مدينة القدس.

كان قرار مجلس الأمن الدولي 242 ، الذي أعتبر أساسا للمفاوضات، على الدوام محل خلاف بين إسرائيل والعرب على تفسيره ، ذلك أن إسرائيل كانت تفسره بما يخدم أغراضها بغية الاستيلاء على معظم الأرضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، بما فيها مدينة القدس، ويضمن سيادتها عليها عاصمة موحدة لدولتها .

وما ورد في الاتفاقية عن مسألة الحكم الذاتي لفلسطيني الضفة الغربية ، فسرها الإسرائيليون على أنها حكم ذاتي للسكان فقط وليس الإقليم، وهو ما يعني أن يحكم الفلسطينيون أنفسهم في أمورهم اليومية, كالصحة والتعليم، مع إبقاء الأرض تحت السيادة الإسرائيلية، كما أن القرار الإسرائيلي القاضي بالانسحاب من المناطق ذات الكثافة السكانية، وهو ما اصطلح على تسميته, إعادة الانتشار للجيش الإسرائيلي, تم على أساسه, إخراج مدينة القدس من المناطق المشمولة بهذا الانسحاب، على اعتبار أن مدينة القدس حسب الفهم الإسرائيلي هي العاصمة الأبدية لإسرائيل وتشمل مساحتها أكثر من 27% من مساحة الضفة الغربية (المعايطة ، 1993 : ص214 – 215).

كان الموقف الأردني غير مؤيد لما أثمرت عنه اتفاقية كامب ديفيد بشقه المتعلق بالحكم الذاتي لفلسطيني الضفة الغربية.

وفي بيان أصدره الملك حسين عقب إعلان اتفاقية كامب ديفيد , علل به الموقف الأردني غير المؤيد للاتفاقية, وذلك بسبب مخالفة نتائج الاتفاقية, المفهوم الأردني للسلام العادل, ومتطلبات تحقيقه, القائم على الانسحاب الشامل، وتحقيق السيادة العربية على مدينة القدس العربية، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحل جميع جوانب النزاع, على كل الجبهات العربية حلا شاملا وعادلا، فهي لم توضح نهاية الطريق بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة, وكذلك تقرير المصير للفلسطينيين.

وقد حذر الملك حسين في بيانه, إلى أن زعماء إسرائيل يصرحون بأن المفاوضات مع الجانب العربي لن تحول دون مطالبتهم بالسيادة على مدينة القدس خلال المفاوضات, أو بعد المرحلة الانتقالية، وهم يكررون كل يوم بأن مدينة القدس العربية جزء من عاصمتهم إلى الأبد, حيث أكد الملك حسين في بيانه على "أن مدينة القدس العربية, أمانة عربية إسلامية منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لا يملك احد في العالمين العربي والإسلامي التصرف بها، أو النزول عنها, ولن تتمكن إسرائيل ولا سواها من تغيير هذا الواقع ولو بدا ذلك ممكنا إلى حين"(جريدة الرأي , 11 أكتوبر 1978).

ثانيا : مدينة القدس في اتفاقية أوسلو 1993م:

أثمرت المفاوضات السرية في العاصمة النرويجية عن " اتفاق أوسلو"، والذي تم توقيعه في واشنطن عام 1993م باسم" اتفاق إعلان المبادئ لإقامة حكم ذاتي انتقالي"، وقد نص هذا الاتفاق على تأجيل البحث في قضية مدينة القدس إلى المراحل النهائية من عملية السلام ، في حين اقتصر الاتفاق على إشارة بشأن مشاركة فلسطينيي مدينة القدس في انتخابات الحكم الذاتي وفقاً لاتفاق يتم بين الطرفين.

ورغم مرور الفترة الانتقالية, كما جاء في نص الاتفاقية والتي كان من المفترض أن لا تتجاوز الخمس سنوات، للوصول إلى تسوية دائمة, للبحث في القضايا المؤجلة, ومن ضمنها قضية مدينة القدس, استنادا إلى قراري الأمم المتحدة 242 و 338, إلا انه و رغم مرور ما يقارب الربع قرن من توقيع الاتفاقية عام 1993م, إلا أن الأمور تزداد سوءا و تعقيدا فيما يتعلق بحل قضية مدينة القدس.

إن أهم ما يمكن الإشارة إليه في اتفاقية أوسلو هو نجاح إسرائيل في تأجيل الاهتمام الدولي والإقليمي بوضع مدينة القدس إلى المرحلة النهائية من عملية السلام، وبهذا تم إعطاء الإسرائيليين الوقت الكافي لتنفيذ مخططاتها بالمدينة المقدسة بهدف تهويدها.

إن اتفاق أوسلو لا يلزم السلطات الإسرائيلية بقبول تسوية لوضع المدينة المقدسة، كما أن قرار القرار 242, لم يذكر مدينة القدس بالاسم بل اعتبرت جزءا من الضفة الغربية، وهذا في حد ذاته يعطي سلطات الاحتلال سبباً لتفسير القرار كما يحلو لها، وبما يخدم أطماعها وأهدافها.

إن تأجيل بحث قضية مدينة القدس أتاح الفرصة أمام الإسرائيليين لخلق واقع جديد في المدينة، هدفه عزل مدينة القدس عن الضفة الغربية، وهو الذي تسعى إليه سلطات الاحتلال منذ أن قامت بتكثيف الاستيطان داخل السور بجوار المسجد الأقصى، وبالقرب من كنيسة القيامة والقرى المحيطة بالقدس التي ألحقت بالبلدية مثل :العيزرية، وصور باهر، ومشروع جبل أبو غنيم(مؤسسة الدراسات الفلسطينية, بيروت, www.palestine-studies.org).

المطلب الثاني

مدينة القدس وفق اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994م

بدأت الأردن رحلة التفاوض مع بقية الدول العربية المشاركة بعملية السلام, انطلاقا من مؤتمر مدريد عام 1991م, وقد أسفرت مفاوضاتها المباشرة مع إسرائيل إلى توقيع إعلان واشنطن في تموز عام 1994م, والذي كان الأساس الذي أوصل إلى اتفاقية وادي عربة للسلام مع إسرائيل.

ونتيجة لثبات الجانب الأردني على موقفه في المحافظة على دور الأردن في مدينة القدس, نص البند الثالث من إعلان واشنطن على " أن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص بالأردن في الأماكن الإسلامية في مدينة القدس، وعندما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات".

كان مبرر القيادة الأردنية لهذا النص, أنها لاحظت أن اتفاقية أوسلو, التي تم توقيعها في وقت سابق, قد تركت مسألة مدينة القدس, من ضمن المواضيع المؤجلة, للمرحلة النهائية من عملية السلام, وخشية القيادة الأردنية من أن يترك لإسرائيل الاستفراد بمدينة القدس , وان تخلو المدينة من أي تواجد عربي فيها لذلك كان إصرار القيادة الأردنية على هذا النص .

أدى هذا النص إلى خلق حالة من سوء الفهم بين الأردن و الفلسطينيين, باعتبار من كانت له السيادة على الضفة الغربية وعلى مدينة القدس قبل الاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967م، وبين من آلت إليه حقوق النيابة عن الشعب الفلسطيني بعد قرار الرباط عام 1974م، كما يعني هذا النص كذلك, بما خلقه من حالة الشك لدى الفلسطينيين, في الخشية من احتمالية إن تغلق إسرائيل ملف التفاوض مع الفلسطينيين حول مدينة القدس, عندما أعطت الأردن دورا مميزا في رعاية المقدسات في المدينة (ربابعة, 1999 :286- 287).

إلا أن الأردن سارعت إلى التأكيد على موقفها القاضي بوجوب أن تكون مدينة القدس عاصمة للدولة الفلسطينية بجزئها الشرقي ، وذلك لتفادي حالة سوء الفهم المذكورة، إضافة إلى قيام الحكومة الأردنية بتوضيح أن الدور الأردني من رعايتها للأماكن المقدسة, يأتي من باب الحرص على عدم نشوء فراغ سيادي, يؤدي إلى إلحاق المقدسات الإسلامية في المدينة المقدسة بوزارة الأديان الإسرائيلية ومن ثم الخشية من إضاعتها, حيث أعلنت أن المقدسات وديعة وأمانة في يدها, تسلمها للدولة الفلسطينية عند قيامها وعاصمتها في القدس الشرقية .

وقد أكدت الحكومة الأردنية موقفها بإصدارها في 28 تموز 1994م قرارا يقضي باستمرار المسؤولية على المقدسات الإسلامية، ومما جاء في القرار: انه ونظرا لخصوصية مدينة القدس الخالدة والظروف القاهرة المحيطة بها، واستمرارا للدور الأردني الهاشمي في رعايتها وحماية مقدساتها من أي خطر أو عبث، وخشية من استغلال أي فراغ ينشأ، فإن الحكومة الأردنية، انطلاقا من الولاية الهاشمية الدينية والتاريخية على المقدسات، تقرر استمرار المسؤولية الأردنية القانونية والإدارية على الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية والقضاء الشرعي في القدس الشريف.

وأما ما جاء في المعاهدة الأردنية– الإسرائيلية، فقد نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أنه, ولهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن, تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في مدينة القدس، كما تضمنت المعاهدة كذلك, انه سيمنح كل طرف الطرف الآخر حرية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية (كنعان, 2011 : 177–178).

وحتى لا تؤثر المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية على مستقبل الأراضي الفلسطينية فقد حرص الأردن على تضمين المعاهدة النص الآتي" : يجب أن توضح خرائط الصور الجوية وخرائط الصور الفضائية التي تبين الفاصل بين الأردن والأراضي التي خضعت لسيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967، يجب أن توضح ذلك بشكل مختلف، كما يجب أن يتضمن فهرس الخرائط التحفظ الآتي : "أن هذا الخط عبارة عن الحد الإداري بين الأردن والمنطقة التي خضعت لسيطرة الحكم العسكري عام 1967، وأي تعامل مع هذا الخط يجب أن لا يكون من شأنه المساس بوضع تلك المنطقة ".

خلاصة القول, إن المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية لم تقرر إعادة أي جزء من مدينة القدس الشرقية إلى السيادة الأردنية أو إلى أية سيادة عربية أخرى، وحتى لا تحمل المعاهدة أي وعد بذلك، جاء توضيح الأردن لمنظمة التحرير الفلسطينية, بخصوص رعايتها للأماكن المقدسة, أنه نابع من حرص الأردن على المقدسات من جهة، ولطمأنة المنظمة من عدم وجود أية أطماع للأردن في السيادة على القدس الشرقية, أو على أية أجزاء منها من جهة أخرى .

نتيجة لوضوح الموقف الأردني اتجاه مدينة القدس و اطمئنان السلطة الفلسطينية من هذا الموقف, وكذلك تقديرا للمواقف الأردنية الداعمة للحقوق الفلسطينية لإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها في مدينة القدس, تم توقيع اتفاقية بين الملك عبد الله الثاني والرئيس محمود عباس في31 آذار 2013، أعاد فيها الرئيس عباس التأكيد على أن الملك عبد الله الثاني هو صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف(كنعان, 2011: 191–195).

المطلب الثالث

واقع الدور الأردني في مدينة القدس

كان قيام إسرائيل على الأردن كبيرا ومؤثرا, ولم تتوقف التهديدات الإسرائيلية التي تطال الوجود الأردني, نتيجة للسياسة إسرائيلية التوسعية, ومنها إدعاء إسرائيل ان الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين, حيث استمرت هذه التهديدات إلى المرحلة التي تم فيها توقيع اتفاقية السلام بين الجانبين.

حاول الملك عبد الله منع قيام وطن قومي لليهود في فلسطين, لكن لتأمر بريطانيا مع المنظمات الصهيونية ,أعلن عن قيام دولة إسرائيل عام 1948م, وقد سبق وان شارك الأردنيين في جميع الثورات التي قامت على أرض فلسطين.

بعد نيل الأردن الاستقلال عام 1946م, حاول الملك عبد الله حل المشكلة الفلسطينية سلميا، لكنه لم يتمكن من إقناع العرب حينها بقبول قرار التقسيم مبدئيا, فدخل العرب الحرب عام 1948م, لكن ورغم خسارة الدول العربية, استطاع الجيش الأردني, المكون من ستة آلاف جندي, من الاحتفاظ بالضفة الغربية كاملة بما فيها مدينة القدس بعد معركة باب ألواد.

كان موقف الأردن يقوم على أن قضية فلسطين, لا تخص الفلسطينيين وحدهم, بل أنها تخص العرب جميعا, ونتيجة لنجاح الجيش الأردني في الدفاع عن مدينة القدس الشرقية والضفة الغربية في أثناء الحرب تم قيام الوحدة بين الضفتين 1950.

خلال 19 عاما من الحكم الأردني لمدينة القدس و رغم قصرها، والتي سبقها فترة الانتداب البريطاني للمدينة ثم نكبة عام 1948، تحمل الأردن أعباء الفترتين، وقامت بجهود مكثفة في مدينة القدس تم من خلاله, بناء منشآت حكومية عديدة كالمحافظة والبريد والمسلخ البلدي والاطفائية وبناء مستشفى حكومي, وإقامة شركة الكهرباء, وساوات الأردن مدينة القدس بالعاصمة عمان ، كل ذلك في ظروف كانت الأردن فيه لا تزال دولة ناشئة حديثة العهد بالاستقلال(المجالي,2003: 75–77).

وقد استقبلت مدينة القدس نتيجة لحرب عام 1948 , لاجئي 38 قرية من قرى المدينة، بالإضافة للاجئي 10 أحياء من مدينة القدس الغربية التي احتلتها إسرائيل, حيث بلغ مجموعهم ما يقرب الخمسين ألف مواطن, أصبحوا من مسؤولية الأردن, وعاملتهم الأردن على أساس أنهم مواطنين أردنيين, وغدا الكثير منهم يتمتع بالجنسية الأردنية .

جاءت حرب حزيران سنة 1967م بآثارها الرهيبة, حيث وقعت مدينة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي, وبدأت إسرائيل بتنفيذ سياسة ممنهجة لتهويد المدينة, بدأتها بالاستيلاء على حي المغاربة وقامت

بهدمه, ثم اصدر الكنيست الإسرائيلي قرارا يقضي بضم مدينة القدس المحتلة إلى دولة إسرائيل سياسيا وإداريا في 1967/6/27م, ثم القانون الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي بجعل مدينة القدس عاصمة لإسرائيل في 30 تموز عام 1980م, ولا تزال سلطات الاحتلال تمارس سياستها بالاستيلاء على الأراضي العربية في مدينة القدس, وتبني المستوطنات, وتعمل على تهجير أهلها .

كانت السياسة الخارجية الأردنية تستند في تعاملها مع قضية احتلال مدينة القدس, باعتبارها والضفة الغربية, جزء محتل من أرضها, وقد مارست دورا مهما في إصدار عددا من القرارات الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن واليونسكو, والتي تعلن عن عدم شرعية احتلال إسرائيل للمدينة, وبطلان إجراءات ضمها لها, أو قرار إعلانها عاصمة لها , كما اتخذت هذه الهيئات, الكثير من القرارات ضد السياسات و الممارسات الإسرائيلي سوءا في مدينة القدس أو في الضفة الغربية عموما.

قام الأردن, والتزاما بقرار القمة العربي عام 1974م, ثم بعد انطلاق الانتفاضة في الأراضي المحتلة وقطاع غزة عام 1987, بإعلان قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988م, واستثناء مدينة القدس من هذا القرار, خشية من الأردن أن يقع فراغ سيادي يمكّن إسرائيل من التصرف بالمقدسات في المدينة و الاعتداء عليها(التل,1986 : 34-37) .

وعند انطلاق عملية السلام, وفر الأردن الغطاء السياسي للوفد الفلسطيني, تعبيرا عن دعم الأردن للموقف الفلسطيني المطالب لحقوقه المشروعة في الأرض المحتلة , حيث أدت عملية السلام إلى توقيع اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة, حيث تضمنت الأخيرة اعتراف إسرائيل بالدور الأردني على المقدسات في مدينة القدس.

تقوم الأردن بدورها, سياسيا ودبلوماسيا بالدفاع عن المقدسات في مدينة القدس ضد سياسات و أطماع إسرائيل في المدينة, وقد حققت الأردن نجاحات, ولو بدت محدودة, في عدد من القضايا كان اخرها في طريق باب المغاربة, والذي كان جزء منه تعبير عن صراع إرادات بين سلطات الاحتلال و الأردن في مسألة مدينة القدس(ابو جابرواخرون, 2002 : 92- 96)

وأما على صعيد الاعمار, فلم يتوقف الهاشميون عن رعاية وإعمار المقدسات في مدينة القدس منذ عام 1924, عندما تبرع الشريف حسين للمجلس الإسلامي الأعلى في مدينة القدس, بمبلغ 38 ألف دينار ذهبية, لترميم قبة الصخرة المشرفة, والذي استمر العمل بها مدة ست سنوات, وهو ما اطلق عليه

الاعمار الهاشمي الأول, كما تضمن هذا الاعمار جهود الملك عبد الله في إزالة آثار الحرب التي تعرض لها المسجد الأقصى نتيجة لحرب 1948رغم ضعف إمكانيات الأردن ذلك الوقت.

وفي عهد الملك حسين, تم في الفترة 1954-1964 الاعمار الهاشمي الثاني, بعد إنشاء لجنة اعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة عام 1954, التي أشرفت على هذا الاعمار, وقد اشتمل على اعمار مبنى المسجد الأقصى, بترميم جدرانه وأعمدته وشبابيكه, وكذلك اعمار مسجد قبة الصخرة, باستبدال القبة الداخلية الخشبية بقبة من الألمنيوم المذهب, وإعادة تكسية القبة من الخارج بالألمنيوم المذهب.

وعلى إثر الحريق, الذي أشعله احد المتطرفين الصهاينة في 1969/8/21 بالمسجد الأقصى, والذي أتى على معظم البناء الداخلي للمسجد, بادرت الحكومة الأردنية, بتوجيه من الملك حسين, إلى رصد المخصصات اللازمة لإزالة آثار ذلك الحريق, لتعيد ترميم المسجد الأقصى, والذي استمر العمل به إلى عام 1987.

أما الأعمار الهاشمي الثالث للمسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة فتم خلال 1992-1994, وكان أهم ما تم خلاله, تكسيه قبة الصخرة المشرفة بألواح النحاس المذهبة وتكسيه أروقة القبة المشرفة بمادة الرصاص, وتم دفع جل تكاليفه, من الحساب الخاص للملك حسين(العبادي,2000 :86 -125).

أما الاعمار الهاشمي الخامس في الفترة 1999-2007, فأهم ما تم خلاله, إعادة بناء منبر صلاح الدين, حيث تم وضعه في المسجد عام 2007.

وبعد توقيع معاهدة وادي عربة, استفادت الأردن من المادة التاسعة الواردة في الاتفاقية, والذي حتَم على إسرائيل أن تحترم بموجبها, الدور الأردني في رعاية المقدسات في مدينة القدس, حيث تقوم الأردن بمتابعة جهودها المتواصلة من خلال أجهزة الأوقاف الإسلامية الموجودة في مدينة القدس القديمة, التي تتبع للحكومة الأردنية, وتقوم بالإشراف على المقدسات الإسلامية فيها.

كما تحرص الأردن على متابعة التجاوزات والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة التي تمارسها سلطات الاحتلال على المقدسات في المدينة .

وتمارس الأردن ذلك, سواء من خلال وسائل الضغط السياسية, بكشف الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس, أمام الدول المؤثرة كالولايات المتحدة و أوروبا, وأمام الرأي العام العالمي,

كما تقوم الأردن بنقل هذه الاعتداءات إلى جامعة الدول العربية وأجهزتها, والى منظمة التعاون الإسلامي, من اجل حشد الدعم, للضغط على سلطات الاحتلال لوقف اعتداءاتها والحد منها (الهزايمة, 1999 :283).

كما تقوم الأردن, ومن خلال طلب تدخل المؤسسات الدولية المعنية كاليونسكو ولجنة التراث العالمي, التي ومن خلال الجهود الأردنية, قامت بإصدار عدد من القرارات الهامة التي تتعلق بالمحافظة على المسجد الأقصى, ومنها قرار اليونسكو في شهر أيلول عام 1981, بعد أن قامت الأردن بتقديم ملف كامل إلى اليونسكو, والذي تم بموجبه, الموافقة على إدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها, على لائحة التراث العالمي, بحيث لا يحق لأي جهة أن تعبث في مقدسات المدينة وآثارها أو أن تغير في معالمها , وبذلك تصبح اليونسكو, وبموجب ميثاقها, ملزمة في تقديم المساعدات الفنية والمادية, للحفاظ على تراث مدينة القدس (نجم,1982 : 53-54) .

كما تقوم الأردن وبالوسائل الدبلوماسية, بالضغط على الجانب الإسرائيلي للتوقف أو الحد من التجاوزات التي تقوم فيها سلطات الاحتلال أو المجموعات المتطرفة ضد المقدسات في مدينة القدس.

ومن الأمثلة على الجهود الأردنية, واستطاعتها في الحد من تجاوزات السلطات الاسرائيلة و اعتداءاتها على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس, نجاح الأردن في وقف ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلة في جسر باب المغاربة, احد أبواب الحرم القدسي المؤدي إلى المسجد الأقصى, وتمكنها من خلال اليونسكو, في تعطيل تنفيذ إسرائيل مشروعها, بعد تمكنها من تقديم تصميم أردني لإعادة الطريق, إلى منظمة اليونسكو, يراعي الحقوق العربية ويضمن المحافظة على الآثار الإسلامية الموجودة في الموقع , والتي كانت نية إسرائيل تهدف إلى إزالتها, في حال أن نفذت إسرائيل مشروعها (كنعان, 2011: 119-120).

وقد عبر عن تذمر إسرائيل من الدور الأردني في رعايتها للمقدسات في مدينة القدس, ما طالب به احد أعضاء الكنيست الإسرائيلي بإلغاء الرعاية الأردنية, وإحلال سلطة الاحتلال مكانها (جريدة الدستور,العدد 17168 : 2014/2/26).

المبحث الثاني

الولاية الدينية الأردنية على المقدسات في مدينة القدس

أخذت مدينة القدس قدسيتها بسبب معراج الرسول محمد صلى الله عليه وسلم منها إلى السموات العلى، حيث تضم مدينة القدس الشرقية أهم المقدسات الإسلامية وأَجلُّها قدراً، ففيها الحرم القدسي الشريف الذي يحتوي مسجدين هما المسجد القبلي ومسجد قبة الصخرة, كما وتضم أضرحة كثيرة للأنبياء والأولياء والصالحين، وتراثاً معمارياً إسلامياً من المدارس والسبل والزوايا والأسواق والمكتبات.

وتعد قبة الصخرة, أحد أبرز معالم المعجزة الخالدة للرسول عليه الصلاة والسلام في رحلة الإسراء والمعراج، التي أتمّ بناءها الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان سنة 691, وتعد حادثة الإسراء والمعراج مناسبة إسلامية عالمية تصادف في السابع والعشرين من شهر رجب من كل سنة هجرية.

أما الركن الآخر من أركان الحرم الشريف, فهو المسجد الأقصى الذي أسس مصلَاه في أيام الخليفة عمر بن الخطاب، والذي أقيمت قبة الصخرة إلى جانبه بعد ذلك.

أوجدت الأردن بقيادته الهاشمية علاقة شرعية وأخلاقية مع مدينة القدس والمقدسات الإسلامية فيها,التي كانت مهوى أفئدة ألمسلمين، وكان حالهم مع مدينة القدس, أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين, متلازما مع التأكيد دوما على تبني الهاشميين لرسالتهم التي ناضلوا من اجلها,خاصة بعد انطلاق الثورة العربية الكبرى, ومع قيام الدولة الأردنية ظلت الولاية الهاشمية على المقدسات العربية والإسلامية في مدينة القدس بمساجدها وكنائسها.

ازداد الارتباط بين الأردن بقيادته الهاشمية وبين مدينة القدس, بعد قرار الوحدة بين الضفتين عام 1950, حيث أولت الأردن كل رعاية وعناية بالمدينة ومقدساتها, إلى أن قامت إسرائيل باحتلال المدينة عام 1967, حيث سارعت إلى تنفيذ خططها الساعية إلى تهويد المدينة و اعتبارها جزء ، الأمر الذي رأت فيه القيادة السياسية الأردنية خطراً على المدينة ومستقبلها.

واصلت الأردن, ولا تزال, مهامها في المحافظة على الأوقاف و الشؤون الإسلامية في مدينة القدس, من خلال أجهزة الأوقاف و المحاكم الشرعية المرتبطة إداريا وقانونيا و ماليا بأجهزة الحكومة الأردنية , وذلك انطلاقا من ولاية القيادة الهاشمية الأردنية الدينية على مقدسات المدينة.

ويتناول المبحث الثاني, الولاية الدينية الأردنية على المقدسات, من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : الولاية الدينية الأردنية على مدينة القدس.

المطلب الثاني : الأجهزة الأردنية المعنية بمدينة القدس.

المطلب الثالث : مستقبل مدينة القدس.

المطلب الأول

الولاية الدينية الأردنية على مدينة القدس

يمكن اعتبار التحول الأردني إلى موضوع الولاية الدينية على المقدسات في مدينة القدس، هو التحول الأبرز في الرؤية والسلوك السياسي الأردنيين تجاه مدينة القدس, وذلك من خلال المبدأ الذي أطلقه الملك حسين والقاضي بأنه : "لا سيادة على مدينة القدس إلا لله".

وقد تحددت الرؤية الأردنية لمفهوم هذه الولاية, بأنها تعني إشراك جميع المؤمنين من أتباع الرسالات السماوية الثلاث داخل أسوار مدينة القدس القديمة في هذه الولاية, بحيث تمارس الأردن, بما اسماه الأمير الحسن بن طلال, "السلطة "المعنوية" أو خدمة "السلطة المعنوية" التي يزاولها الأردن في رعايته للمقدسات في مدينة القدس القديمة في ظل الاحتلال الإسرائيلي لها, وهو ما يوجب على إبقاء مدينة القدس رمزا للسلام ومفتوحة لجميع الأديان، ويجب أن لا تصبح عاصمة تخص أتباع دين وشعب واحد, على حساب اصحاب الديانات و الشعوب الأخرى, وقد أعلنت الأردن أنها متمسكة بدورها التاريخي الخاص في الأماكن المقدسة الإسلامية في مدينة القدس فيها, بموجب تاريخ علاقتها وحجم رعايتها لمقدسات المدينة, وبموجب المواد والنصوص الواردة في كل من إعلان واشنطن واتفاقية وادي عربة مع إسرائيل التي تعترف للأردن بهذا الدور.

ولا يزال الموقف الأردني يعتبر أن مدينة القدس الشرقية, هي جز لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967, وهو الموقف الذي تدعمه أحكام القانون الدولي و الاتفاقيات الدولية, وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة, وهي تعتبر أن القرارات الإسرائيلية بضم المدينة إلى السيادة الإسرائيلية واعتبارها عاصمة لها, باطلة ولاغيه.

وقد أعلنت الأردن, مرارا, عن استعدادها لنقل مسؤولياتها إلى الدولة الفلسطينية, عند قيامها, وان دافعها بالتمسك بهذا الدور, هو خشيتها من نشوء فراغ قانوني قد تستغله إسرائيل (كنعان, 2011:137 – 143).

ومما يمكن استنتاجه, أن الموقف الأردني يتعامل مع قضية مدينة القدس وفق شقين:

1- سيادة دينية:

أي أن مدينة القدس القديمة, تشكل وحدة دينية متكاملة، لا يجوز المساس بهذه الوحدة أو تجزئتها، ويؤكد الأردن على أن تكون المدينة مفتوحة لجميع أتباع الديانات السماوية الثلاث,

وان الأردن, بهذا الخصوص, لا يقبل التخلي عن مسؤوليته أو أن يتنازل لإسرائيل عن دوره وولايته, أو أن يتنازل عن الهوية العربية الإسلامية إلا لهوية عربية فلسطينية .

2 – سيادة سياسية:

أي أن مدينة القدس الشرقية, المحتلة بالكامل منذ العدوان الإسرائيلي في حرب حزيران عام 1967، والتي تعتبرها إسرائيل, بحكم الواقع, جزء من عاصمتها الموحدة والأبدية، يمكن أن تكون في شطرها الشرقي عاصمة للدولة الفلسطينية، حيث يعد شطرها الغربي عاصمة لإسرائيل.

حيث يدعو الأردن إلى التعامل مع مدينة القدس وفقا للقرارات الدولية الصادرة بحقها، بوصفها جزء من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967م, التي يعالجها قراري مجلس الأمن 242 و 338.

وقد أعلن رئيس الوزراء الأردني في 1999/8/30 "أن الأردن مستعد للتخلي عن الإشراف على الأماكن المقدسة في مدينة القدس, بعد إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها في مدينة القدس, إذا رغب الفلسطينيون بذلك (أبو جابر وآخرون،2002: 65).

واستنادا لهذه الولاية, فقد واصلت الحكومة الأردنية مهامها في المحافظة على الأوقاف والمقدسات الإسلامية في المدينة المقدسة، كما وواصلت لجنة اعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة أعمالها، وظلت أجهزة الأوقاف والمحاكم الشرعية مرتبطة بأجهزة الحكومة الأردنية إداريا وقانونيا وماليا.

وقد شكل توقيع الملك عبدالله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس, على اتفاقية "الوصاية الهاشمية الأردنية على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس ورعايتها وإعمارها" في عمان بتاريخ 2013/5/4, ما يؤكد على الاعتراف بالدور الأردني المتواصل في مدينة القدس, وكذلك التأكيد على أهمية الدور الأردني في رعاية المقدسات فيها, كونها جاءت في الوقت الذي لا تزال تتعرض فيه المقدسات في مدينة القدس, لحملة من الاعتداءات المتكررة من قبل المتطرفين الصهاينة, كما انتهزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي, فرصة انشغال العالم والمجتمع الدولي ودول المنطقة, بأحداث ما اطلق عليه بالربيع العربي, بالإعلان عن نيتها, باقتسام المسجد الأقصى زمنيا ومكانيا
. (2014 /10/17) www.aljazeera.net

المطلب الثاني

الأجهزة الأردنية المعنية بمدينة القدس

بعد قرار الأردن فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية, استثنت الأردن عدد من الأجهزة الأردنية العاملة في مدينة القدس من ذلك القرار, خشية من الأردن على المقدسات من الأطماع الإسرائيلية, ولأهمية هذه المقدسات للعرب والمسلمين.

وكان نظام إلغاء الأجهزة الحكومية في الضفة الغربية الذي صدر سنة 1988 بقرار من الملك حسين, قد استثنى في المادة الثانية /ب منه, كل من المديريات و الأقسام والفروع و الشعب التابعة لكل من وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ودائرة قاضي القضاة العاملة في كل الضفة الغربية حتى تاريخ 1994/10/1 حيث اقتصرت مهامها من ذلك التاريخ, في مدينة القدس فقط .

وتاليا نعدد المهام المكلفة فيها هذه الأجهزة في مدينة القدس:

أولا : الدائرة العامة للأوقاف التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية :

يبلغ عدد موظفي هذه الدائرة بما يزيد عن 570 موظف, منهم 170حارس للمسجد الأقصى, تقوم بالأشراف على مساجد مدينة الأقصى التي يزيد عددها على 100 مسجد, كما تقوم برعايتها وصيانتها وتنظيم الوعظ والإرشاد فيها, حيث يأتي المسجد الأقصى, بمعالمه الخالدة, على رأس اهتماماتها, كالمسجد القبلي وقبة الصخرة والأسوار المحيطة بالمسجد, والمساطب والزوايا والتكايا والمقابر, حيث تقوم الدائرة, و بالتنسيق مع كل من لجنة اعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة و مع الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة, بالإشراف و متابعة الإعمارات التي تتم للمقدسات في المدينة, كما تختص الدائرة بالإدارة والإشراف على الأملاك الوقفية في مدينة القدس بأنواعها المختلفة, سواء كانت الأوقاف الخيرية أو الذرية, والتي تزيد نسبتها عن 50% من الأملاك في مدينة القدس حيث يتم إدارتها وترميمها وصيانتها واستثمارها والإشراف عليها والمحافظة على ديمومتها وتأجيرها .

في مجال التربية والتعليم في مدينة القدس حيث أنشأت الدائرة, المدارس الشرعية التي تقوم بتدريس طلابها العلوم الشرعية إضافة إلى منهاج وزارة التربية والتعليم الأردنية ومن ابرز هذه المدارس ثانوية الأقصى الشرعية بفرعيها (البنين والبنات),كذلك فإن مدارس التربية والتعليم في القدس تعمل تحت مظلة الأوقاف الإسلامية، التي يبلغ عددها 40 مدرسة وكلية .

كما تعنى دائرة الأوقاف كذلك بالمتحف الإسلامي في المسجد الأقصى, الذي تعكس موجداته, تاريخ المدينة العربي و الإسلامي, كما يحتوي المسجد على ثلاث مكتبات تحتوي على العديد من المؤلفات و المخطوطات النادرة, كما قامت الدائرة بإنشاء مركز لترميم المخطوطات الموجودة بمكتبات المسجد بدعم من الأردن.

قامت دائرة الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس وبالتنسيق مع جامعة القدس, بتنفيذ وقفية الملك عبد الله الثاني بإنشاء الكرسي المكتمل لدراسة فكر الإمام الغزالي في المسجد.

تقوم الدائرة بإعداد المذكرات والتقارير الخاصة بالاعتداءات والانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس وبيان أثارها ومخاطرها إلى السلطات الأردنية(م.العبادي, ملحق مجلة هدي الإسلام, 14 –19)

ثانيا: القضاء الشرعي :

نظرا لارتباط القضاء الشرعي بالأمور المختصة بالأوقاف الإسلامية التي تشكل 50% من الأملاك في مدينة القدس القديمة, وخوفا من تدخل وزارة الأديان الإسرائيلية في شؤون الأوقاف الإسلامية كذلك لحاجة المسلمين في البت في مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بهم, حرص الأردن على إبقاء القضاء الشرعي في مدينة القدس.

وقد أبقى الأردن على المحكمتين الشرعيتين الابتدائية والاستئنافية في مدينة القدس, حيث يتبعان القضاء الشرعي الأردني في كل ما يتعلق بهما (الموقع الالكتروني لدائرة قاضي القضاة,) .www.sjd.gov.jo

ثالثا : اللجنة الملكية لشؤون القدس :

تشكلت اللجنة الملكية لشؤون القدس عام1971, ثم تم إعادة تشكيلها في 1994/1/8 برئاسة الأمير الحسن بن طلال وعضوية ثلاث وعشرين شخصية عربية وإسلامية وأردنية, وهي تهدف إلى تحقيق عدد من المهام الموكلة بها, ومنها تجميع الوثائق والمخطوطات والكتب والمراجع عن تاريخ مدينة القدس, تجميع المعلومات اليومية عن سياسات إسرائيل الهادفة إلى تهويد مدينة القدس وكشفها, والقيام بإعداد الدراسات عن عروبة مدينة القدس, وكذلك إعداد الدراسات, عن وجهات النظر, التي تعبر عن السياسية العربية والدولية المتعلقة بمدينة القدس, وإبراز وجهة النظر الأردنية حول قضية مدينة القدس, محليا وإقليميا وعالميا, واعتماد اسلم الطرق والوسائل الفعالة لمكافحة الدعاية الإسرائيلية حول

مدينة القدس وفق إمكانيات الأردن, كذلك تقديم المشورة لصاحب القرار الأردني,فيما يتعلق برسم السياسة الأردنية وشرح وجهة نظرها في موضوع مدينة القدس.

تشارك اللجنة في العديد من اللجان والمنظمات الرسمية والأهلية, المعنية بمدينة القدس, ومن اهمها, الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة, لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة, المؤتمر العام الإسلامي العام لبيت المقدس, مجلس امناء مؤسسة القدس الدولية, وغيرها من المنظمات. (الموقع الالكتروني للجنة الملكية لشؤون القدس, www.rcja.org.jo).

أما اللجان التي تختص بالاعمارات التي تتم للمقدسات الإسلامية في مدينة القدس, فهي كما يلي :

1. لجنة اعمار المسجد الأقصى المبارك و الصخرة المشرفة : تشكلت هذه اللجنة, وفق قانون خاص أصدره الملك حسين سنة 1954, بعيد توليه سلطاته الدستورية ملكا على الأردن, حيث تتولى تعمير وترميم وإصلاح المسجد الأقصى والصخرة المشرفة, والإشراف على جميع المشتريات اللازمة بما يحقق مصلحة الوقف, ويرأس الجنة وزير الأوقاف والشؤون و المقدسات الإسلامية, ويبلغ عدد موظفي اللجنة 45 مهندسا وفنيا.
2. الصندوق الأردني الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة: الذي أنشئ بقانون عام 2007, يهدف إلى توفير التمويل اللازم لمشاريع الاعمار الخاصة بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة, لضمان استمرارية أعمال الرعاية والصيانة فيهما.

المطلب الثالث

مستقبل الدور الاردني في مدينة القدس

ان الحديث عن مستقبل الدور الاردني في مدينة القدس يستدعي الفصل بين البعد الديني والبعد السياسي المتعلق بمدينة القدس، وذلك عند الحديث عن البلدة القديمة في المدينة, وما تشمله من أماكن مقدسة لكافة الديانات السماوية الثلاث.

على مستوى البعد السياسي, تطور الموقف الاردني تجاه مدينة القدس, مع تطور احداث القضية الفلسطينية والتغيرات التي طرأت عليها, وذلك منذ قرار الوحدة عام 1950م.

ففي زمن الوحدة, اعتبرت الاردن مدينة القدس العاصمة الروحية لها, وأولتها العناية التي تستحقها, ومنحت ابناء المدينة وعموم ابناء الضفة الغربية, الجنسية الاردنية, واصبحوا مواطنين اردنيين كاملي الحقوق, وتم تشكيل مجلس الامة الاردني, بشقيه الاعيان والنواب, وكذلك الحكومة, مناصفة بين ابناء الضفتين.

بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية ومدينة القدس, كان الموقف السياسي الاردني يقوم على المطالبة بأنسحاب الاحتلال الاسرائيلي من الضفة الغربية وعلى رأسها مدينة القدس الشرقية, واعادة سيادتها عليها, باعتبار انها ارض تتبع السيادة الاردنية عند وقوع الاحتلال, وتطبيق قراري مجلس الامن 242 و 338, وقد صرح الملك حسين عام 1969, انه لا يمكن تصور أي تسوية لا تشمل عودة القسم العربي من مدينة القدس الى الاردن بما في ذلك جميع الاماكن المقدسة(محافظة, 1988, ج3 : 84).

بدأ الحال بالتغير التدريجي على الموقف الاردني تجاه القضية الفلسطينية, ومواقفه حيال الضفة الغربية المحتلة, مع استمرار دوره في مدينة القدس, وذلك بعد موافقة الاردن على قرار القمة العربي في الرباط عام 1974, القاضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية, الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني, لكن حدث نوع من التنافس بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بالجهة الممثلة بالتعامل مع الاراضي العربية المحتلة عام 1967, رغم محاولة الملك حسين تلبية واستيعاب طموحات الشعب الفلسطيني, ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية, باقامة كيان سياسي لهم, باعلانه مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972, الا ان هذا المشروع لم يجد استجابة له, خصوصا من

منظمة التحرير الفلسطينية, واستمرت هذه المواقف بين شد وجذب بينهما, الى حين انطلاق احداث الانتفاضة الاولى عام 1987 .

بعد تزايد الضغوطات اثر الانتفاضة, قرر الملك حسين عام 1988 فك الارتباط القانوني والاداري بين الاردن والضفة الغربية , الا انه استثنى مدينة القدس من هذا القرار, وقد اوضح البيان الذي صدر عن الحكومة الأردنية عقب قرار فك الارتباط, إن مدينة القدس أرض عربية إسلامية تم احتلالها عام 1967, كجزء من الأراضي الأردنية, وينطبق عليها ما ينطبق على الأراضي العربية المشمولة بقراري مجلس الأمن رقم 242و338, كذلك ولتمكين الشعب العربي الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني, اتخذت الأردن قرارها بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية (العرقان, 2002: 121) .

وقد بررت الاردن استثناء الأوقاف والمقدسات الإسلامية, وكذلك المحاكم الشرعية من هذا القرار, لأعتبارات عديدة, كان اهمها, اصرار الأردن على إستمرار الدور الهاشمي في رعاية هذه الأماكن المقدسة, وكذلك حماية لها من الوقوع مباشرة تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلية, وان من صالح هذه المقدسات ابقاء الوجود الاردني فيها.

بعد انطلاق عملية السلام عام 1991, اصبح الموقف الاردني اكثر وضوحا, في التركيز على مسألة الولاية الدينية للهاشميين على المقدسات في مدينة القدس, مع استمراره في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني, من خلال مطالبته بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة عام 1967 واقامة الدولة الفلسطينية المستقله وعاصمتها في مدينة القدس الشرقية.

وبخصوص مدينة القدس استطاعت الاردن ان تضمن المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية عام 1994 بندا ينص على الاعتراف بالدور الأردني في مدينة القدس, كما تضمنت الاتفاقية, انه وعندما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها, فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في المقدسات (موقع الجزيرة نت الالكتروني, www.aljazeera.net , تاريخ2004/10/3).

يمكن اعتبار حديث الملك عبد الله الثاني لجريدة الدستور الاردنية في 2008/1/23,المعبر عن الموقف الواضح للأردن, الذي يحدد الرؤيا الاردنية سواء تجاه القضية الفلسطينية عموما او تجاه مدينة القدس تحديدا, بإن الاردن تعتبر أن القضية الفلسطينية, هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي بكل ما يحمل ذلك من معان، وقضية مدينة القدس, هي القضية الأهم والأبرز في النزاع, لما لها من مكانة وقدسية لدى الهاشميين بشكل خاص، ولدى كل عربي ومسلم بشكل عام.

اما على صعيد البعد الديني, فالأردن تعتبر أن مسؤولية الحفاظ على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس, هي أمانة تاريخية, تلتزم الاردن بها حتى تتحرر من الاحتلال, وان أي مساس بهويتها العربية والإسلامية, وأي محاولة لتغيير هذه الهوية مرفوضة بالكامل، حيث اكد الملك عبد الله الثاني في حديثه المذكور على التأكيد, مرة أخرى, على أن السيادة على المقدسات في المدينة, هي لله, وانها مسؤولية أردنية ستحتفظ بها, لحماية المسجد الأقصى وسائر الأماكن المقدسة في مدينة القدس, حتى الوصول الى اتفاق حول القضايا المؤجلة, والتي على رأسها قضية مدينة القدس, وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها في مدينة القدس, حيث اكد الملك على ضرورة أن يكون للأردن, دور في مفاوضات الوضع النهائي في المواضيع التي تخص كلا من مدينة القدس واللاجئين والمياه والحدود، لان هذه المواضيع تمس الأمن الوطني الاردني, كما وان لها مساس مباشر بسياسية الأردن والقيادة الهاشمية تجاه مدينة القدس خصوصا, وبالقضية الفلسطينية عموما (صحيفة الدستور, 23 كانون الثاني 2008) .

ويمكن اجمال مستقبل الدور الإردني في مدينة القدس بما يلي:

1 – ان مستقبل الدور الاردني مبني على الاستمرار بالموقف الواضح والثابت والمبدئي، من مدينة القدس الشرقية باعتبارها جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وينطبق عليها القرارين (242) و (338), اللذان كانا اساسا لعملية السلام, واستمرار الأردن برفض السيادة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة فيها, وانها أرض عربية محتلة يجب ان تعود إلى السيادة العربية (كنعان, 2011 :21).

2- الاستمرار برفض السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس الشرقية وعلى الأماكن المقدسة فيها, والأردن يدعم المطالب الفلسطينية بأن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة, وبذلك يمكن ان تكون مدينة القدس عاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

3 – ان أي مستقبل لسلام ثابت ومستقر بين العرب و إسرائيل, يوجب الفصل بين البعد الديني والبعد السياسي لمدينة القدس، فيما يتعلق تحديدا بالبلدة القديمة فيها, بما تشمله من أماكن مقدسة لجميع اتباع الديانات، وانها يمكن ان تكون عامل التقاء تجمعهم, عند مفاوضات الوضع النهائي بموضوع المدينة, فهي مدينة مقدسة لجميع الأديان, يجب ان لا تكون عاصمة لشعب واحد على حساب الآخرين(بن طلال, 1980 : 32).

4- المحافظة على إستمرار الدور الأردني الهاشمي في رعاية المقدسات في مدينة القدس, وان مشكلة الأماكن المقدسة يجب ان تحل عن طريق الحوار بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث, في ظل ان لا سيادة على الأماكن المقدسة الا لله, فالأردن ملتزم بعملية السلام, حيث تقوم سياسته الخارجية على دعم الجهود السياسية, للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية من خلال المفاوضات (الشناق, 2000 :19-20).

5 – التأكيد على ضرورة أن يكون للاردن دور في مفاوضات الوضع النهائي في مواضيع الأماكن المقدسة في مدينة القدس واللاجئين والمياه والحدود, خصوصا ان اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل, نصت على ان يكون للاردن دور في مسائل الأماكن المقدسة في مدينة القدس والمياه والحدود واللأجئين,وذلك عند إجراء مفاوضات الوضع النهائي, حيث يعتبر الأردن ان تلك القضايا, تدخل في مسألة امنه الوطني واستقراره, لا يمكنه التغاضي عنها(جريدة الدستور 2013/6/10) .

الفصل الخامس

الفصل الخامس

اولا : الخاتمة

رغم مرور 67 عام على بدء القضية الفلسطينية, في واحدة من أكثر قضايا العصر الحديث التي طالها الظلم والغبن, الذي وقع فيها على الشعب العربي من قبل القوى العظمى, خصوصا بريطانيا ابتدأ, ثم الولايات المتحدة لاحقا, التي قامت في تمكين شتات الصهاينة, عسكريا وسياسيا واقتصاديا, في إقامة دولتهم الغاصبة على ارض فلسطين على حساب الشعب العربي فيها, لا تزال تطوراتها تنتقل من سيء إلى أسوأ .

كما أن جزء كبير من أسباب استمرار المأساة, يقع على عاتق العرب, لسوء إدارتهم, وعدم قدرتهم على تقدير الواقع, وغلبة العاطفة على لغة العقل, في تعاطيهم مع تطورات القضية الفلسطينية, حتى وصل الأمر إلى اتهام من يدعو, من بينهم, إلى تغليب المنطق بالخيانة, مما أدى إلى ضياع المزيد من الأرض, وتشريد الكثير من أهلها .

كما انه ورغم اعتبار العرب, أن ما وقع في اتفاقية سايكس بيكو, مؤامرة حيكت ضدهم, وإنها قامت بتقسيم الإقليم العربي إلى دويلات, حتى إنهم قاموا بتدريس ذلك في مناهج الكتب الوطنية في بلدانهم, إلا أنهم, وعلى ارض الواقع, كرسوا نتائجها وحققوا أهدافها, بالتشتت والتنافس, لتحقيق المصالح الضيقة لهذه الدول على حساب قضاياهم القومية الأساسية, كالقضية الفلسطينية.

تعتبر قضية مدينة القدس عنونا لكل ذلك, فرغم حجم الأطماع الصهيونية فيها, وسعيها المتواصل للاستيلاء على أراضيها وتهويدها والاعتداء على مقدساتها, كان همَ عدد من الدول العربية, في مراحل

الصراع الدقيقة, في إبعاد الأردن عن القيام بدورها في المحافظة عليها, بل وصل الأمر إلى اتهامها واتهام وجودها بالإعتداء, حتى ضاعت المدينة وضاع معها الكثير من الأراضي العربية.

في مرحلة السلام, لازم العرب سوء الإدارة, في التعامل مع عملية المفاوضات مع إسرائيل, وأدت موافقتهم على الدخول في مسارات منفصلة في التفاوض, إلى تشتيت قدراتهم, ووصل الأمر إلى التنافس فيما بينهم للوصول إلى اتفاقيات سلام مع إسرائيل قبل الأطراف الأخرى, مما أدى إلى تأجيل حل مسائل أساسية, وعلى رأسها قضية مدينة القدس إلى مراحل لاحقة, لتثبت الأيام أن ذلك كان في صالح إسرائيل, لتحقيق أطماعها في المدينة, وقد تخلصت من الضغوط ,التي كانت تمارس عليها قبل الوصول إلى اتفاقيات السلام, من قبل دول العالم والمنظمات الدولية والرأي العام العالمي.

تعاملت الأردن مع مدينة القدس, باعتبار ما تمثله المدينة, من أهمية دينية وقومية لدى العرب والمسلمين, في أنها المدينة الإسلامية الثالثة في الأهمية عند المسلمين, بما تحتويه من مقدسات خالدة, ولتاريخها العربي الممتد منذ نشأتها قبل ما يقارب الخمسة الأف عام, تعرضت خلاله إلى الكثير من المآسي, وكانت عنوانا للأطماع التي تجتاح الإقليم العربي, وما بذله العرب للدفاع عنها وحمايتها وإعادتها لحوزتهم مرات عديدة .

ومن اجل اختبار صحة فرضية الدراسة والتي مفادها: ان السياسة الأردنية, ترجع في حفاضها على على مدينة القدس, كجزء من ميراثها العربي والأسلامي, فقد قامت الدراسة بالأجابة على الأسئلة التي وضعت لإثبات صحتها من خلال الفصول التي عالجت هذه الدراسة.

حيث تم دراسة اهمية مدينة القدس بالنسبة للعرب والمسلمين ومكانتها عندهم ,وقد تم البدء بدراسة تاريخ المدينة, منذ إنشاءها, امتدادا لتاريخها في العهود الإسلامية, وصولا إلى التاريخ الحديث, ثم تم

بيان أهمية مدينة القدس عند العرب والمسلمين, ودراسة ما تواجهه المدينة من سياسة التهويد التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي: الأطماع والتاريخ والإجراءات .

كما تم دراسة منطلقات موقف الأردن من مدينة القدس وسياستها تجاهها, وكذلك دراسة سياسة الأردن نحو المدينة قبل عام 1967 وما بعدها, ثم بعد قرار فك الإرتباط عام 1988.

ثم قامت الدراسة ببيان مستقبل الدور الأردني في مدينة القدس, باستعراض موقع مدينة القدس في معاهدات السلام, المصرية والفلسطينية والأردنية مع إسرائيل, وماهية واقع الدور الأردني في مدينة القدس, ودراسة الولاية الدينية الأردنية الهاشمية عليها, والأجهزة الأردنية المعنية بمدينة القدس, وما مستقبل هذا الدور, وصولا الى نتائج الدراسة وتوصياتها.

وقد تم اثبات صحة فرضية الدراسة, بأن التراث العربي والإسلامي كان الجزء المؤثر الذي ترجع بسببها السياسة الأردنية, في حفاظها على مدينة القدس ومقدساتها.

ثانيا : النتائج

1. إن الأحوال السياسية في بلاد الشام, والتي لا تزال تعاني دوله منها إلى الأن، هي نتائج لإتفاقيتي سايكس بيكو وسان ريمو، والذي تم بضؤهما, تقسيم إقليم المشرق العربي إلى دول ضعيفة نسبيا, كما أن أساس القضية الفلسطينية هو وعد بلفور المشئوم .

2. شابت العاطفة سلوك العرب السياسي, في تعاملهم مع القضية الفلسطينية، وابتعدوا عن الواقعية السياسية, حول قدراتهم على مواجهة عدو يتحلى بالدعم الكبير, عسكريا وسياسيا, من الدول الغربية، مما فاقم من مآسي القضية الفلسطينية، وضياع المزيد من الأرض، وتهجير المزيد من السكان, رغم ان الأردن تميزت سياسته بالوقعية, قياسا لبقية الدول العربية.

3. أثبتت الأحداث بُعد نظر متخذ القرار الأردني في التعامل مع القضية الفلسطينية، ويمكن الاستدلال بدعوة الملك عبدالله العرب, للقبول بقرار التقسيم، تقديرا منه أن ذلك أقصى ما يمكن تحقيقه, في ضوء المعطيات والقدرات العربية حينها.

4. إن علاقة الهاشميين بمدينة القدس علاقة وطيدة، بدأت منذ عام 1924, زمن الشريف حسين بن علي ولا تزال هذه العلاقة مستمرة، بذلت فيها الأردن جهودا كبيرة في سبيل الحفاظ على المدينة، وحماية المقدسات فيها ورعايتها وصيانتها .

5. واجهت الأردن, سواء في وجودها ورعايتها لمدينة القدس, التشكيك والاتهام من الأطراف العربية، وكذلك عانت من الأطماع والتعنت الإسرائيلي للجهود الداعية لتحقيق السلام، حيث لا تزال الأردن متبنية للموقف الذي يرى أنه لا يمكن الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية

دون الوصول إلى حل مرض وعادل لقضية مدينة القدس، والى ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها في مدينة القدس الشرقية .

6. امتازت السياسة الأردنية بالمرونة وبعد النظر, في تعاملها مع تطور أحداث القضية الفلسطينية، خصوصا ما تعلق بمدينة القدس, حيث تطور الموقف الأردني من المطالبة بعودة المدينة إليها إثر احتلالها, بأعتبار انها كانت تتبع سيادتها عند وقوع الإحتلال, إلى المطالبة بإستمرار بقاء الولاية الدينية والوصاية الهاشمية الأردنية على المقدسات فيها .

7. يمكن أن يسمى ما تضمنته اتفاقية وادي عربة, بالاعتراف بالدور الأردني الخاص في الأماكن المقدسة بمدينة القدس, نجاحا لمتخذ القرار الأردني في محافظته على الدور الأردني في رعاية للمقدسات في المدينة.

8. لم يلقى الدور الأردني التقدير المناسب، ولا الدعم اللازم الكافيين, من الأطراف العربية والإسلامية لدعم موقفه إزاء سياسات إسرائيل سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.

9. هناك تقصير واضح, من الدول العربية والإسلامية, في دعم صمود اهالي مدينة القدس,اقتصاديا, من أجل تثبيتهم على ارضهم, ودعم صمودهم, مقابل الدعم الكبير الذي تتلقاه إسرائيل لتنفيذ مخططاتها التهويدية في مدينة القدس .

10. من المنصف القول أن الأيام أثبتت, أهمية وجدوى الرعاية الأردنية للمقدسات في مدينة القدس, في حماية وصيانة المقدسات في وجه الأطماع الصهيونية التلمودية في المدينة, وفي متابعة الأجراءات الإسرائيلية في المدينة, وكشفها ومحاولة الحد منها .

11. تؤكد اسرائيل كل يوم, في سياستها الإستيطانية خصوصا, عدم إحترامها للقوانين الدولية, ولا لقررات الشرعية الدولية, إلا ما يوافق مصالحها, لإسباب من أهمها, انه ورغم الموقف الأمريكي والأوروبي غير المعترف بالإستيطان الإسرائيلي, التي تركز على الإستيطان في مدينة القدس .

12. يمكن القول أن اتفاقية الوصاية الهاشمية على المقدسات في مدينة القدس, الموقعة بين الملك عبد الله الثاني والرئيس محمود عباس, الدليل الواضح على حسن نوايا الأردن وقيادته تجاه مدينة القدس، خاصة أن الأردن تقف خلف الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في كل تحركاتها السياسية, وهذا ما دفع الرئيس الفلسطيني لتوقيع هذه الاتفاقية .

13. هناك تقصير إعلامي, من الجهات الأعلامية في الأردن, فيما يتعلق في بيان حجم الجهود الأردنية التي تبذلها في رعايتها للمقدسات في مدينة القدس والدفاع عنها .

ثالثا : التوصيات

1- من الضروري ان تقوم الأطراف العربية والإسلامية, بدعم الدورالأردني في رعايتها للمقدسات في مدينة القدس, وفي دعم وتثبيت اهالي مدينة القدس العرب, في وجه الأطماع والتهديدات الإسرائيلية التي تتزايد يوما بعد يوم، والتي تسعى كذلك, لإلغاء الدور الأردني, وتهجير اهلي المدينة العرب منها, وتقاسم المسجد الأقصى زمنيا ومكانيا .

2- لا يزال الوقت متاحاً, فيما إذا أرادت الدول العربية توحيد صفها، ووضع إمكانياتها خلف المفاوض العربي في القضايا المؤجلة، والتي على رأسها قضية مدينة القدس, للوصول إلى حل مرض يضمن الحقوق العربية الإسلامية فيها , وأن تكون عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

فالمعروف في علم السياسة أن التفاوض ما هو إلا صراع ينتقل من ميادين القتال إلى طاولة المفاوضات، لكن يبقى ما يمتلكه كل طرف مفاوض من امكانيات وقدرات, هو العامل الحاسم للوصول إلى تحقيق الأهداف الممكنة والمرضية له .

3- ضرورة دعوة المسلمين من كل انحاء العالم لزيارة المقدسات في مدينة القدس , وتنظيم رحلات سياحية لهم من خلال الأردن, وذلك للتأكيد على اهمية هذه مقدسات في نفوس المسلمين, ودعما لأهالي المدينة العرب وتثبيتا لهم.

4- على المؤسسات المعنية بالأردن, وضع سياسة إعلامية مستمرة, تقوم بتوضيح الجهود التي بذلتها ولا تزال تبذلها الأردن في رعاية وحماية المقدسات في مدينة القدس على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

حيث لاحظ الباحث, وبحكم عمله بوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الأسلامية, ان عدد غير قليل, من الدبلوماسيين والمسؤولين من خارج الأردن, الذين زوروا الوزارة, إما انهم يجهلون حقيقة الدور الأردني وحجمه تماما, ومدى اهميته, في رعاية المقدسات في مدينة القدس, او ان ما يعرفوه لا يرقى الى حجم الدور الحقيقي لجهود الأردن الحقيقية .

5- وجوب تضمين مقررات التربية الوطنية الأردنية دروسا, تبين حجم جهود الأردن, بقيادته الهاشمية في رعاية المقدسات في مدينة القدس, لطلاب المدارس والمعاهد والجامعات في الاردن.

6- زيادة الجهود, لإبقاء قضية مدينة القدس, حية في عقول ووجدان النشئ, من خلال المؤسسات التعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات, والدينية بالخطب والدروس بالمساجد, وبالوسائل الإعلامية المختلفة .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- السنة النبوية المطهرة

الكتب:

1- أبو جابر، ابراهيم، (1997), مستقبل القدس وسبل انقاذها من التهويد، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم .

2- أبو جابر وآخرون، إبراهيم, (2002)، قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، مركز درسات الشرق الاوسط، عمان .

3- الهمذاني، أحمد بن محمد, (1883)، مختصر كتاب البلدان، طبعه ليدن، الهند .

4- أبو علندا، عبد الفتاح حسن, (1994)، القدس، بيروت, دار النهضة العربية .

5- ابو عودة، عدنان، (1992)، اشكاليات السلام في الشرق الاوسط، نشرته مجلة فورن افيرز.

6- أبو الراغب، أكرم، (2002)، عبد الله الثاني سيرة ومسيرة، المطابع العسكرية، عمان.

7- إحسان وآخرون، عطية، (1985), القدس حقائق وأرقام، مركز الدراسات الإحصائية، جمعية الدراسات العربية, القدس.

8- أحمد وآخرون، جواد, (1997)، المدخل الى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع.

9- اعمال المؤتمر الدولي السابع الذي نظمه مركز الدراسات العربي- الاوروبي (1999)، مستقبل القدس العربية ، الدار البيضاء .

10- التل، سعيد, (1986), الأردن وفلسطين (ط 1) الأردن: دار اللواء للصحافة والنشر والتوزيع.

11- الحنبلي، ضياء الدين، (1985)، فضائل بيت المقدس، دمشق، دار الفكر.

12- الحنبلي، مجيرالدين العليمي, (1973)، الأنس الجليل بتاريخ القدس الخليل (ت927هـ/1520م)، عمان

13- الدباغ، مصطفى مراد، (2002) بلادنا فلسطين، ج9، دار الهدى للطباعة والنشر.

14- الزبن، سعيد، والسهلي، نبيل، (1996)، القدس معضلة السلام، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 7.

15- الزعبي، الارقم, (1997)، حقائق عن اليهودية، دمشق: دار المتحدة للطباعة والنشر.

16- السيوطي، شمس الدين, (2011)، إتحاف الأخصّا بفضائل المسجد الأقصى، القاهرة، مكتبة الاسكندرية.

17- الشاعر، وهيب, (2004), الأردن إلى أين (ط 1) لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .

18- الشوا، سفيان، (1994)، مستقبل السلام في الأرض المحتلة (ط1) الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

19- الشناق، فاروق صيتان, 2000، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، عمان, مطبوعات اللجنة الملكية لشؤون القدس.

20- الطيباوي، العبداللطيف، (1981)، القدس الشريف في التاريخ العرب والاسلام (ط1) الاردن: منشورات وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

21- العبادي، عبد السلام, (2000) الرعاية الأردنية الهاشمية للقدس و المقدسات الإسلامية فيها, مطبوعات وزارة الشباب, ط2.

22- العرقان, عبدالله راشد، (1997), قضية القدس في التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي (1967-1995), دار الجليل للنشر، عمان.

23- العرقان, عبدالله راشد، (2003)، القدس في المواقف الدولية والعربية والاسلامية، دار اسامة .

24- العقاد، عباس محمود, (2012)، عبقرية عمر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، عمان.

25- العياء، محمد محمود، (1990)، الصهيونية بين الدين والسياسية، القاهرة: الهيئة العربية للكتاب.

26- الكيالي، عبد الوهاب، (1996)، قضية القدس ومستقبلها، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

27- اللصاصمة، إحمود، (2000). الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر (ط1) الاردن, دار الخليج للنشر والتوزيع .

28- اللصاصمة، احمود حرب، (2001)، الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.

29- المجالي، عبد السلام، (2003)، رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .

30- المعشر، مروان، (2008)، نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية, 1991-2005، عمان, دار النهار.

31- المقدسي، المشرف بن المرجي، (2002)، فضائل بيت المقدس، ترجمة وتحقيق: أيمن نصر الدين الأزهري، دار الكتب العلمية.

32- الهزايمة, محمد عوض، (1989) القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، "رسالة ماجستير" ، الجامعة الأردنية، عمان.

33- الواسطي، محمد بن أحمد، (2007)، فضائل بيت المقدس، مكتبة المدرسة الأحمدية بجامع أحمد باشا الجزار بعكا بفلسطين.

34- بتويش، نورومان, (1954)، من أجل صهيون، سيرة جوادس ماجنيس، فيلادلفيا، منشورات الجمعية اليهودية، أمريكا .

35- بن حنبل، أحمد، مسند ابن حنبل، ج2.

36- بن طلال، الحسن, (1980), القدس دراسة قانونية، (ط1) الاردن , لونغمان، لجنة النشر.

37- بوبر، مارتن, (1948)، اسرائيل والعالم، منشورات شوكين، نيويورك.

38- تكفجي, خليل، (2010/11/27), على الموقع الالكتروني للجمعية الدولية للمترجمين واللغوين العرب, www.wata.cc .

39- جابر, فايز فهد، (1985)، القدس ماضيها، حاضرها، مستقبلها، دار الجليل للنشر، عمان.

40- جريس, سمير, (1981), القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى.

41- صيام، زكريا، (1996), القدس مدينتي, عمان المطابع التعاونية, ط 1.

42- عواد محمود، غنايم زهير، (2001)، القدس طروحات التسوية السياسية، ط1، عمان، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، الاردن.

43- خيرية، قاسمية، (1979)، قضية القدس، دار القدس ، القدس.

44- ريمون, حداد، (2000)، العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة.

45- زيادة، نقولا, (1990)، فلسطين من الإسكندر إلى الفتح العربي الإسلامي، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، بيروت.

46- سخنيني، عصام، (2009), القدس تاريخ مختطف وآثار مزورة, منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس, ط 1.

47- سموحا، سامي, (2000)، نظام الحكم في اسرائيل بعد جيل: كيف سيواجه الجماعات غير المهيمنة في الكيان الصهيوني .

48- سمير، جريس, (1983)، الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس وحولها، النشرة الملكية لشؤون القدس.

49- شاهين، أحمد, (1990)، صراع الإدارات على فلسطين، قراءة في نداءات الانتفاضة، في مجلة شؤون فلسطينية

50- شرعان، فارس، (1992)، دفاعا عن القدس، المركز الثقافي الاسلامي، عمان.

51- شفيق، جاسر، (1984)، تاريخ القدس: العلاقة بين المسلمين والمسيحين فيها منذ الفتح الاسلامي حتى الحروب الصليبية، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع.

52- شفيق، جاسر، (1998)، القدس في الخطاب المعاصر، جامعة الزرقاء الاهلية، الزرقاء.

53- شلبي، أحمد، (1994)، مقارنة الأديان-اليهودية، ط4، القاهرة

54- شوفاني، الياس، (1978)، مشاريع التسوية الاسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية السنة الثامنة، القدس، العدد1.

55- كتن, هنري، (1997)، القدس، ترجمة الراهب ابراهيم، ط1، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق.

56- كنعان، عبد الله، (2003)، القدس وأهميتها السياسية والدينية عند المسلمين، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس, عمان .

57- كنعان, عبدالله، الشناق, فاروق، القدس وسياسة أضعف الايمان، عمان, منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2004.

58- كنعان، عبدالله، (2011)، القدس والهاشميون (ط1)، عمان، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، الاردن.

59- كنعان، عبدالله، (2000) ، القدس من منظور إسرائيلي، عمان، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، الاردن.

60- كنعان، عبدالله، (2012)، مكانة القدس الوطنية والقومية، عمان، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، الاردن.

61- محافظة, علي, (1988), مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ملك المملكة الاردنية الهاشمية، ج(3) مركز الكتب الأردني .

62- منوحيم، الحاخام موشي، (1969)، انحطاط اليهودية في زمننا .

63- نجم، رائف، (1981), القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، 1967-1981, الأردن: منشورات المركز الثقافي الإسلامي- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

64- نجم، رائف، (1994)، الاعمار الهاشمي في القدس، (ط1) الاردن : دار البيرق.

65- نجم، رائف، (2009)، الحفريات الاثرية في القدس, دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.

66- نجم, رائف, (1994)، الاعمار الهاشمي في القدس, ط1, دار البيرق للطباعة والنشر والتوزيع.

67- هارئيفين، الوف، (1986)، هوية اسرائيل في القرن الواحد والعشرين، في الكيان الصهيوني العام 2000، وكالة المنار للصحافة والنشر، نيوقسين.

الصحف والمجلات:

68- التقرير الشهري لدائرة الشؤون الفلسطينية، وزارة الخارجية الأردنية، (1996)، عمان.

69- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2007, (2008)، مركز الزيتونة، بيروت .

70- صحيفة الدستور، (2014/8/21) ، نـكسـة فلسطينيـة وعربيـة لم تنته تبعاتها حتى اليوم.

71- صحيفة الدستور، (2007/3/12) جيمس زغبي، الملك عبدالله الثاني يضع الكونجرس أمام مسؤولياته.

72- صحيفة الدستور، "سياسيون وقانونيون: قرار فك الارتباط يمنع تفريغ فلسطين من أهلها ويثبتهم في أرضهم" , بتاريخ 2011/5/12 .

73- صحيفة الدستور، (2009/11/10) الملك عبدالله الثاني في مقابلة له مع صحيفة الحياة اللندنية.

74- صحيفة الرأي، (2007/3/6) إيناس صويص، الملك يدعو الإدارة الأمريكية لدعم المبادرة العربية وتحقيق حل الدولتين.

75- صحيفة الرأي، (2007/3/11)، أبو رمان عبدالله، خطاب اللحظات الصعبة .

76- صحيفة الرأي، (1992/11/23) خطاب جلالة الحسين في تخريج الدورة (33) لكلية القيادة والأركان الملكية .

77- صحيفة البيان الإماراتية، الملك عبدالله الثاني أمام الكونجرس الأميركي: المبادرة العربية الأساس الأنجع للسلام، 2007/3/8.

78- صحيفة الوطن الكويتية، (2007/3/8), الملك حسين يدعو الولايات المتحدة إلى احياء قيادتها لعملية السلام .

79- صحيفة إنترناشونال هيرالد تريبون، مقالة بقلم الملك عبدالله الثاني، مسؤولية صنع السلام، 21 حزيران 2006.

80- صحيفة دنيا الوطن الفلسطينية، (2007/3/8)، خطاب الملك حسين: إنكار العدالة والسلام في فلسطين هو مصدر الانقسام الإقليمي ومصدر الحقد والإحباط في المنطقة.

81- مجلة الأهرام، عبد الوهاب، محمود، ضغوط جديدة على سورية عبر قرار مجلس الأمن 1559، القاهرة، (2004/10/27) .

82- مجلة القدس الشريف، العسلي، كامل جميل، (1987)، القدس تحت حكم العثمانيي, عدد (58 -56)، عمان.

83- مجلة العلوم الاجتماعية، نظام، بركات، الإستيطان والصراع العربي الاسرائيلي، الجانب السياسي، الكويت، عدد 23، (الربيع) 1995.

84- مجلة شؤون عربية، العدد28، حزيران 1983 .

85- ملحق مجلة هدي الإسلام، العدد 8، مجلد 56 : 2012 .

86- ملحق مجلة هدي الاسلام، العبادي, عبد الله, العدد 208, اذار ونيسان 2013 .

المواقع الالكترونية :

87- البطاينة، زياد، (2009)، الملك عبد الله في مقابلته مع هارتس الإسرائيلية، نقلاً عن: الموقع البلقاء الإلكتروني www.balqa.com .

88- الخطيب, عبدالله، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية 2003، مكافحة الفقر والإسهام بالتنمية البشرية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة ww.shabakaegypt.org/ar_report.php .

89- الروضان، عطاف، (2007)، الأردنيون: نفخر بعبدالله الثاني مليكنا, 2007/6/1.، موقع آرام الالكتروني.

90- العدوان، هلا (2009)، عبد الله الثاني كرس الأردن دولة وسطية ونموذجاً في الاعتدال، نقلا عن الرابط التالي: http://www.jordan-son.com .

91- القضاة، عهد، (2010), مدينة القدس عبر التاريخ، نقلا عن الموقع: www.ejabat.google.com .

92- الملك عبد الله الثاني، أمل السلام في الشرق الأوسط، 2005، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: www.mfa.gov.

93- صويص، إيناس، 2007/3/6، الملك يدعو الإدارة الأميركية لدعم المبادرة العربية وتحقيق حل الدولتين، موقع الزيتونة الإلكتروني www.alzaytouna.net .

94- طريف، جورج، 2013، الوصاية الهاشمية حماية للقدس من التهويد، موقع عمون الإلكتروني www.ammonnews.net .

95- عامر، عادل، (2011)، اثار اتفاقية كامب على العرب، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، www.wata.cc.

96- غادي, محمد قسيم، (2010)، قوات حفظ السلام الأردنية، وكالة المسار الإخبارية، نقلا عن الرابط التالي: www.almasar.news.com .

97- موقع جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين الالكتروني www.kingabdullah.jo

كتب غير عربية :

1- Arnon Soffer, Israel, Demography 2000-2010: Dangers and Opprtunities (Haifa: Center for National Security Studies, 2001).

2- William L. Cleveland, A History of the Modern Middle East, Westview Press (2004). ISBN 0-8133-

الملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية بين جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، قال تعالى: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ" سورة الإسراء آية (1) ، قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفّاً كَأَنَّهُم بُنيَانٌ مَّرْصُوصٌ" سورة الصف آية (4) .

أبرمت هذه الاتفاقية بين الأطراف السامية:
جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس، وفخامة الرئيس محمود عباس، بصفته رئيساً لدولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

مقدمة : أ) انطلاقا من العروة الوثقى بين جميع أبناء الأمة العربية والإسلامية؛

ب) وانطلاقا من المكانة الخاصة للقدس في الإسلام باعتبارها مدينة مقدسة ومباركة، واستلهاما لارتباط الأماكن المقدسة في القدس في الحاضر والأزل وإلى الأبد بالمسلمين في جميع البلاد والعصور؛ ومستذكرين أهمية القدس لأهل ديانات أخرى؛

ج) وانطلاقا من الأهمية الدينية العليا التي يمثلها لجميع المسلمين المسجد الأقصى المبارك الواقع على مساحة 144 دونم، والذي يضم الجامع القبلي ومسجد قبة الصخرة، وجميع مساجده ومبانيه وجدرانه وساحاته وتوابعه فوق الأرض وتحتها والأوقاف الموقوفة عليه أو على زواره (ويشار إليه بـــ "الحرم القدسي الشريف")؛

د) وبناء على دور الملك الشريف الحسين بن علي في حماية ورعاية الأماكن المقدسة في القدس وإعمارها منذ عام 1924، واستمرار هذا الدور بشكل متصل في ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سلالة الشريف الحسين بن علي حتى اليوم؛ وذلك انطلاقا من البيعة التي بموجبها انعقدت الوصاية على الأماكن المقدسة للشريف الحسين بن علي، والتي تأكدت بمبايعته في 11 آذار سنة 1924 من قبل أهل القدس وفلسطين؛ وقد آلت الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس إلى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين؛ بما في ذلك بطريركية الروم الأورثوكس المقدسية التي تخضع للقانون الأردني رقم 27 لسنة 1958؛

هـــ) إن رعاية ملك المملكة الأردنية الهاشمية المستمرة للأماكن المقدسة في القدس تجعله أقدر على العمل للدفاع عن المقدسات الإسلامية وصيانة المسجد الأقصى (الحرم القدسي الشريف) ؛

و) وحيث أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والقانوني الوحيد للشعب الفلسطيني؛

ز) وإيمانا بأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يتجسد في إقامة دولة فلسطين التي يشمل إقليمها الأرض الواقع فيها المسجد الأقصى المبارك (الحرم القدسي الشريف) ؛

ح) وانطلاقا من نصوص التصريح الرسمي الصادر بتاريخ 31 تموز من عام 1988 عن المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس، والخاص بفك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية الذي استثنى الأماكن المقدسة في القدس من فك الارتباط؛

ط) وانطلاقا من نصوص التصريح الرسمي الصادر عن الحكومة الأردنية بتاريخ 28 حزيران من عام 1994 بخصوص دورها في القدس، والذي أعاد تأكيد موقف الأردن الثابت ودوره التاريخي الحصري على الأماكن المقدسة؛

وبهدف إنشاء التزامات قانونية وتأكيد اعترافهم بالمراكز القانونية المبينة للأطراف السامية في هذه الاتفاقية، اتفقت الأطراف السامية المذكورة أعلاه على ما يلي:

المادة الأولى :

تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية جزءا لا يتجزأ منها وتقرأ وتفسر معها كوحدة واحدة.

المادة الثانية:

2-1يعمل جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس على بذل الجهود الممكنة لرعاية والحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف (المعرف في البند (ج) من مقدمة هذه الاتفاقية) وتمثيل مصالحها في سبيل: أ) تأكيد احترام الأماكن المقدسة في القدس؛ ب) تأكيد حرية جميع المسلمين في الانتقال إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ومنها وأداء العبادة فيها بما يتفق وحرية العبادة؛ ج) إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية وصيانتها بهدف (1) احترام مكانتها وأهميتها الدينية والمحافظة عليهما؛ (2) تأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة والمحافظة على الطابع المقدس للأماكن المقدسة؛ (3) احترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي والمحافظة على ذلك كله؛

د) متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة بالوسائل القانونية المتاحة؛ ه) الإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقا لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

2-2-3يستمر ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بصفته صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس ببذل المساعي للتوصل إلى تنفيذ المهام المشار إليها في المادة 2-1 من هذه الاتفاقية.

2-3 تعترف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بدور ملك المملكة الأردنية الهاشمية المبين في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة الثانية وتلتزمان باحترامه.

4- المادة الثالثة:

3-1لحكومة دولة فلسطين، باعتبارها المجسدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ممارسة السيادة على جميع أجزاء إقليمها بما في ذلك القدس.

5- 2-3يسعى ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس الفلسطيني للتنسيق والتشاور حول موضوع الأماكن المقدسة كلما دعت الضرورة.

6- تم تحرير هذه الاتفاقية باللغة العربية وتوقيعها في العاصمة الأردنية عمان هذا اليوم الواقع في 19 جمادى الأول 1434 للهجرة الموافق لـــ 31 آذار 2013 ميلادية (1) .

1- موقع جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين الالكتروني www.kingabdullah.jo